المرصد السوري..تغطية خاصة: العالم العربي يتغير إلى درجة يصعب التعرف عليه

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 31
الخميس
2024/12/05
No. : 7969

اصدارات نوفمبر

(7)مجلات تحليلية للنخبة السياسية والاعلامية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

- العراق واقليم كردستان
  - نحو تشكيل حكومة عادلة تلبي تطلعات الجماهير وتخدم المواطنين
  - الاتحاد الوطني واليونامي : اهمية الاستقرار والسلام في المنطقة
  - ابقاء جلسة برلمان كوردستان مفتوحة
  - توقعات بولادة عسيرة للحكومة الكردستانية الجديدة
  - رئيس الجمهورية: توسع دائرة الصراع لن يكون في صالح استقرارها
  - رئيس الجمهورية يدعو إلى ضمان حقوق الإيزيديين
  - رئاسة الجمهورية وتحويل المواثيق الدولية حول حقوق الانسان الى تشريعات
  - مجلس النواب يستضيف السوداني لمناقشة التطورات في سوريا
- رؤى وتحليلات سياسية حول العراق
  - د.إياد العنبر: شرارة الحرب في سوريا وبرميل البارود في العراق
  - جيروم شابويزا : التغيير في العراق.. الحاجة إلى التعددية الثقافية
- المرصد السوري و الملف الكردي...تغطية خاصة
  - قسد: على الجميع التحرك على أساس النفير العام
  - مجلس الأمن يبحث الوضع في سوريا: متقلب وخطير للغاية
  - امريكا: سوريا لن تنعم بالسلام قبل أن يقبل الأسد بالتسوية
  - بيان دولي مشترك بشأن التطورات في سوريا
  - واشنطن: سنواصل الدفاع عن أفرادنا والمواقع العسكرية الأمريكية وحمايتها
  - السوداني لأردوغان: العراق لن يقف متفرجاً أمام التداعيات الخطيرة بسوريا
  - ترينذز للاستشارات: دوافع وتداعيات هجمات الفصائل المسلحة في سوريا
  - د.محمد نور الدين: سوريا نحو «سيفر» جديدة؟
  - مركز كردي: حلب في أيدي «تحرير الشام»و الحرب على الكرد والإدارة الذاتية
  - مركز الاهرام: هيئة تحرير الشام والتمدد نحو حلب... لماذا الآن؟
- المـرصد الايراني
  - محمد جواد ظريف: رؤية إيران لتحقيق السلام
- رؤى و قضـايـــا عالميـــة
  - الغارديان: العالم العربي يتغير إلى درجة يصعب التعرف عليه
  - اسباب الأزمة السياسية بكوريا الجنوبية واتجاهاتها
  - فورين بوليسي: كيف رفض الكوريون الجنوبيون الأحكام العرفية

العدد: 7969... 5-12-2024

نحو تشكيل حكومة عادلة تلبي تطلعات الجماهير وتخدم المواطنين

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان الاثنين ٢٠٢٤/١٢/٢ في أربيل، البروس كوتراشيف سفير روسيا الاتحادية لدى العراق وتم بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال الاجتماع الذي حضره دابان شدله نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية للإقليم وماكسيم روبين القنصل العام الروسي في الإقليم، تم تسليط الضوء على الجهود المبذولة لتشكيل الكابينة الجديدة لحكومة إقليم كوردستان.

وأشار قوباد طالباني خلال القاء الى الجلسة الأولى من الدورة السادسة لبرلمان كوردستان، وامل ان تكشف الأطراف السياسية بعد الاجتماع الأول جهودهم للوصول الى التفاهم والاتفاق على تشكيل الحكومة الجديدة، حيث قال: «خلال الأعوام العشر السابقة مر إقليم كوردستان بمراحل صعبة، ينبغي ان يتم تشكيل الحكومة المقبلة بآلية تتمكن من تلبية تطلعات مواطني كوردستان وتقديم الخدمات الى شعب كوردستان بصورة عادلة».

وفي محور آخر من الاجتماع تم التباحث حول آخر المستجدات في المنطقة، حيث تم تبادل الآراء حول الوضع في سوريا وتأثيره على استقرار العراق وإقليم كوردستان والمنطقة بصورة عامة، وامل الجانبان ان تتعامل الأطراف السياسية في العراق وإقليم كوردستان بالشكل الذي يحمي استقرار العراق وكوردستان.

من الضروري وضع معيشة المواطن ضمن الأولويات والمهام

من جهة ثانية حذر نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان، من عودة نشاط خلايا داعش النائمة في العراق على خلفية التوترات الأمنية الأخيرة في سوريا، فيما دعا الاطراف السياسية إلى تكاتف الجهود لتجاوز المرحلة الراهنة.

واستقبل قوباد طالباني الإثنين ٢٠٢٤/١٢/٢ في أربيل، السفير الإيطالي الجديد لدى العراق نيكولا فونتايا، وبحث الجانبان المشهد السياسي في الإقليم وتطورات المنطقة».

وجرى خلال اللقاء، التباحث حول المشهد السياسي في إقليم كوردستان والجلسة الأولى لبرلمان كوردستان التي عقدت ، حيث أشار نائب رئيس الوزراء إلى أن الإقليم مر في السنوات العشر الأخيرة بأزمات اقتصادية أثرت سلبا في معيشة المواطن، لذا فإنه من الضروري وضع معيشة المواطن ضمن الأولويات والمهام».

كما بحث المشهد الأمني في المنطقة ولاسيما التوترات الأخيرة في سوريا، إذ شدد قوباد طالباني على أهمية أن تتخذ حكومتا الاقليم وبغداد بالتنسيق مع الدول الصديقة، إجراءات لازمة للحيولة دون تنشيط خلايا داعش النائمة، مستفيدة من توترات المنطقة وبالتالي تهديد الأمن في العراق والإقليم»، مؤكدا أن «الجهات السياسية في العراق وكوردستان مدعوة للتعاون مع الطرفين لتجاوز هذه المرحلة».

فرص كبيرة للاستثمار في مجال الزراعة والسياحة في الاقليم

واستقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان الأربعاء ٢٠٢٤/١٢/٤ عبدالله مطر المرزوعي سفير دولة الامارات الجديد لدى العراق، وبحثا سبل تعزيز العلاقات الثنائية.

وخلال الاجتماع الذي جرى في أربيل قدم قوباد طالباني التهاني الى السفير الجديد بمناسبة مباشرته المهام، وأعرب عن امله في ان تشهد علاقات إقليم كوردستان ودولة الكويت تطورا خلال فترة مهامه.

كما أشاد الى دور السفارة الإماراتية وقنصليتها في الإقليم لما ادوا دورا إيجابيا لتطوير العلاقات الثنائية في شتى المجالات.

وناقش الاجتماع سبل تطوير العلاقات التجارية بين الجانبين، حيث أشار نائب رئيس مجلس الوزراء الى وجود فرص كبيرة للاستثمار في مجال الزراعة والسياحة في الاقليم ودعا الى تشجيع المستثمرين والتجار الاماراتيين للاستثمار في إقليم كوردستان لما فيه من المصلحة للجانبين».

كما طالب قوباد طالباني دولة الامارات الى تقديم التسهيلات اللازمة لتجار إقليم كوردستان، من جانبه قدم السفير الاماراتي استعداده لإجراء التسهيلات من اجل تطوير العلاقات التجارية وزيارة الامارات.

واوضح نائب رئيس مجلس وزراء الإقليم جهوده للسفير الامارتي في مجال تنويع المصادر الاقتصادية وتطوير قطاع الزراعة والسياحة ومساندة الشباب للعمل والابداع والخطوات المتخذة لتحويل مؤسسات البلاد نحو الالكترونية، واشار الى انه بامكان الاستفادة من التجربة الناجحة لدولة الامارات في هذه المجالات داعيا اياهم الى تقديم العون والمساعدة الى اقليم كوردستان.

الاتحاد الوطني واليونامي : اهمية الاستقرار والسلام في المنطقة

استقبل سعدي احمد بيره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني الأربعاء ٢٠٢٤/١٢/٤ في مبنى المكتب السياسي باربيل وفدا من اليونامي بإشراف فرانسيك لاناو مسؤول اليونامي في إقليم كوردستان، مونيا رادزي موتسي مسؤول الشؤون السياسية لليونامي في الإقليم، عزيز البرزنجي المستشار السياسي لليونامي في الإقليم.

وبحث الجانبان خلال اللقاء، الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية في العراق وإقليم كوردستان بصورة عامة وعملية التعداد العام في العراق بصورة خاصة التي سوف تؤثر مباشرة على وضع البرنامج والخطط الانية والاستراتيجية للتنمية البشرية وتساهم في تنفيذ المشاريع الخدمية في جميع القطاعات والمجالات الحياتية.

كما تم التباحث حول نتائج انتخابات الدورة السادسة لبرلمان كوردستان ومستقبل العملية السياسية في الإقليم.

من جانبه وجه مسؤول اليونامي في إقليم كوردستان «التهاني الى شعوب العراق بمناسبة انجاز التعداد السكاني، وأعرب عن امله ان تكون هذه الخطوة عاملا للتنمية والتطور في العراق وإقليم كوردستان من الناحية الاقتصادية والخدمية»، مؤكدا ان «اليونامي يؤيد الاستقرار والسلام في المنطقة والعراق».

ابقاء جلسة برلمان كوردستان مفتوحة

لحين التوصل الى اتفاق بين الكتل واكتمال النصاب

جرت الإثنين ٢٠٢٤/١٢/٢، الجلسة الأولى من الدورة السادسة لبرلمان كوردستان، بحضور ٩٧ عضوا، وقناصل وممثلي ١٩ دولة في الإقليم، وتم تعليق الجلسة لفقدان الجلسة نصابها القانوني.

وبعد بدء الجلسة بآي من الذكر الحكيم، ثم الوقوف دقيقة صمت إكراما للشهداء، وتسلم محمد سليمان محمد، أكبر أعضاء البرلمان سنا رئاسة الجلسة وادائه اليمين القانونية وفق النظام الداخلي للبرلمان، دعا أعضاء البرلمان لأداء اليمين القانونية، حسب ترتيب الحروف الهجائية.

وبعد أداء القسم من قبل الأعضاء، فتح رئيس السن الباب أمام الترشيح لمناصب رئيس ونائب رئيس وسكرتير البرلمان، حيث ترشح عدد من الأعضاء لمناصب رئاسة البرلمان (رئيس البرلمان ونائبه والسكرتير)، ولكن لعدم اكتمال النصاب، أبقى على الجلسة مفتوحة لحين التوصل الى اتفاق بين الكتل واكتمال النصاب.

وبعد استدعاء أعضاء البرلمان مرة اخرى من قبل رئيس السن لاستئناف الجلسة، الا انه لم يتم اكتمال النصاب القانوني، حيث قال محمد سليمان محمد رئيس السن خلال مؤتمر صحفي: « رغم دعوة أعضاء البرلمان لحضور الجلسة واستئنافها لغرض انتخاب هيئة الرئاسة الان ان عدد الحضور لم يصل الى حد النصاب القانوني ولم نتمكن من انتخاب هيئة الرئاسة»، مؤكدا بالقول: «نحن على استعداد للجلسة حينما يحضر العدد القانوني من اعضاء البرلمان في أي وقت آخر».

د. ميران محمد: نعمل في البرلمان لتنفيذ وعود الحملة الانتخابية

هذا ووصل جميع أعضاء قائمة التحاد الوطني الكوردستاني الفائزين بعضوية البرلمان، الى مبنى برلمان كوردستان، بانتظار بدء الجلسة الافتتاحية للدورة السادسة للبرلمان.

وفي تصريح صحفي قال الدكتور ميران محمد، أحد الأعضاء الفائزين من قائمة الاتحاد الوطني لعضوية البرلمان: «جلسة اليوم مخصصة فقط لأداء المرشحين الفائزين بعضوية برلما كوردستان اليمين القانونية».

وأضاف د. ميران محمد: «بعد أداء القسم، نعمل كبرلمانيي الاتحاد الوطني على تنفيذ الوعود التي أعطيناها لشعب كوردستان خلال الحملة الانتخابية».

من جهته قال د. طارق جوهر المستشار في برلمان كوردستان: «أي مرشح فائز بعضوية برلمان كوردستان، يغيب عن جلسات البرلمان بعد أداء القسم لمدة ٣٠ يوما، دون عذر مشروع، يسقط عنه حق عضوية البرلمان».

توقعات بولادة عسيرة للحكومة الكردستانية الجديدة

باسل الخطيب-السليمانية (كردستان العراق) – يتوقع أكاديميون ومحللون ورجال أعمال أن الحكومة الكردستانية الجديدة لن ترى النور إلا بعد مخاض عسير، وفي حين تمنوا تشكيل حكومة أغلبية سياسية ووجود معارضة قوية قادرة على مراقبتها ومحاسبتها بنحو حقيقي، والقضاء على الحكم الحزبي والعائلي، طالب ممثلو الأقليات بدور فاعل في صناعة القرار.

وتمخضت الانتخابات العامة التي جرت في إقليم كردستان في العشرين من أكتوبر الماضي، عن حصول الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) على ٣٩ مقعدا بعدد أصوات بلغ ٨٠٩ آلاف و١٩٧ صوتا، مما يعزز موقعه كأكبر الأحزاب في البرلمان.. وجاء الاتحاد الوطني الكردستاني (اليكيتي) في المرتبة الثانية بـ٢٣ مقعدا و٤٠٨ آلاف و١٤١ صوتا، فيما حصلت حركة الجيل الجديد، أكبر حزب معارضة كردي، على المركز الثالث بـ١٥ مقعدا بدعم من ٢٩٠ ألفا و٩٩١ صوتا، وحصل الاتحاد الإسلامي الكردستاني على سبعة مقاعد، بينما نال تيار الموقف الوطني أربعة مقاعد، وجماعة العدل الكردستانية ثلاثة مقاعد، وجبهة الشعب على مقعدين وحركة التغيير مقعدا واحدا وتحالف إقليم كردستان على مقعد واحد أيضا.. في حين بلغت نسبة المشاركة ٧٢،٦ في المئة.

الحكومة المقبلة ستولد بعد مخاض عسير

ومن جانبه رأى البروفيسور د. أوميد رفيق فتاح، المتخصص بالعلوم السياسية، أن الحكومة المقبلة "ستولد بعد مخاض عسير من جراء تغير المعادلة السياسية في الإقليم بنحو لا يمكن معه لأي حزب سياسي تشكيل حكومة أغلبية من دون اللجوء إلى الحكومة الائتلافية على وفق نتائج الانتخابات التي أفرزت فوز ثلاثة أحزاب رئيسة"، مضيفا أن الحكومة الجديدة "ينبغي أن تكون حكومة خدمات تتواصل خطواتها مع مطالب شعب كردستان التي تتجسد في إنجاز المشاريع الخدمية وإنعاش القطاعين الاقتصادي والسياحي."

وأوضح فتاح أن من الضروري "الوصول إلى اتفاق إستراتيجي جديد بين حزبي البارتي واليكيتي على أساس الشراكة الحقيقية في الرؤى والعمل على المستويين المحلي والخارجي"، لافتا إلى أن ذلك "سيفضي إلى تشكل حكومة كردستانية متجانسة ومتضامنة وموحدة."

مستوى الخدمات معيار المصداقية

بدوره قال الباحث الأكاديمي البروفيسور د. كمال عبدالله إن الغاية من تشكيل الحكومة "تتمثل بكسب الشرعية نتيجة رضا الشعب من جراء تقديم الخدمات الأساسية التي تضمن كرامة حياة المواطن"، مشيرا إلى أن تشكيل الحكومة في أغلب النظم الديمقراطية "يتم من قبل الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية أو من خلال تشكيل ائتلاف وبذلك يتحمل مسؤولية إدارة شؤون الحُكم وتنفيذ البرنامج الحكومي."

وأعرب عبدالله عن اعتقاده بأن ظروف البيئة السياسية الداخلية والإقليمية "تفرض تشكيل الحكومة الكردستانية الجديدة من الحزبين البارتي واليكيتي نتيجة حصولهما على المرتبتين الأولى والثانية في الانتخابات، فضلا عن تاريخهما النضالي والخبرة المتراكمة والكوادر الاختصاصية المؤهلة لشغل المناصب كافة، الأمر الذي يسهم في استكمال تنفيذ المشاريع لاسيما مع كونهما يمتلكان الأغلبية البرلمانية التي تساعدهما على تشريع القوانين لتسهيل إنجاز البرنامج الحكومي"، مبينا أنه بالمقابل "ستتمكن الأحزاب الأخرى من تشكيل معارضة برلمانية مؤثرة على أداء الحكومة بهدف تحقيق حالة من الحُكم الرشيد وبذلك يتم تجاوز حالة المشاركة في الحكومة وتوجيه الاتهام ضدها."

أهمية "تشكيل حكومة شراكة وطنية

وأما الباحثة الأكاديمية المتخصصة بالسياسة الدولية د. نازدار علاءالدين سجادي، فرأت أن "ما ينتظره المواطن الكردي بعد انتهاء العملية الانتخابية بنجاح وسلاسة هو مستوى الأداء، إضافة إلى المصداقية بتنفيذ الوعود الانتخابية وديمومة الإنجازات السابقة للحكومة والتنمية المستدامة"، وأكدت أن مستوى الخدمات التي توفرها الحكومة للمواطن "هو معيار أدائها مصحوبة بمعايير العدل والمساواة التي تقود إلى مستقبل يوفر فرص العيش الرغيد والرفاهية وترفعه إلى مصاف متقدمة ضمن خارطة المنطقة الشرق أوسطية كإقليم ذي سيادة."

وأعربت سجادي عن اعتقادها بأن أي حكومة "لو وضعت في اعتباراتها مصلحة الشعب فلن تخذل نفسها ولن يخذلها الشعب أبدا وهنا تتولد الثقة التي تدفع بالمواطن إلى أن يمنح ثقته لمن يستحق وهذا ما سنراه لاحقا"، وتابعت أن حكومة الإقليم "ينبغي أن ترى في الخصماء والأصدقاء ضرورات لا بد لها من أن تتعامل معهم لإرساء أسس الديمقراطية السليمة في تقبل النقد وتقبل الآخر وأن الشراكة السياسية ضرورية لتشمل كل الأطراف داخل التشكيلة الحكومية لضمان جودة الأداء والمشاركة الفعلية للأطراف كلها."

وأكدت على أهمية "تشكيل حكومة شراكة وطنية تشارك فيها الأحزاب السياسية الكردية الفائزة في الانتخابات"،

وعادة أن ذلك يشكل "ضمانة لوحدة البيت الكردي وتجاوز الخلافات السياسية لمصلحة الإقليم والمواطن الكردي بالأساس."

الإقليم شهد تراجعا في التعهدات والانفراد في اتخاذ القرارات

إلى ذلك قال الكاتب والمحلل السياسي د. طارق جوهر إن تشكيل عقد الجلسة الأولى لبرلمان كردستان "سيتأخر كثيرا كما الحال مع تشكيل حكومة الإقليم الجديدة"، عازيا ذلك إلى "الخلافات الجوهرية بين الأحزاب الكردية الرئيسة سواء قبل الانتخابات أم بعدها."

وأوضح جوهر أن أحد الأطراف الرئيسة "يريد تشكيل الحكومة الكردية الجديدة على وفق الاستحقاق الانتخابي ومقاعد كل حزب ببرلمان الإقليم في حين يرى طرف رئيس آخر أن ذلك ينبغي أن يتم بموجب السياقات المعتمدة سابقا وفقا للشركة والتوافق والتوازن، وهو المبدأ نفسه المعتمد في العراق منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن"، مبينا أن الإقليم "شهد في السنوات الأخيرة تراجع بعض الأطراف عن تعهداتها في تنفيذ البرنامج الحكومي والانفراد في اتخاذ القرارات المصيرية مما أدى إلى فقدان الثقة بين الطرفين."

وأكد الكاتب والمحلل السياسي على "عدم إمكانية تشكيل أي حكومة كردستانية من دون حزبي البارتي واليكيتي لأنها ستكون بدونهما ناقصة ولا تمثل إلا نصف الإقليم فقط"، متابعا أن المشاركة الواسعة لشعب كردستان بالانتخابات الأخيرة "جاءت بأمل أن تتمخض عن حكومة وطنية قوية وذات قاعدة واسعة بمشاركة الحزبين الرئيسين (البارتي واليكيتي) لتكون قادرة على المحافظة على مكتسبات الإقليم واستحقاقاته وبعكس ذلك لن تعقد جلسة البرلمان ولن تشكل حكومة كردستانية جديدة."

برلمان متنوع يعكس تعددية حزبية

بدوره رأى الأكاديمي محمد عامر الديرشوي، المتخصص بالاستشراق والعلوم السياسية وأستاذ العلوم السياسية والرأي العام في الجامعتين التقنية ودهوك، أن تشكيل الحكومة الكردستانية الجديدة "يواجه تحديات ناجمة عن النظام الانتخابي وأولويات المرحلة المقبلة لاسيما أن النظام الانتخابي يسهم بدور جوهري في تحديد شكل الحكومة وطبيعتها بعد الانتخابات العامة في الأنظمة الديمقراطية حول العالم"، مشيرا إلى أن في الأنظمة التي "تفضي إلى برلمان يسيطر عليه حزبان رئيسان كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية يحصل أحد الحزبين على الأغلبية البرلمانية التي تتيح له تشكيل الحكومة بينما يضطلع الحزب الآخر بدور المعارضة. كما تتميز الحملات الانتخابية في هذه الأنظمة بحدة الخطاب نظرا لغياب الحاجة إلى التحالفات لتشكيل الحكومة."

وأضاف الديرشوي أن النظام الانتخابي في إقليم كردستان، كما في معظم الديمقراطيات الأوروبية، "يفضي إلى برلمان متنوع يعكس تعددية حزبية ما يجعل من الصعب على حزب واحد تحقيق الأغلبية البرلمانية المطلوبة لتشكيل الحكومة بمفرده"، لافتا إلى أن معظم الأحزاب الكردية "لا تزال تعتمد أساليب خطابية شديدة مشابهة لتلك المعتمدة في الأنظمة ذات الحزبين لذلك اتسمت الحملات الانتخابية في الإقليم خاصة خلال الحملة الانتخابية الأخيرة بالشدة والتصعيد والحركات البهلوانية، مما يتوقع أن يترك أثرا مباشرا على أي مفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة حتى مع قرار البارتي الدخول في مفاوضات مع الجميع دون شروط مسبقة برغم أنه حصل على نسبة ٤٣/٤٠ في المئة من الأصوات الصحيحة و٣٩ مقعدا برلمانيا من أصل ١٠٠ مقعد."

ورأى أن التحدي في إقليم كردستان "لا يقتصر على النظام الانتخابي فحسب بل يشمل أيضا الظروف السياسية

والجغرافية التي تتطلب بناء حكومة ائتلافية تضم الأحزاب المؤثرة من جميع المناطق"، عازيا ذلك إلى أن الإقليم "لا يزال في طور استكمال بناء كيانه الموحد ما يتطلب تكاتف الأحزاب الكبرى لحمايته من التدخلات الخارجية لذا لا بد من مشاركة كل من اليكيتي في منطقة السليمانية والبارتي في منطقتي أربيل ودهوك."

متطلبات الواقع الوطني الكردستاني

إلى ذلك بيّن هوشيار قرداغ يلدا، النائب السابق بالبرلمان العراقي، أنه يتوجب على جميع الأحزاب الفائزة في الانتخابات والمؤمنة بالشراكة الوطنية الحقيقية "الإسراع بتشكيل الكابينة الوزارية العاشرة وفق السياقات الدستورية والقانونية وأن تصب أولوياتها على تحقيق المصلحة العامة والعليا لشعب إقليم كردستان وأن تلبي التشكيلة الوزارية الجديدة متطلبات الواقع الوطني الكردستاني"، مشددا على ضرورة "تحقق الشراكة الوطنية الحقيقية للمكونات القومية والدينية كلها وأن يكون لها تمثيل حقيقي في الحكومة المقبلة ودور في صناعة القرار السياسي."

وطالب شوان حميد، رئيس اتحاد رجال الأعمال، بأن تكون الحكومة الجديدة "ذات قاعدة واسعة ومشاركة أكثر من قائمة فائزة بالانتخابات بمعنى آخر حكومة ائتلافية، وأن يكون أكثر الوزراء تكنوقراطا وأصحاب خبرة مع تحصيل علمي ممتاز من أكثر من مجال خاصة الوزراء المهمة والخدمية."

تحديات وأولويات

تشكل الملفات العالقة بين بغداد وأربيل، لاسيما الاقتصادية ورواتب الموظفين ومستحقات البيشمركة وقانون النفط والغاز وإعادة تصدير نفط الإقليم وتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور.. فضلا عن مكافحة الفساد، والقضاء على المحاصصة، وإصلاح القضاء، والاهتمام بالشباب وتطوير القطاع المصرفي، أهم التحديات والأولويات التي ينبغي للحكومة الجديدة أن تضعها في اعتبارها.

وفي هذا الشأن دعا الخبير الدستوري د. لطيف مصطفى إلى ضرورة "القيام بالإصلاح الجذري لمجلس القضاء والسلطة القضائية في الإقليم وتحريرهما من سيطرة الحزبين الرئيسين كما هو حالهما الآن وإعادة هيكلتهما كي يكون القضاء سلطة مستقلة مهنية تفرض القانون على الجميع حكاما ومحكومين من دون استثناء عن طريق قوة شرطة قضائية مجهزة ومدربة وقوية ترتبط بها وتأخذ أوامرها منها لا من الحكومة"، معربا عن أمله كرجل قانون وقاض سابق في أن يتم "بناء دولة يسود فيها القانون على الجميع وأن تكون لدينا حكومة تفرض القانون وتحقق العدالة وتضرب رؤوس الفساد لأن القضاء على حكومة المحاصصة وضرب الفساد سيؤديان تلقائيا إلى ولادة حكومة رشيدة توفر الخدمات المنشودة للمواطنين."

بدوره دعا البروفيسور كمال عبدالله الحكومة الجديدة إلى "تطبيق برنامج إصلاحي متكامل يتضمن أولا معالجة ظاهرة الفساد والمحاصصة ما يمكن أن يسهم في تقليل نسبة البطالة لشريحة خريجي الجامعات والاستمرار في تنفيذ مشاريع البُنى التحتية والعمل على إنهاء الملفات العالقة مع الحكومة الاتحادية وفق بنود الدستور، ما يسهم بتوظيف الموارد الطبيعية في التنمية المستدامة لخدمة رفاهية أبناء الشعب كافة وانعكاس تداعيات ذلك على تعزيز حالة الاستقرار الأمني والسياسي في العراق."

مجموعة من الأولويات

ورأى البروفيسور أوميد رفيق فتاح أن الحكومة الجديدة ينبغي أن تأخذ على عاتقها مجموعة من الأولويات "تتمثل بتسريع حلحلة المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان سواء الملفات المتعلقة بقانون النفط

والغاز أم القضايا المتعلقة بميزانية الإقليم وتطبيق كافة المواد الدستورية المختلف عليها من قبل الجانبين"، متابعا "كما ينبغي إعطاء الأولوية للمشاريع الإستراتيجية في قطاعي الزراعة والسياحة ومحاربة الفساد الإداري والمالي وأيضا دعم وتفعيل الأجهزة الرقابية والمالية المختصة ودعم الشباب من خلال إعطاء الفرصة المتساوية في الدراسة وبناء المشاريع الصغيرة، وقبل ذلك أن تخضع للرقابة البرلمانية لأن الحكومات الماضية كانت غير خاضعة لرقابة حقيقية مسؤولة."

أما د. نازدار علاءالدين سجادي، فبينت أن أولويات الحكومة الجديدة "ما هي إلا ديمومة لأهداف سابقة تجسدت في مهام الدورات السابقة التي عملت ووضعت ضمن أولوياتها خدمة المواطن الكردستاني في توفير الخدمات على مجمل قطاعتها ورفع مستوى الأداء الحكومي ومحاربة الفساد، إضافة إلى محاولة إيجاد حلول للمسائل العالقة سواء على مستوى الإقليم أم العراق وعلى رأسها ملف النفط والمناطق المتنازع عليها ولا ننسى المسائل المالية العالقة في ما يخص الموازنة العامة ونسبة الإقليم ومنها رواتب موظفي الإقليم إضافة إلى الانفتاح على المجتمع الدولي."

وأيد الكاتب والمحلل السياسي طارق جوهر أهمية حل المشاكل العالقة بين بغداد وأربيل، داعيا برلمان الإقليم وحكومته الجديدة إلى أن "يعيدا تنظيم البيت الكردي ويشكلا لجنة لكتابة دستور الإقليم وتقوية مؤسساته وأن يمارس البرلمان دوره التشريعي والرقابي الواجب والمفروض، فضلا عن بناء علاقات إيجابية مع بغداد ودول الجوار."

الشباب والثقة بالمستقبل

ورأى محمد عامر الديرشوي أن أولى أوليات برلمان كردستان وحكومته تتمثل بضرورة "بناء إقليم موحد مما يستوجب وجود دستور موحد ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث ويعزز وحدة البرلمان والحكومة وصولا إلى توحيد القوات العسكرية تحت قيادة مركزية"، مشيرا إلى أنه في ظل تزايد رغبة الشباب في الهجرة ينبغي أن "تضع الحكومة الجديدة الشباب في صميم اهتمامها ما يتطلب تعزيز شعورهم بالطمأنينة في الوطن وثقتهم بالمستقبل عبر توفير فرص عمل وتحسين الخدمات الأساس وتطوير قطاعات التعليم والتدريب."

وتابع الديرشوي أن مواطني الإقليم "يحتاجون إلى الثقة بمستقبلهم بعد سنوات من الحروب والصراعات والمشكلات العالقة مع الحكومة الاتحادية"، منوها بأن ذلك "يستدعي العمل على تحسين الظروف المعيشية وتعزيز الأمن والاستقرار ووضع خطط تنموية شاملة تلبي تطلعات المواطنين."

وتمنى هوشيار قرداغ يلدا، من الحكومة المقبلة أن "تضع في أولى أولوياتها اهتماما أكبر في مجالات الصحة والتربية والتعليم وفق ما نصبو إليه لمواكبة التطور الحاصل في البلدان المتقدمة"، داعيا إلى "إيلاء الاهتمام بالطاقات الشبابية وتسخيرها لما هو أفضل لشعب إقليم كردستان."

ومن جانبه رأى رئيس اتحاد رجال الأعمال شوان حميد أن حل المشاكل العالقة بين المركز والإقليم "يساعد الجميع على العمل وتطوير الاقتصاد وتقديم خدمات جيدة للمواطنين"، مبينا أن الكابينة التاسعة برئاسة مسرور بارزاني "بدأت بمشاريع جيدة وعلى الحكومة الجديدة استكمالها والاهتمام بالقطاع المصرفي وتطوير بنيته التحتية."

وجرت أول تجربة للانتخابات في إقليم كردستان بأسلوب ديمقراطي بتاريخ التاسع عشر من مايو ١٩٩٢، وشهد الإقليم بعدها أربع دورات برلمانية كانت الثانية في عام ٢٠٠٥، والثالثة في ٢٠٠٩، والرابعة في ٢٠١٣ والخامسة في ٢٠١٨، وكانت انتخابات الدورة السادسة مقررة أصلا في عام ٢٠٢٢، لكنها تأجلت مرات عديدة بسبب الخلافات بين حزبي البارتي واليكيتي.

*باسل الخطيب-صحافي عراقي/صحيفة«الزمان»

رئيس الجمهورية:توسع دائرة الصراع في المنطقة لن يكون في صالح استقرارها

ويؤكد أهمية تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في دعم استقرار المنطقة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١ كانون الأول ٢٠٢٤ في قصر بغداد، مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع الأمنية على الساحتين الداخلية والإقليمية، حيث أكد السيد الرئيس دعم جهود الأجهزة الأمنية والاستخبارية وتعزيز الثقة بها وبما يؤمّن تعاون المواطنين معها.

وأوضح رئيس الجمهورية أن تطورات الأحداث في سوريا وانعكاساتها على المنطقة ككل هي موضع اهتمام شديد، مؤكداً الثقة بمستوى التأهب، ومشيراً إلى أهمية تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في دعم استقرار المنطقة وتجنيبها المزيد من الحروب والقتل والدمار.

من جانبه، أكد السيد الأعرجي لفخامة رئيس الجمهورية استعداد مستشارية الأمن القومي الكامل للقيام بواجباتها على أتم وجه وبما يحفظ أمن العراق وأرواح مواطنيه.

ضرورة حشد الجهد الدولي لإنهاء الحرب القائمة

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٣ كانون الأول ٢٠٢٤ في بغداد، أمين عام منظمة بدر السيد هادي العامري.

وجرى، خلال اللقاء، مناقشة التطورات السياسية والأمنية على الصعيدين المحلي والإقليمي سيما الوضع المتأزم في سوريا، حيث تم التأكيد على ضرورة حشد الجهد الدولي لإنهاء الحرب القائمة بما يحفظ أمن الشعب السوري ويرسخ الاستقرار في المنطقة.

كما بحث اللقاء الأوضاع العامة في البلاد، والاتفاق على مواصلة دعم الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري، ودعم تشريع القوانين التي تسهم في تقديم أفضل الخدمات للشعب العراقي بكل أطيافه ومكوناته.

حرص العراق على استقرار سوريا وأمن المنطقة

وأكد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد حرص العراق على الأمن والسلام في سوريا الشقيقة، واستعداده لتقديم الدعم اللازم لحفظ استقرار المنطقة.

جاء ذلك، خلال استقبال فخامة رئيس الجمهورية، الإثنين ٢ كانون الأول ٢٠٢٤ في قصر بغداد، سفير الجمهورية العربية السورية لدى العراق السيد صطام جدعان الدندح.

واستعرض اللقاء تطورات الأوضاع الأمنية في سوريا، حيث أكد فخامة الرئيس دعم العراق لترسيخ الاستقرار، والعمل من أجل منع توسع دائرة الصراع.

وأوضح رئيس الجمهورية أن تطورات الأحداث في سوريا وانعكاساتها على المنطقة ككل هي موضع اهتمام شديد، مؤكداً عمل العراق الثابت لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وأطلع السفير فخامة رئيس الجمهورية على مستجدات الأوضاع على الساحة السورية، مشيداً بمواقف العراق المساندة والداعمة لسوريا.

أهمية استمرار التشاور والتنسيق المشترك

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢ كانون الأول ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى العراق السيد محمد كاظم آل صادق.

وبحث اللقاء الأوضاع الأخيرة في سوريا، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة تكثيف الجهود والتنسيق المشترك للوصول إلى حالة الأمن والاستقرار في المنطقة، وحفظ وحدة وسيادة سوريا وسلامة أبنائها.

من جانبه أكد السفير الإيراني أهمية استمرار التشاور والتنسيق المشترك وصولاً لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢ كانون الأول ٢٠٢٤ في قصر بغداد، سفير تركيا لدى العراق السيد أنيل بورا إنان.

واستعرض اللقاء المستجدات على الساحة الإقليمية كما تم بحث التطورات الأمنية في سوريا، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة بذل كافة الجهود لأجل الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها.

من جانبه، أوضح سعادة السفير موقف تركيا من التطورات الحالية التي تشهدها المنطقة، مؤكدا أهمية استمرار التشاور والتنسيق وبما يحفظ السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ضرورة بذل المزيد من الجهود لتطويق تلك الأزمات

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٣ كانون الأول ٢٠٢٤ في بغداد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حسين.

واستعرض اللقاء مسار الأحداث في شمال سوريا وتطوراتها، والجهود التي تبذل لتخفيف التوترات ونزع فتيل الأزمات في المنطقة، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة بذل المزيد من الجهود لتطويق تلك الأزمات، موضحا أن توسع دائرة الصراع في المنطقة لن يكون في صالح استقرار الأوضاع فيها.

كما دعا فخامته إلى وضع حدٍ للجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

من جانبه، قدّم السيد الوزير شرحا مفصلا للمشاورات والاتصالات التي تجريها وزارة الخارجية العراقية في إطار تنسيق المواقف الإقليمية والدولية لإيجاد حلولٍ للأزمات التي تشهدها المنطقة، وبما يعزز الأمن والاستقرار فيها.

رئيس الجمهورية يدعو إلى ضمان حقوق الإيزيديين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٤ كانون الأول ٢٠٢٤ في قصر بغداد، السيد حازم تحسين بك أمير الإيزيديين في العراق والعالم.

وشهد اللقاء استعراض التطورات السياسية والأمنية، بالإضافة إلى جهود إعادة النازحين إلى مناطقهم وتوفير احتياجاتهم. كما تطرق اللقاء إلى تطورات الوضع الأمني في المنطقة، حيث أشار فخامته إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي تهديدات لأمن وسلامة العراق ومواطنيه.

وأكد السيد الرئيس أهمية مضاعفة الجهود لضمان حقوق العراقيين جميعا والإيزيديين بشكل خاص كونهم جزء أساسي ومكون أصيل من مكونات الشعب العراقي، داعيا إلى تكريس قيم التعايش الأخوي المشترك، وأن يكون لهم دور في بناء عراق يضم الجميع.

من جانبه، أعرب السيد حازم تحسين بك عن اعتزازه بدعم ومساندة فخامة رئيس الجمهورية لأبناء المكون الإيزيدي، وحرصه على ضمان حقوق جميع مكونات الشعب.

من جهته استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الاثنين، أمير الإيزيديين في العراق والعالم السيد حازم تحسين بيك والوفد المرافق له. وأكد سيادته، خلال اللقاء، أنّ أبناء الإيزيديين هم من المكونات الأصيلة في بلدنا، مشدداً على ضرورة العمل من أجل إنصافهم وتعويضهم لما قدموه من تضحيات إبان الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية.

وبين السيد رئيس مجلس الوزراء أنّ الحكومة ملتزمة برعاية المكون الإيزيدي، عبر إقامة مشاريع خدمية واقتصادية في مناطقهم؛ لتأمين إعادة العوائل الإيزيدية النازحة إلى محل سكناها، فضلاً عن استمرار الجهود الخاصة بكشف مصير المفقودين والمغيبين من الإيزيديين، وحسم هذا الملف لما له من تداعيات إنسانية واجتماعية وقانونية.

رئاسة الجمهورية عملت على تحويل المواثيق الدولية حول حقوق الانسان الى تشريعات أو سياسات أو قرارات

نيابة عن فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، شارك المستشار في رئاسة الجمهورية السيد محمد أمين فارس، يوم الثلاثاء ٣ كانون الأول ٢٠٢٤، في المؤتمر الذي نظمه مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان بمناسبة الذكرى الـ(٧٦) لصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وألقى ممثل رئيس الجمهورية كلمة نيابة عن فخامته، نقل من خلالها تحيات السيد الرئيس إلى المشاركين، وتمنياته بنجاح المؤتمر في الخروج بتوصيات تدعم وترسخ مفاهيم حقوق الإنسان في العراق.

وأضاف ممثل فخامته أن رئاسة الجمهورية عملت على تحويل تلك المواثيق الدولية والقرارات الأممية الى تشريعات أو سياسات أو قرارات تدخل ضمن عمل المنظومة التشريعية العراقية، إذ أعدت مشروع قانون لتعديل (قانون المحكمة الجنائية العليا) لمحاكمة مجرمي داعش، كما تم إعداد قانون (الناجيات الإيزيديات) الذي جرم فعل السبي، وعدها جريمة ضد الإنسانية لا يجوز التنازل أو الصلح أو إطلاق سراح المدانيين فيها.

وفي ما يلي كلمة ممثل رئيس الجمهورية:

«بسم الله الرحمن الرحيم

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب والمقامات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....

في البدء أنقل لكم تحيات وسلام فخامة رئيس الجمهورية ومباركته لكم بمناسبة عقد المؤتمر الخاص بالذكرى الـ (٧٦) لصدور قرار الجمعية العام للأمم المتحدة باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتمنياته بأن يخرج المؤتمر بالتوصيات التي تدعم وترسخ مفاهيم حقوق الإنسان في العراق.

يعد الإعلان وثيقة لخارطة طريق عالمية للحرية والمساواة، ولحماية الأشخاص كافة في مختلف بقاع العالم، وهي المرة الأولى التي تتفق فيها البلدان على تبني مثل هكذا وثيقة مهمة، وكان هذا الاتفاق نتيجة أهوال الحرب العالمية الثانية والمجازر التي ارتكبت فيها بغية عدم اجترار الماضي والاستفادة من تجاربه.

وهو اعتراف دولي بأن الحقوق الأساسية والحريات الرئيسية متأصلة لدى جميع البشر وغير قابلة للتصرف والتجزئة، وتنطبق على الجميع في إطار من المساواة، وأن كلاً منا قد ولد وهو حر ومتساو من حيث الكرامة والحقوق.

ومن المتفق عليه بشكل عام أن الإعلان العالمي الذي تبنته الجمعية العامة عام ١٩٤٨ هو أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومصدر إلهام لمجموعة غنية من معاهدات حقوق الإنسان الدولية الملزمة قانوناً، ولا يزال يمثل معياراً دولياً سواء في معالجة الظلم في أوقات النزاعات في المجتمعات التي تعاني من القمع، أو في الجهود نحو تحقيق التمتع العالمي لحقوق الإنسان، ومهما كنا مختلفين من حيث الجنسية، أو مكان الإقامة، أو نوع الجنس، أو المنشأ القومي، أو العرقي، أو اللون أو الدين، أو اللغة أو أي حالة أخرى، فإن حقنا جميعاً قائم في الكرامة والعدالة.

وقد نص الشارع المقدس على تلك الحقوق في كافة تعاليمه، ابتداءً من شريعة موسى عليه السلام وتعاليم سيدنا المسيح وانتهاءً بالشريعة المحمدية قبل أن يتطور المجتمع الدولي ويسن الصكوك والمواثيق الدولية، إذ هي قيم سامية وحجج دامغة ومصداق ذلك ما جاء في قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (النساء / الآية ٥٨). وفي تثبيت مبدأ المساواة قال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أتقاكم إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (الحجرات/ الآية ١٣).

إن مبادئ حقوق الإنسان التي جاء بها الإعلان العالمي كانت نبراساً ودليلاً لوثيقة دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، الذي وضع بين جنباته نصوصاً لضمان الحقوق والحريات تعد الأهم في المنطقة كونها تشكل أساساً لبناء نظام ديمقراطي تعددي بدولة فدرالية.

كما لا يخفى على الجميع ما تعرض له العراق بعد التغيير الديمقراطي، من هجمات إرهابية وظروف أمنية صعبة، إلا أن المشترك الوحيد بين جميع مكونات الشعب كانت معايير حقوق الإنسان التي سعى إلى وضعها في نصوص قانونية وسياسات وإجراءات مناسبة لضمان التمتع بها.

وان هذه التحديات أدت إلى زيادة روح المواجهة والتحدي وتدعونا لمقاومة الهجمات العابرة للحدود، كما تحثنا على مواجهة أي نظام ظالم ينتهك تلك الحقوق، كذلك تساعدنا على بناء قيادات ومؤسسات وأنظمة ذات رؤية ثاقبة

يمكنها من بناء البلدان والإنسان معاً، وما الانتصارات التي حققها العراقيون بالتصدي لتنظيمات داعش الإرهابية والجماعات التكفيرية الأخرى من خلال قواته العسكرية والأمنية وبكافة صنوفها من جيش وحشد شعبي وبيش مركة إلا مصداق لهذه المواجهة.

إن الكرامة والحرية والعدالة هي شعار وهدف الدولة العراقية بكل مؤسساتها تضمنها لأبناء الشعب بجميع مكوناته.

لذا فإن السلطة التنفيذية الاتحادية أخذت على عاتقها حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ودونت ذلك في برنامجها الحكومي الذي جاء لإزالة معوقات تمتع الإنسان العراقي بحقوقه وحرياته والقضاء على الفساد وبناء دولة المؤسسات.

وتصدت رئاسة الجمهورية بتحمل مسؤولياتها بعد الصكوك والمواثيق الدولية والقرارات الأممية منهاج عمل لها، من خلال ترجمة تلك المواثيق إلى تشريعات أو سياسيات أو قرارات تدخل في جسد المنظومة التشريعية العراقية، إذ قامت بإعداد مشاريع قوانين تتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن أهمها المواد (١، ٢،٣،٤،٥) والخاصة بحق المساواة ومنع العنف بكافة أشكاله، وعلى سبيل المثال لا الحصر تم إعداد مشروع قانون لتعديل قانون المحكمة الجنائية العليا لمحاكمة مجرمي داعش، والذين ارتكبوا مجازر بحق مكونات الشعب، وعلى وجه الخصوص بحق الإيزيديين كما تم إعداد قانون (الناجيات الإيزيديات) الذي جرم فعل السبي، وعدها جريمة ضد الإنسانية لا يجوز التنازل أو الصلح أو إطلاق سراح المدان فيها، والعمل على إنصاف الضحايا وتعويضهم عن الضرر الحاصل.

كما تم تبني مشاريع قوانين تدعم المساواة بين الجنسين كمشروع (قانون الهيئة العليا لتمكين المرأة)، وكذلك التصدي للعنف من خلال إعداد مشروع قانون (العنف الأسري).

وكان آخرها هو ما قامت به الرئاسة بتاريخ ٢٧-٢٠٢٤/١١/٢٨ من احتضان الطاولة المستديرة للدول المشاركة في إعداد المؤشر الإقليمي للعنف ضد النساء والفتيات، وبحضور المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، ولإقليم كوردستان دور بارز وواضح في هذا النشاط.

وبدورنا نحث مجلس النواب بقيادته الجديدة على منح الأولوية التشريعية لتلك القوانين التي تتسق مع المواثيق والصكوك الدولية.

كما نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في التصدي للعنف وانتهاك حقوق الإنسان وما يرتكب من مجازر بحق شعبنا الفلسطيني واللبناني، وإلزام الدول المعتدية باحترام الصكوك والمواثيق الدولية.

السادة الكرام أن النضال في مجال حقوق الإنسان هو عمل شاق وطويل، ويحتاج إلى الصبر والمثابرة والديمومة والاضطراد، وعدم الانكفاء أو الانكسار أمام أي تحدٍ أو إخفاق، وأن عقد مثل هذه المؤتمرات في مثل هذه الظروف الصعبة التي تواجه المنطقة هو بلسم لتضميد الجراح وتذكير الدولة وأصحاب القرار إنسانيتهم وبالضمير العالمي الذي يحث على أن يعيش الإنسان بكرامة وبحرية وبالمساواة.

وفي الختام نشكر رئاسة الإقليم بشخص رئيسها وجميع القائمين على إعداد هذا العمل وجميع الحضور ...

ومن الله التوفيق والسداد. والسلام والأمن للجميع».

مجلس النواب يستضيف السوداني لمناقشة تطورات الأوضاع في سوريا وصرف رواتب موظفي الإقليم

استضاف مجلس النواب في جلسته التاسعة عشرة من فصله التشريعي الثاني، السنة التشريعية الثالثة للدورة الانتخابية الخامسة، برئاسة السيد محمود المشهداني رئيس المجلس الاربعاء وحضور ١٨٣ نائبا، السيد رئيس مجلس الوزراء والفريق الوزاري المرافق له.

وفي مستهل الجلسة، رحب الدكتور المشهداني رئيس المجلس بالسيد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني والسادة وزراء الخارجية التخطيط والداخلية بناء على طلبه بتخصيص حضورهم الى جلسة المجلس لمناقشة تحديات الاحداث في سوريا الشقيقة وتبعاتها على العراق والمنطقة.

وفي كلمته اشار السيد رئيس مجلس الوزراء أن الكيان الصهيوني تجاوز كل الأعراف والمواثيق الدولية بممارسة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني لافتا الى ان موقف العراق ثابت وواضح في كافة المحافل بتضامنه مع القضية الفلسطينية التي تمثل وجدان جميع العراقيين والتشديد على اهمية التهدئة خلال اللقاءات والاتصالات التي اجراها وعدم توسعة ساحة الصراع والحرص على الموقف المبدئي للعراق والمصلحة العليا للبلد فضلا عن الجانب الإنساني للعراق بمساعدة شعب غزة وتأسيس صندوق اعمار غزة ولبنان.

واكد السيد رئيس مجلس الوزراء حق العراق الطبيعي لضمان امن حدوده وتعزيزها والتشديد على الوحدة الوطنية للحفاظ على امن العراق وشعبه ونظامه، مؤكدا على ان العراق يمتلك إمكانات عسكرية متطورة، إضافة الى كونه جزءا من التحالف الدولي لمناهضة الارهاب، منوها الى محتوى الاتفاق مع التحالف بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في العراق بشكل نهائي في شهر ايلول عام ٢٠٢٥، وفي إقليم كردستان في أيلول عام ٢٠٢٦، معولا على الايمان بوحدة الشعب العراقي في مواجهة التحديات.

وبشأن تعديل قانون الموازنة العامة تطرق السيد السوداني الى أهمية تعديل القانون لمعالجة مسألة تسويق النفط من إقليم كردستان لا سيما المادة المتعلقة بكلف الإنتاج والنقل، مبينا ان العراق يتحمل غرامة يومية لعدم تصدير

النفط الى ميناء جيهان وفقا لاتفاقية مع الجانب التركي، ولفت ان تعديل المادة يأتي بالتعاون مع استشاري دولي لحل الملف بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، مطالبا مجلس النواب بالاسراع بتعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية٢٠٢٥،٢٠٢٤،٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بالبرنامج الحكومي اوضح رئيس مجلس الوزراء ان التعديل الوزاري احد مبادئ البرنامج الحكومي وغايته لا تستهدف أي جهة او شخصية بل تم تضمينه وفق معايير مهنية لكل وزارة والحكومة بصدد التعديل الوزاري عبر مرحلتين الا ان تعثر المضي به سببه عدم موافقة بعض اطراف القوى السياسية المؤتلفة بتشكيل الحكومة على الية التعديل، مضيفا ان أولويات البرنامج الحكومي تتضمن مشاريع وبرامج استراتيجية بلغت نسب إنجازها ٦٢٪ ، داعيا مجلس النواب لتشريع القوانين المهمة مثل قانون سلطة الطيران وقانون الإصلاح الاقتصادي وقانون التحكيم وقانون الأوراق المالية وقانون الملكية الفكرية.

من جانبه، أوضح السيد وزير الخارجية الدكتور فؤاد حسين ان استراتيجية السياسة العراقية في التعامل مبنية على أساس التواصل مع الجهات الاقليمية والدولية لوقف اطلاق النار وارسال المساعدات ومنع مشروع ترحيل الفلسطينيين الى مصر والاردن مع عدم السماح بان تكون الأراضي العراقية منطلقا يهدد دول الجوار.

كما استعرض وزير الداخلية السيد عبد الأمير الشمري الوضع الأمني الداخلي وتأمين الحدود العراقية السورية فيما نوه الى ان الحدود مؤمنة بالكامل وتحت سيطرة القوات الأمنية بمختلف صنوفها ومستعدة لاي طارئ يزعزع امن البلد.

بدوره، ذكر وزير التخطيط الدكتور محمد تميم ان نتائج التعداد السكاني الذي اعتمد على نظام رقمي واتمتة النتائج الكترونيا حيث لاقت عملية التعداد اشادة دولية كبيرة باعتباره يهدف الى التنمية، مضيفا ان الحكومة تعمل لإحصاء العراقيين في الخارج وستعلن النتائج النهائية بعد الانتهاء من عمليات جمع المعلومات، مؤكدا انه تعداد تنموي مع سرية تامة للبيانات.

وفي مداخلات السيدات والسادة النواب، ركزت المطالبات والمقترحات على محاور الجانب الأمني عبر التشديد على ضرورة الحفاظ على امن العراق من خلال التزام الحكومة بدورها في تعزيز خطواتها في المجال الأمني لمنع اية مخططات تحاول استهداف سيادة العراق، والتأكيد على وحدة الصف لمنع زعزعة الامن ومكافحة الجريمة المنظمة، والمطالبة بالاهتمام بالمحافظات والمناطق المحررة من عصابات داعش الإرهابي ومساعدة النازحين بالعودة الى مناطقهم.

وتضمنت المداخلات في الجانب الاقتصادي ضرورة الكشف عن نسب الإصلاح الاقتصادي وخطوات محاربة الفساد المتخذة من قبل الحكومة، ومضاعفة الجهود لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع اقتصاديات البلد وزيادة الإيرادات غير النفطية، وعدم الاعتماد على النفط بشكل تام، إضافة الى معالجة الملفات العالقة بين الحكومتين الاتحادية وإقليم كردستان خاصة صرف رواتب موظفي الإقليم بشكل تام وعدم تأخر ارسالها.

كما عبر السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب دعمهم التام لحكومة السيد السوداني في اجراءاتها بالتصدي للتحديات الأمنية التي يمر بها العراق للحفاظ على امنه القومي وحماية المواطنين، وتثمين دور الحكومة في حفظ الامن وعدم زج العراق بحرب بالنيابة، إضافة الى التعاون المشترك بين السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، مع أهمية حوكمة الإجراءات من أجل السيطرة على عمليات الفساد، ومتابعة تلك الملفات وفقا للبرنامج الحكومي.

بعدها تقرر رفع الجلسة.

د.إياد العنبر:

شرارة الحرب في سوريا وبرميل البارود في العراق

واقع جديد في المنطقة

ساعات قليلة كانت فاصلة بين إعلان وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل، وبدء هجوم «هيئة تحرير الشام» وفصائل مسلحة باتجاه مدينة حلب في سوريا بعد خمس سنوات من سيطرة الجيش السوري عليها. وربما لم يكن التوقيت مصادفة، لا سيما أننا نعيش في شرق أوسط يرفض أن يغادر

تصريح السوداني مؤشر على أن التهديد في سوريا على الأمن القومي العراقي

صدارة نشرات أخبار القتل والدمار والتهجير.

ورغم ذلك، لم يعد الموضوع مستغرباً. لكن عودة العمليات العسكرية بين الجيش السوري والقوات المتحالفة وبين فصائل مسلحة في هذا التوقيت يستدعي النظر إليه من خلال ديناميكيات الصراعات الإقليمية في المنطقة، وما يراد له من إعـادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط.

وربما تكون نقطة الاتفاق بين القراءات الإعلامية والصحافية أن المشكلة في سوريا بعد أحداث ٢٠١١ أصبحت تقليص نفوذ حكومة بشار الأسد، ويقابله توسع نفوذ الوجود العسكري الأجنبي في الأراضي السورية. إذ أصبحت سوريا مقسمة إلى ثلاث مناطق، تتقاسمها دول كبرى مثل روسيا والولايات المتحدة، ودول إقليمية كإيران وتركيا.

حكومة بشار الأسد تسيطر على ٦٥ في المئة من الأراضي السورية بدعم من روسيا وإيران وفصائل مسلحة عراقية. وبقية الأراضي فهي مقسمة بين «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) المدعومة من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. أما مناطق شمال سوريا وشمالها الغربي فهي تحت سيطرة «هيئة تحرير الشام» وجماعات مسلحة أخرى وتحظى بالدعم التركي.

ثلاث فرضيات

ثلاث قـراءات تحاول أن تفسر توقيت بدء تحرك الجماعات المعارضة المسلحة في مناطق شمال غربي سوريا:

الفرضية الأولـى، تميل إلى أن العمليات العسكرية التي تقوم بها «هيئة تحرير الشام» ومجموعات مسلحة أخرى، تأتي بدعم وإسناد من تركيا. إذ يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان إلى استغلال ضعف الوجود الإيراني بعد سلسلة الضربات التي تعرضت لها إيران من قبل إسرائيل، وانشغال «حزب الله» في معاركه مع إسرائيل في جنوب لبنان. ومن ثم، يسعى أردوغان إلى فرض واقع جديد لنفوذه في سوريا، وتحديداً قبل استلام ترامب رئاسة البيت الأبيض، يكون ورقة للتفاوض مع بشار الأسد، لاسيما بعد رفض الأخير لقاءه الرئيس التركي إلا بعد تعهده بانسحاب الجيش التركي من سوريا.

الفرضية الثانية، أن ما حدث باختصار هو اندفاع لقوات الفصائل المسلحة السورية، قابله تقهقر عسكري لقوات النظام السوري. إذ كانت الغاية من هجوم الفصائل المسلحة فرض سيطرتها على مناطق محددة في شمال شرقي سوريا، للضغط نحو الحد من الهجمات على الأراضي التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة. لا سيما أن هذه الفصائل وجدت الفرصة مواتيه لبدء الهجوم نحو المناطق التي سيطر على النظام السوري قبل خمس سنوات بدعم من روسيا وإيـران و»حـزب الله» اللبناني والفصائل المسلحة العراقية.

الفرضية الثالثة، وربما تقترب من نظرية

المؤامرة، أن هذا الهجوم لم يكن وليد الصدفة، وإنما تمت التهيئة له بعمل استخباراتي ودعم دولي للفصائل المسلحة. كما أن لحظة بدء الهجوم نحو المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري في شمال شرقي سوريا، ليست مصادفة. وإنما هي ضمن مشروع استراتيجي لفك ارتباط الساحات بين إيران وسوريا و»حزب الله» في لبنان، وضرب العمود الفقري للمحور الإيراني الذي يربط بين إيران و»حزب الله» في لبنان. وهذه الاستراتيجية تأتي استكمالاً لحرب إسرائيل ضد النفوذ الإيراني في المنطقة.

المهم، أن تقدم الفصائل المسلحة على تعدد عناوينها ورياتها، يقابله انسحاب لقوات النظام السوري. وما حققه الجيش السوري بدعم من حلفائه في المعركة منذ خمس سنوات، يخسره الآن في أيام معدودة. ومن ثم، هناك واقع جديد في سوريا يحدده الدعم الخارجي للأطراف المتحاربة على الأراضي السورية، وتحدده الإرادات المتصارعة على النفوذ في المنطقة عبر السيطرة على سوريا أو تفكيك تحالفاتها.

ويبدو أن المعركة الآن حول النفوذ الإيراني، إذ بعد محاولة إسرائيل تقليص قوة سلاح «حزب الله» في لبنان، كونه رأس الرمح في محور المقاومة. الآن المعركة لكسر العمود الفقري لهذا المحور في سوريا. وإيران تدرك جيداً أن تحريك أحجار رقعة الشطرنج في مناطق نفوذها هو لتقييد نقلاتها القادمة لاستعادة تموضع نفوذها، وتقييدها داخل مربع حدودها.

الحسابات العراقية

استعادة لحظة سقوط مدينة الموصل العراقية

> **الفرضية الأولى، تميل إلى أن العمليات العسكرية تأتي بدعم وإسناد من تركيا**

في يونيو/حزيران ٢٠١٤، لم يكن من تداعيات داخلية عراقية فحسب. وإنما كان وليد لحظة مفصلية بالتطورات الأمنية وسقوط المدن السورية بيد قوى المعارضة المسلحة والتنظيمات الإرهابية. لذلك تستحضر ذاكرة العراقيين تسارع الأحداث في سوريا وسيطرة الفصائل المسلحة المعارضة لنظام بشار الأسد، بالعودة عشر سنوات إلى الـوراء. مع مخاوف من تكرار سيناريو سقوط المدن العراقية نفسه بيد تنظيمات مسلحة تتمركز في سوريا.

ورغم أن المعطيات على الأراضي العراقية ليست نفسها قبل عشر سنوات. فمدينة حلب التي خرجت من سيطرة الجيش السوري وحلفائه، وباتت تحت سيطرة «هيئة تحرير الشام» وحلفائها من الفصائل المسلحة، تبعد عن الحدود العراقية أكثر من ٤٥٠ كيلومترا. ولكن تصريح رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بأن «أمن سوريا والعراق هو أمن واحد». مؤشر على أن التهديد في سوريا ليس على الحدود وإنما على الأمن القومي العراقي.

المشكلة في العراق أن حساباته لا تتعلق بأمنه القومي فحسب، وإنما بتداخله مع المحور الإيراني في إدارة الصراع المسلح في سوريا. فالفصائل المسلحة العراقية كانت حاضرة ومشاركة في الدفاع عن نظام حكم بشار الأسد، منذ بداية الأحداث السورية في ٢٠١١. وكان لها دور في استعادة السيطرة على المدن

> لا يمكن استبعاد فرضية فك ارتباط الساحات بين إيران وسوريا و«حزب الله» في لبنان

السورية الخاضعة لسيطرة المعارضة.

استراتيجياً، الحسابات العراقية لا يمكن أن تختزل في تصريح الدعم والإسناد من قبل رئيس الوزراء العراقي، ولا بحضور الفصائل المسلحة داخل مناطق نفوذ الحكومة السورية. وإنما الانعكاسات ربما تمتد على الوضع الداخلي العراقي أكثر من تهديد خلف الحدود.

تطورات الأحـداث في سوريا، ستفرض واقعا جديدا على أرض محور المقاومة الذي تقوده إيران. وربما يكون هناك حرب استنزاف قادمة تدخل فيها الفصائل المسلحة العراقية، وهنا تحتاج الحكومة وضوحا في الرؤية بشأن مستويات الدعم والإسناد التي يمكن أن توفرها لنظام بشار الأسد. وهذه الرؤية كيف يمكن أن تحقق التوازن بين ما يخطط له الإيرانيون وما يريده العراقي؟

أما برميل البارود في مناطق شمال غربي العراق، فهي بكل الأحوال ستتأثر بألسنة اللهب القادمة من سوريا. فمشروع كونفدرالية سنية تقابلها كونفدرالية كردية في سوريا، يعني تقسيم سوريا عملياً. ومن ثم، يمكن أن يثير هذا المشروع شهوة الفيدرالية في الإقليم السني، والذي يثير مخاوف قوى سياسية شيعية، أو ربما يضعف نفوذها على الفاعلين السياسيين السنة. ولا سيما أن البيئة السياسية بعد عمليات التحرير من تنظيم «داعـش»، لم تعمل على تجاوزات أخطاء الماضي التي استثمرتها الجماعات المتطرفة قبل ٢٠١٤.

أما الجانب الأخطر فهو إدامة لهشاشة الدولة في العراق. إذ سيكون التمركز على الحدود السورية من قبل الفصائل المسلحة مبررا لبقاء السلاح الموازي لسلاح الدولة. ونعود إلى نقطة بدء منح الشرعية لهذا السلاح في ٢٠١٤. لا سيما أن مبررات وجود الفصائل المسلحة أخذت تغادر مواجهة تهديد الجماعات الإرهابية، وبدأت الحديث عن مواجهة الوجود العسكري الامريكي، والدخول في الحرب ضد إسرائيل.

وربما يكون ما يحدث في سوريا، هو رسالة إلى أن المحطة القادمة ستكون العراق؛ لأن سوريا المحطة الثانية من مشروع مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة. فبعد استهداف «حزب الله»، والعمليات المستمرة ضد سوريا. يأتي هذا التحرك العسكري ليضعف النفوذ الإيراني على المستوى العسكري في المناطق السورية. وعليه، فإن المواجهة القادمة ستكون في الساحة العراقية، وهذه المرة ربما تكون على مرحلتين: الأولى استنزاف الفصائل العراقية المسلحة في دائـرة الصراع السوري. والثانية استهدافها في مناطق تعسكرها في العراق.

أو قد تكون هذه التحركات العسكرية وسقوط مدن سورية بيد المعارضة المسلحة هي مجرد مشاغلة للنظام السوري. وستنحصر آثاره في داخل الحدود السورية. ومحاولة لتقليص سيطرة حكومة بشار الأسد على مناطق محددة وإبقاء سوريا في دائرة عدم استقرار أمني والعودة إلى مرحلة ما قبل ٢٠١٧، وإعادة رسم خارطة النفوذ بين القوى الدولية المتصارعة على النفوذ في الأراضي السورية. وتكون نتيجة كل ما يحدث هو بقاء معاناة المواطنين السوريين بين سطوة نظام دكتاتوري، وفوضى جماعات مسلحة، وصراعات دولية على مدنهم.

*مجلة «المجلة» اللندنية

*جيروم شابويزا

التغيير في العراق.. الحاجة إلى التعددية الثقافية

ترجمة: عدوية الهلالي: العراق ليس دولة حديثة التكوين، مثل العديد من الدول الأخرى التي تحررت من الاستعمار مؤخراً، والتي تعاني من أمراض الحداثة الطفولية. فهذا تشخيص خاطئ.العراق بلد قديم جداً، وديباجة دستوره لعام ٢٠٠٥ تربطه بشعب بلاد ما بين النهرين، لكنها أصبحت ضحية القدرية التي تحكم عليها بالوقوع في فخ نظام ثابت من الطائفية السياسية والعرقية، والذي لا يمكنها الهروب منه، مثل سيزيف مع صخرته.

إن العراق، مثل العديد من البلدان الأخرى، ضحية لجغرافيته، إذ تم تشكيلها من خلال الاتصال المباشر وتحت تأثير القوى الثلاث الكبرى التي سيطرت على الشرق الأوسط: إيران، وريثة الإمبراطورية الفارسية؛ تركيا، وريثة الإمبراطورية العثمانية؛ والمملكة العربية السعودية.

ويتميز الموقع الجغرافي للعراق بتضاريس مسطحة للغاية على ثلثي سطحه، ويمر بها أكبر نهرين في المنطقة والطرق البرية الشرقية والغربية. لقد جعلت إمكانية الوصول المثالية هذه من البلاد ممرًا للأغراض التجارية والعسكرية، والتي كانت دائمًا مصدر ثروتها وضعفها. ولذلك فهي معرضة بشكل طبيعي لتصرفات التدخل، وحتى الضم، من جانب جيرانها الثلاثة

> العراق، مثل العديد من البلدان الأخرى، ضحية لجغرافيته

الرئيسيين.

كما أن قبو العراق غني بالمواد الهيدروكربونية، إذ يضم نحو ١٠٪ من احتياطيات العالم.

ويضمن هذا التراث الطبيعي ريعا ماليا كبيرا للبلاد لبضعة عقود أخرى، لكنه يشكل تحديا للاقتصاد الأحادي الصناعة، وخاصة بالنسبة للزراعة، وحتى أكثر من ذلك، للبيئة التي تعاني منه.ومن بين الأزمات العالمية التي تؤثر على كوكب الأرض - وخاصة إدارة الأنهار العابرة للحدود، ونقص المياه العذبة، وتغير المناخ، وانهيار التنوع البيولوجي - يعد العراق أحد أكثر البلدان تأثراً ويعاني من آثارها، لا سيما فيما يتعلق بالأزمة الاجتماعية.

ويكمن مصدر آخر لمشاكل العراق في التنوع العرقي والديني لمجتمعه إذ يتمركز الكورد بشكل رئيسي في الشمال الشرقي الشمالي، والسنة في الوسط والغرب، والشيعة في الجنوب.

وقد أدت التحركات السكانية، التي كان الكثير منها مدفوعا بحالات الطوارئ الاقتصادية أو البيئية أو القيود الأسرية، إلى زيادة الاختلاط العرقي والديني إلى حد ما.

لقد عانى العراق بالفعل لفترة طويلة من تنوعه العرقي والديني، لكنه متضرر بشكل أكبر من التلاعب السياسي بهذه الانقسامات. ويعود هذا القرار السياسي إلـى القرن السابع عشر عندما طبق العثمانيون الاستراتيجية الإمبريالية الكلاسيكية المتمثلة في «فرق تسد» في العراق. لقد ميزوا مجموعات معينة للحصول على دعمهم بينما قاموا بتهميش مجموعات أخرى.

وبالتالي، فإن النزعة العرقية الطائفية السائدة في العراق هي مجرد نتيجة لخيار عمره قرون أدى إلى تفاقم العلاقات بين الطوائف ويقدم رؤية مشوهة لتنوعه.

إن مسألة اختيار النظام السياسي الذي تجدده القوى القائمة تقودنا إلى سبب آخر نـادرا ما يتم مناقشته، ولكنه بالتأكيد حاسم، وهو سبب الوضع الحرج في العراق.

إنه ينطوي على عدم المساواة التي يعاني منها النسيج الاجتماعي. ففي التصنيف الاقتصادي الدولي، يصنف العراق كدولة ذات دخل متوسط أعلى، وهذا التصنيف يضع العراق في مرتبة متقدمة على دول المغرب العربي أو مصر أو حتى إيران.

ومع ذلك، فإن فجوة عدم المساواة تتعمق في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية. وبعد عام ٢٠٠٣ والتدخل الأمريكي الكارثي، سرعان ما أصبحت السلالات التجارية الكبيرة لا غنى عنها لإعادة إعمار البلاد. وبالمثل، أدى ريع النفط إلى مضاعفة عدم المساواة.

وهـذه المشكلة ليست جديدة. وبالفعل، في ٢٦شباط ١٩٩١، بعد حربين ضد إيران والكويت، نشرت

> يضمن التراث الطبيعي ريعا ماليا كبيرا للبلاد لبضعة عقود أخرى

صحيفة لوموند عنواناً: «هل العراق فقير؟ لقد استنزفت الأخطاء الاقتصادية وثماني سنوات من الحرب والرهانات المتهورة بلداً غنياً.

ويتراوح متوسط الراتب في الاقتصاد الرسمي بين ٣٥٠ و٧٠٠ دولار، وأقل بكثير في القطاع غير الرسمي. علاوة على ذلك، هناك فجوات كبيرة في الرواتب بين الفئات المهنية، وكذلك بين المناطق الحضرية والريفية.

وفي حين يصنف العراق بين البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فقد انخفض تصنيفه إلى المركز ١٢١ من حيث مؤشر التنمية البشرية (HDI)، كما كشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). فهومتأخر كثيرا عن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، وكذلك عن مصر وإيران والأردن.

لا يحتاج المرء إلى أن يكون خبيرًا في الاقتصاد السياسي أو علم النفس الاجتماعي حتى يفهم أن مثل هذا التفاوت في الدخل وظروف المعيشة يكفي لتوليد العديد من الأمراض الاجتماعية والإحباطات والمطالب الفردية أو الجماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نطاق التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية غالباً ما يتداخل مع تلك المرتبطة بالانتماءات الدينية أو العرقية.

وفي العراق، تتشابك أشكال مختلفة من الظلم والتنازل والقمع الاجتماعي ويعزز بعضها البعض. ونتيجة لذلك، تقف السلطة السياسية ونخبها على جانب من هوة عميقة، بينما يقف المجتمع وانقساماته على الجانب الآخر.

ويبدو أن المجتمع العراقي المفتت وغير المتكافئ معتاد على الأسوأ، ويتزايد عدم ثقته في الطبقة الحاكمة.

إن الظروف ليست مواتية للعراقيين ليشعروا بإحساس قوي بالانتماء إلى شعب واحد ويمارسوا «لعبة الفريق». إنها ليست بالضرورة مسألة هوية فردية.

إن أي هوية عراقية متميزة، في حال ظهورها، لن تكون إلا نتيجة لعملية تنشئة اجتماعية وطنية طويلة الأمد ومستمرة.

ويتكون المجتمع العراقي من مجموعات عرقية ومجتمعات ثقافية متميزة. إنه ببساطة مجتمع متعدد الثقافات مثل العديد من المجتمعات الأخرى.

إن التنوع الثقافي هو في المقام الأول حقيقة، مما يشير إلى مفهوم التعددية الثقافية – وهو مشروع سياسي.

إن المشروع متعدد الثقافات هو مشروع شامل بطبيعته ويهدف إلى منع أو معالجة الصراعات الكامنة في أي مجتمع تعددي من خلال تعزيز المبادرات والتعبيرات الجماعية.

> في العراق، تتشابك أشكال مختلفة من الظلم والتنازل والقمع الاجتماعي

فكرة التعددية الثقافية ليست جديدة..وتستند هذه الفكرة إلى الافتراض، الذي من المحتمل أن يكون سائداً في العراق، بأن هوية الشخص تتشكل من خلال انتمائه الديني والعرقي والثقافي أكثر من شخصيته الفردية.

باختصار، تعد التعددية الثقافية مشروعًا واسعًا يشمل العديد من الجوانب المحتملة في مختلف المجالات.

وبالتالي فإن مشروع التعددية الثقافية يفترض درجة كبيرة من التثاقف بالنسبة للأقليات، مما يتطلب منهم التكيف مع الثقافة السائدة والتخلي في بعض الأحيان عن ثقافتهم الخاصة. وهذا الشكل من التعددية الثقافية لا ينطبق على العراق.

وفي العراق، تشكل الأقطاب العرقية الثقافية الثلاثة ــ الشيعة والسنة والكورد ــ مجموعات راسخة ذات جذورتاريخية.وتتركزهذه المجموعات جغرافيا، كما انهم ورثة تاريخ مشترك، وماضي استعماري دام أكثر من أربعة قرون.

وبمجرد ترسيخ مبدأ التعددية الثقافية، يصبح السؤال هو كيفية تنفيذه. الشرط الأول والأكثر أهمية هو ضرورة وجود إرادة سياسية واسعة النطاق. فيجب أن يكون لكل مجموعة «صناع الأشخاص» الخاصين بها للمساعدة في التوصل إلى إجماع. ويتعين على العراق أن يتغلب على إرث الصراع على السلطة، والانقسامات العرقية والدينية، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية.

وستكون المهمة صعبة ولكنها ضرورية لخلق شعب متجانس.حالياً، الشعور بالانتماء للأمة العراقية ليس شاملاً ولا متماسكاً. ومجتمع الطبقة والفساد هو إهانة للمواطنة. وهذه المواطنة العراقية هي التي يجب بناؤها لتجاوز الفتنة والركود.

إن غالبية العراقيين لا يشعرون بالرضا عن هذا المجتمع الراكد. لقد اعتادوا عليها ببساطة أو استسلموا لها. إن مستقبل المواطنة الوطنية والمتعددة الثقافات سوف يعتمد على التحول النموذجي.

لقد أظهر علماء النفس أن ردود الفعل الأكثر عدوانية تجاه الصدمات الثقافية تحدث عندما يتم إنكار قيمة «الذات» أو تهديدها لدى الأفراد أو الجماعات.

إن عـدم اعتراف النخب الحاكمة والطبقات الأوليغارشية بشرائح كاملة من السكان، بسبب وضعهم العرقي أو الديني أو الاجتماعي، هو الذي يهدد احتمال ظهور المواطنة العراقية.

وسوف يستمر هذا الازدراء الطبقي والطائفي طالما فشل المجتمع العراقي في الاعتراف بأن جميع أفراده، بغض النظر عن خلفياتهم، يعاملون على قدم المساواة من حيث الحقوق والكرامة، ذلك إن التعددية الثقافية هي مسألة قرارات وإرادة سياسية.

• كاتب متخصص في شؤون الشرق الأوسط

المرصد السوري و الملف الكردي

قسد: على الجميع التحرك على أساس النفير العام

بيان حول التطورات الأخيرة في سوريا

خلال هذا الأسبوع اندلع هجوم واسع جداً وحصلت تغييرات أساسية. انهارت قوات حكومة دمشق بداية في حلب، وفي العديد من المناطق الأخرى. دون شك إن هذا الهجوم تتم إدارته من قبل دولة الاحتلال التركي، وهدفه احتلال كامل الأراضي السورية. إلا أنه بالأساس استهدف مناطق الإدارة الذاتية. وبهذا الشكل يرغبون بألا تعيش شعوب المنطقة الكرد، العرب، السريان وجميع مكونات المنطقة بسلام. لهذا السبب هناك هجوم واسع على مناطق الإدارة الذاتية.

في ذات الوقت؛ هناك مخطط إبادة واسع ضد شعبنا في مناطق الشهباء وحلب.

هذا الوضع هو تاريخي ومصيري من أجل كل الشعب السوري، وخاصة من أجل مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية.

هدف هذه الهجمات هي فقط مناطقنا الآمنة، وبشكل عام احتلال الأرض السورية. وهم يسعون للانتقام من جميع شعوب المنطقة.

منذ عدة أيام يخوض مقاتلونا مقاومة كبيرة ويقاتلون بشكل منقطع النظير إن كان في جبهة منبج، وكذلك في جبهة غرب الفرات.

دون شك؛ فإن قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ومثلما أدت واجبها ولعبت دورها في تحرير وحماية المنطقة، فإنها من الآن فصاعداً ستقوم بمسؤولياتها التاريخية، ومهما كانت الأكلاف، وستقف ضد هذه الهجمات. وستقوم بواجبها التاريخي في حماية المنطقة والشعب السوري. يجب ألا يشك أحد في هذا الموضوع.

وعلى الجميع التحرك على أساس النفير العام، التحرك بشكل مشترك ومنسق مع قوات حمايتهم (قسد)، ومع قوى الأمن الداخلي، وأن يقف الجميع بجانبهم.

في هذه الأيام التاريخية؛ مطلبنا من شعبنا، هو أن يكون كتفاً لكتف في جبهات الحماية والدفاع من أجل حماية قراهم، مدنهم وجميع المنطقة، وأن يقوم بواجبه ضمن إطار حرب الشعب الثورية.

نداؤنا موجه بشكل خاص إلى شبيبة المنطقة من الكرد، العرب، السريان، الآشور، الأرمن والشركس، عليهم القيام بدورهم التاريخي وأن يحتلوا مواقعهم في جبهات المقاومة والانضمام إلى صفوف (QSD – YPG – YPJ).

نحن نقول بأن الحرب الراهنة هي حرب الشرف والإنسانية. حرب كرامة الشعوب. حرب من أجل حماية جميع قيم وإرث الإنسانية والحرية. ضد الذهنية الظلامية لـ"داعش" وأردوغان، إنها حرب من أجل النور والتحرر.

هذه الحرب هي الحرب الكبرى وضمان الحياة المشتركة وأخوة الشعوب.

مرة أخرى نقول بأنه يجب على شباب وشابات المنطقة الانضمام إلى صفوف (قسد)، ومن أجل مستقبل حر؛ عليهم القيام بواجبهم التاريخي.

قناعتنا كبيرة بأننا، وبانضمام فعال لشبيبتنا ضمن صفوف (قسد)، سنتمكن من إفراغ هذه الهجوم ونحبط مخطط الاحتلال التركي ومرتزقته.

القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)

الأول من كانون الأول ٢٠٢٤

تحذير من التداعيات الخطيرة في الشمال السوري

عقد المجلس العام لمجلس سوريا الديمقراطية، يوم الاثنين ٢٠٢٤/١٢/٣ ، اجتماعاً استثنائياً في ظل التطورات المعقدة، برئاسة الرئاسة المشتركة للمجلس السيدة ليلى قره مان والدكتور محمود المسلط، بحضور ممثلين عن مختلف الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والمدنية.

وأكدت السيدة ليلى قره مان أن التطورات الأخيرة في حلب تمثل منعطفاً استراتيجياً خطيراً في المشهد السوري. وشخّصت المشهد الجيوسياسي المعقد، مشيرة إلى أن المنطقة تعيش مرحلة دقيقة من إعادة تشكيل النفوذ الإقليمي.

أشارت قره مان إلى التحركات التركية، مؤكدة أن أنقرة استغلت الظروف الدولية المتغيرة، والفترة الانتقالية في الإدارة الامريكية وتراجع الدورَين الروسي والإيراني. وأوضحت أن الفصائل المسلحة المدعومة تركياً والمدرجة في قوائم الإرهاب وعلى لوائح العقوبات بما فيها العقوبات الأمريكية تشكّل أداة رئيسية في هذه الاستراتيجية.

الوضع الحالي يهدد حياة ملايين السوريين

وحذرت من التداعيات الإنسانية الخطيرة، مؤكدة أن الوضع الحالي يهدد حياة ملايين السوريين. واعتبرت أن رقعة الصراع في توسّع، وأن القرار السياسي السوري أصبح مرهوناً بإرادات خارجية، وتحديداً تركيا التي تتحكم بمفاصل

المعارضة وفصائلها.

من جانبه، قدم الدكتور محمود المسلط المتواجد في الولايات المتحدة قراءة للمشهد. أكد أن الشعب السوري يواجه تحديات استثنائية، وأن المنطقة تشهد إعادة هندسة جيوسياسية معقدة تسبق أي استحقاقات سياسية مرتقبة.

كما كشف المسلط عن جهود دبلوماسية مكثفة، مشيراً إلى التواصل المستمر مع الدوائر الامريكية الدولية والدول العربية. وأوضح أن هناك اجتماعات متواصلة مع طيف واسع من المعارضة السورية في الولايات المتحدة تهدف لبلورة رؤية وطنية جامعة.

واعتبر أعضاء المجلس العام أن ما يجري في الشمال السوري يمثل مخططاً تركياً مكشوفاً يستهدف إعادة هيكلة المنطقة. وأكدوا أن تركيا تستخدم بقايا "داعش" والتنظيمات الإرهابية كأداة لتحقيق مشروعها التوسعي، وأن أنقرة تقوم بتوظيف الورقة السورية لتعزيز نفوذها الإقليمي.

ثوابت سياسية رئيسية

ودعا المجتمعون إلى التكاتف الوطني ودعم قوات سوريا الديمقراطية كمشروع وطني جامع. وشددوا على ضرورة متابعة الأوضاع الإنسانية للنازحين في مناطق الشهباء والشيخ مقصود والأشرفية بحلب.

وأكد الاجتماع على ثوابت سياسية رئيسية، أهمها بناء دولة ديمقراطية تعددية لامركزية، والتأكيد أن الحل العسكري لن يجلب الاستقرار لـ سوريا. كما دعا إلى تعزيز العمل الدبلوماسي والتنسيق مع القوى الوطنية والديمقراطية لتجنيب سوريا المزيد من التمزق والدمار.

وفي سياق متصل، أكد المجلس التزامه الراسخ بالعمل على مبادرات جادة للخروج من الأزمة السورية. وأعلن عن تشكيل لجان متخصصة تعمل بكامل طاقاتها على مختلف المستويات الدبلوماسية والسياسية والميدانية، بهدف حماية المدنيين وصون حقوق السوريين.

وشدد المجتمعون على أن هذه المبادرات تستهدف حفظ وحدة سوريا الجغرافية، وتحقيق تطلعات الشعب السوري نحو مستقبل أكثر استقراراً وديمقراطية. وأوضحوا أن جهودهم تركز على خلق مساحات للحوار الوطني الشامل، وإيجاد مخارج سياسية توافقية بعيداً عن المشاريع الخارجية المفككة للبلاد.

واكد الإجتماع في ختامه أن مجلس سوريا الديمقراطية سيواصل العمل مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية لتقريب وجهات النظر، والعمل على إيجاد حلول سلمية تحفظ للسوريين كرامتهم ووحدة وطنهم.

بيان بخصوص الأوضاع الأخيرة في قرى شرق دير الزور

نظراً للأوضاع الأمنية الخطيرة الناجمة عن الأحداث الأخيرة غرب سوريا وصولاً إلى البادية، ووجود مخاطر جدية تتعلق بتحرك وشيك لخلايا كبيرة تابعة لتنظيم داعش الإرهابي للسيطرة الجغرافية على مناطق غير محمية وخاصة في شمال وشرق دير الزور، نؤكد أن قوّاتنا أصبحت مسؤولة عن حماية أهالي قرى الصالحية، طابية، حطلة، خشام، مرّاط، مظلوم، حسينية بريف دير الزور الشرقي.

إن دخول قوّاتنا إلى تلك القرى يأتي تلبية لنداء ومناشدات أهاليها إثر تزايد المخاطر المحتملة باستغلال تنظيم داعش الإرهابي للأحداث غربي البلاد.

قيادة مجلس دير الزور العسكري

٠٣ كانون الأول ٢٠٢٤

مجلس الأمن يبحث الوضع في سوريا: متقلب وخطير للغاية

وصف مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة غير بيدرسون الوضع في سورية بالمتقلب والخطير للغاية، وقال «إن التحولات التي شهدتها سورية على الأرض أخيراً أدت إلى تغيير جذري للوضع الراهن الذي استمر لأربع سنوات». وجاءت تصريحات المسؤول الأممي خلال إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي، الذي عقد اجتماعا حول الموضوع ليل الثلاثاء – الأربعاء بدعوة من الدول الأفريقية في مجلس الأمن والصين.

وقال بيدرسون: «أصبحت مساحة شاسعة من الأراضي تحت سيطرة جهات فاعلة من غير الدول، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، المدرجة على قائمة مجلس الأمن الدولي باعتبارها جماعة إرهابية، وجماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك الجيش الوطني السوري. تسيطر هذه المجموعات حاليا على أراض تضم ما نقدره بنحو سبعة ملايين شخص، بما في ذلك حلب، ثاني أكبر مدينة في سورية، وهي مدينة ضخمة ومتنوعة يعيش فيها أكثر من مليوني شخص».

الوضع العسكري في سورية

وتوقف بيدرسون عند تكثيف النظام والأطراف الموالية له الغارات الجوية، وأشار إلى «تقارير عن ضربات على أهداف عسكرية ومدنية، بما في ذلك البنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات، ما تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين»،

وأشار لأيضاً إلى أنه ومع تقدم هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة على الأرض فإنها أيضاً تستخدم «الطائرات بدون طيار والصواريخ، ووردت تقارير عن سقوط ضحايا من المدنيين في حلب وحماة».

كما تحدث عن اندلاع أعمال عنف على جبهات وجهات إضافية ومختلفة بما فيها «سيطرت قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، بحسب تقارير بدعم عسكري من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، على سبع قرى في دير الزور كانت تحت سيطرة القوات الحكومية، في إشارة إلى تهديد وشيك من قبل تنظيم داعش». كما تزايدت الأعمال العدائية على الخطوط الأمامية «بين الجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية في مناطق الشمال الشرقي... بالإضافة إلى غارات جوية إسرائيلية على الحدود السورية اللبنانية هذا الأسبوع، ودمشق اليوم».

وأشار أيضا إلى إعلان كل من «روسيا وإيران عن دعمهما، وقالتا إن الهجمات تشكل انتهاكاً لاتفاقيات أستانة، وألقتا باللوم أيضاً على قوى خارجية». وتحدث بيدرسون عن وصف «تركيا الأحداث بأنها رد على الانتهاكات المتكررة لاتفاقيات أستانة، وذكرت أنها ليست متورطة في الاشتباكات الحالية. وقالت تركيا إن هذه الأحداث تظهر أن دمشق يجب أن تتصالح مع شعبها والمعارضة السياسية الشرعية في سورية»، وأشار أيضاً إلى تصريحات «الولايات المتحدة، التي لديها قوات على الأرض في شرق سورية، وقالت إنه لا علاقة لها بالهجوم، ودعت إلى خفض التصعيد والتوصل لعملية سياسية ذات مصداقية بقيادة الأمم المتحدة».

رسائل بيدرسون

وشدد بيدرسون على «الحاجة إلى خفض التصعيد»، وناشد «جميع الأطراف تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي بما فيها حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والسماح بمرور آمن للسوريين الفارين من العنف. ولكن هذا وحده لا يكفي». وأضاف: «إن المزيد من التصعيد العسكري يهدد بنزوح جماعي وسقوط ضحايا من المدنيين. لقد أظهرت السنوات الأربع عشرة الماضية ... أن لا حل عسكرياً للصراع. يتعين علينا خفض التصعيد وضمان نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية».

وشدد أيضاً على أن «خفض التصعيد لا بد أن يكون مصحوبا بأفق سياسي يثق الشعب السوري بتحقيقه. فعلى مدى ما يقرب من نصف عقد من الزمان، شهدنا تجميد خطوط المواجهة، وتصاعد العنف في كثير من الأحيان، ولكن تم احتواؤه إلى حد ما، وذلك بسبب مجموعة من ترتيبات وقف إطلاق النار المتفق عليها بين الجهات الفاعلة الدولية في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠»، ولفت إلى أن عدم ربط تلك الخطوات بعملية سياسية لحل الأزمة، يصب في اتجاه إدارة الصراع دون حله.

الوضع الإنساني

واعترض مندوب روسيا فاسيلي نيبنزيا في بداية الجلسة على دعوة الولايات المتحدة، والتي ترأس مجلس الأمن للشهر الحالي، لرئيس منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، رائد الصالح، كي يقدم إحاطته أمام المجلس خلال الجلسة. وقال المندوب الروسي إن ذلك جاء دون تشاور مع بقية الدول الأعضاء وخاصة تلك التي دعت لعقد الاجتماع، الدول الأفريقية في المجلس والصين. وصوتت الدول الأعضاء بمجلس الأمن، بطلب من روسيا، حول السماح

للصالح بتقديم إحاطته أمام المجلس. وأيدت أغلب الدول الأعضاء (١١ دولة) مشاركته، في حين صوتت ضدها كل من روسيا والصين وامتنعت الجزائر وموزمبيق عن التصويت.

وقال الصالح في مستهل إحاطته للمجلس: «لقد تحدثت قبل قرابة العشر سنوات أمام المجلس عن فظائع البراميل المتفجرة والتهجير والإخفاء القسري والحصار وجرائم الحرب الأخرى... وفي هذا السنوات العشر تغير الكثير دون أن تتوقف هذه الجرائم. يتجاهل العالم مأساة السوريين»، وشدد على أنه وبعد عشر سنوات يأتي اليوم إلى مجلس الأمن مع المطالبة نفسها «بإنهاء هذه الجرائم وتحقيق السلام». وأضاف: «تصاعدت الهجمات الوحشية التي يشنها النظام السوري وروسيا والمليشيات الإيرانية العابرة للحدود على السوريين وخاصة في المناطق الخارجة عن سيطرته».

وتحدث عن مقتل قرابة مئة مدني خلال الأيام الأخيرة وتشريد عشرات الآلاف من السكان المدنيين، وأشار إلى استهداف «متعمد للمدنيين والبنية التحتية»، وأتهم روسيا «بشن هجمات واستهداف أربع مستشفيات، ما أدى إلى تعطلها ووفاة عدد من المرضى»، واتهم أيضاً «النظام السوري وحلفاءه باستخدام العقاب الجماعي وانتهاك القانون الدولي الإنساني الجرائم»، وحذر من «إمكانية استخدام النظام السوري السلاح الكيميائي مجددا».

مواقف دولية

ووصف مندوب روسيا ما يحدث على الأرض بالهجوم الإرهابي، وتحدث عن انتهاك هيئة تحرير الشام للاتفاقات. وأدعى المندوب الروسي أن هناك عددا من العاملين في المخابرات الأوكرانية يدربون عناصر من هيئة تحرير الشام ويقدمون الدعم العسكري.

ومن جهته، عبر نائب السفير الجزائري أحمد صحراوي، نيابة عن أعضاء الدول الأفريقية الثلاثة + واحد (موزمبيق وغيانا وسيراليون والجزائر)، عن جزعه الشديد حيال التصعيد الأخير الذي تشهده سورية. وأضاف: «هذه الهجمات بما فيها تلك المرتكبة من هيئة تحرير الشام، وهي مجموعة مصنفة إرهابية ومدرجة على قوائم مجلس الأمن الدولي، أدت إلى خسائر مأساوية في صفوف المدنيين الأبرياء بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية»، وأكد على الحاجة الماسة لإيجاد حلول سياسية فعالة بدلا من إدارة الصراع، مشدداً في الوقت ذاته على أنه «لا حل عسكرياً للأزمة السورية. إن المسار الوحيد القابل للتطبيق هو الحل السياسي الذي يحافظ على وحدة وسلامة واستقرار الأراضي السورية»، وأكد على «ضرورة عودة الحوار الشامل لتسوية الأزمة، ونحث كل الأطراف على الانخراط بشكل بناء والتجاوب مع مبادرة المبعوث الخاص غير بيدرسون»، وشدد على أهمية إعادة عقد اجتماعات اللجنة الدستورية.

بدوره، عبر مندوب الصين فو كونغ عن قلق بلاده من التطورات الأخيرة، وقال إن «الهجمات واسعة النطاق على حلب وإدلب من قبل هيئة تحرير الشام ومنظمات إرهابية أخرى، أدت لمزيد من تدهور للوضع الهش أصلا»، وأدان «سيطرة القوات المسلحة على القنصلية الإيرانية في حلب».

من جهته، قال نائب المندوبة الامريكية روبرت وود إن بلاده تتابع الحالة في سورية عن كثب، مؤكدا أن لا علاقة لبلاده بالهجوم الأخير، واتهم «النظام السوري بخوض حرب أهلية بدعم من حزب الله وروسيا وإيران... وهذه الجهات الثلاث أضعفت في الفترة الأخيرة بسبب نزاعات في مناطق أخرى... ومن غير المفاجئ أن الأطراف في سورية حاولت الاستفادة من ذلك. وكان نظام الأسد قد رفض المشاركة بالعملية السياسية بحسب ما ينص عليه القرار ٢٢٥٤»، وشدد

في الوقت ذاته على أن لا صلة لبلاده «بهذا الهجوم الذي تشنه المعارضة المسلحة تحت قيادة هيئة تحرير الشام، وهي جماعة مدرجة على قوائم مجلس الأمن والولايات المتحدة باعتبارها جماعة إرهابية. ومن الواضح أن لدينا مخاوف بشأن هذه الجماعة».

وشدد في الوقت ذاته على أن بلاده «ستواصل الدفاع عن الامريكيين والمواقع العسكرية الامريكية وحمايتها بشكل كامل، وهو ما يظل ضرورياً لضمان عدم عودة داعش مرة أخرى إلى سورية»، وأكد على ضرورة خفض التصعيد وحماية البنية الأساسية المدنية والسماح بوصول المساعدات والفرق الإنسانية دون عوائق إلى كل المحتاجين.

وطلب مندوب روسيا بنهاية الجلسة الكلمة مجدداً، بعدما أدلت الولايات المتحدة بمداخلتها، وقال موجها كلامه لمندوب الولايات المتحدة: «في مداخلتكم اليوم لم تكن لديكم الشجاعة للتنديد بهجوم إرهابي واضح ضد المدنيين المسالمين في مدن سورية مسالمة». وأضاف: «القوات الامريكية تحتل بطريقة غير قانونية مناطق عديدة في سورية وتنهب مواردها.. لا توجد لدينا أوهام أن الولايات المتحدة قادرة على إدانة الإرهاب وبصدق».

الإ أن المندوب الامريكي عاد وطلب الكلمة مجدداً للرد على الاتهامات التي وجهها مندوب روسيا لواشنطن، وقال: «أقول لزميلنا من الاتحاد الروسي إنه ليس في موقع يسمح له باتهام الولايات المتحدة الامريكية بدعم المجموعات الإرهابية، حيث حاربنا الإرهاب وعلى مدى عقود... الاتحاد الروسي ليس في وضع يسمح بإلقاء محاضرات علينا في هذا الشأن وخاصة أنه يدعم أنظمة تدعم الإرهاب حول العالم».

هذا وقالت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا، أمس الثلاثاء، خلال جلسة لجنة الأمن التي انعقدت لمناقشة التطورات في سوريا، إنها "تراقب عن كثب معاملة المدنيين وأسرى الحرب".

ودعا رئيس اللجنة، باولو بينيرو في بيان، الأطراف المتحاربة في سوريا إلى الالتزام بـ "التخلي عن أنماط الماضي وضمان حماية المدنيين واحترامهم وحقوقهم الإنسانية واتفاقيات جنيف".

وشدد بينيرو على أن لجنة التحقيق الأممية "تراقب عن كثب معاملة المدنيين، بما في ذلك الأقليات وأسرى الحرب"، مشيراً إلى أن "الوضع متقلب أيضاً في شمالي حلب، حيث سيطرت فصائل المعارضة على مناطق يسكنها سكان الكرد".

وحمّلت الولايات المتحدة "النظام" مسؤولية ما تشهده سوريا اليوم، معبراً إن "رفض النظام السوري المستمر للمشاركة في العملية السياسية المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤، واعتماده على روسيا وإيران، خلق الظروف المتكشفة الآن".

ونفى السفير الامريكي، روبرت وود، أي دور لبلاده في الهجوم الذي تشنه هيئة تحرير الشام وفصائل الجيش الوطني الموالي لتركيا شمالي سوريا، مشيراً إلى أن واشنطن لديها مخاوف بشأن الهيئة.

فيما حث نائب مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة، جيمس كاريوكي، وفي كلمة خلال اجتماع مجلس الأمن بشأن سوريا، على خفض التصعيد.

ودعا السفير البريطاني جميع الأطراف إلى التصرف وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

وتم رفع جلسة مجلس الأمن بعد سجال حاد بين مندوبي روسيا والحكومة السورية والولايات المتحدة.

سوريا لن تنعم بالسلام قبل أن يقبل الأسد بالتسوية

تصريحات السفير روبرت وود رئيس بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في خلال إيجاز لمجلس الأمن الدولي بشأن سوريا في 3 ديسمبر 2024

سألقي الآن خطابا بصفتي كممثل للولايات المتحدة.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للمبعوث الخاص بيدرسون والسيد صلاح على إيجازيهما، وأود أن أشكر بشكل خاص السيد صلاح على الجهود التي يبذلها هو والخوذ البيضاء للفت انتباه العالم إلى استخدام النظام السوري المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وجودك هنا اليوم أمر أساسي جدا.

حضرات الزملاء،

تراقب الولايات المتحدة الوضع في سوريا عن كثب. تخوض الحكومة السورية منذ سنوات حربا أهلية بدعم من إيران وروسيا وحزب الله، وقد انشغلت الأطراف الثلاثة هذه مؤخرا بالنزاعات الدائرة في مكان آخر وضعفت بفعلها، لذا ليس من المستغرب أن نرى بعض الجهات في سوريا وهي تحاول الاستفادة من ذلك على مدى الأيام القليلة الماضية.

لقد تسبب رفض نظام الأسد المتواصل للمشاركة في العملية السياسية الموضحة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ واعتماده على روسيا وإيـران بخلق ظروف تتكشف فصولها الآن، بما في ذلك انهيار خطوط نظام الأسد في شمال غرب سوريا.

ونشير في الوقت عينه إلى أنه ليس للولايات المتحدة أي علاقة بهذا الهجوم الذي تقوده مجموعة تعرف باسم هيئة تحرير الشام، وهي مدرجة على قوائم المنظمات الإرهابية من قبل كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

ومن الواضح بمكان أنه لدينا شكوك بشأن هذه المجموعة.

وسنواصل الدفاع عن الأفراد الأمريكيين والمواقع العسكرية الأمريكية وحمايتها بشكل كامل، إذ تبقى هذه المهمة ضرورية لضمان عدم عودة تنظيم داعش للظهور في سوريا مرة أخرى.

وعلى المستوى الدبلوماسي، تواصلنا على مدار الأيام القليلة الأخيرة مع القادة الإقليميين، وانضم إلينا كثيرون منهم للحث على تخفيف التصعيد.

ونحث كذلك على حماية كافة المدنيين، بما فيهم أفراد الأقليات، وحماية البنية التحتية المدنية، وتوفير إمكانية الوصول الإنساني بلا عوائق إلى كافة المحتاجين.

ونجدد دعوتنا إلى كافة الأطراف للالتزام بمبادئ الحرية والكرامة والأمان للسوريين كافة، ونأمل أن تتمكن المعارضة السورية من لعب دور في ضمان هذه المبادئ.

من الأهمية بمكان أن تستأنف المناطق المتأثرة بالقتال الأخير النشاطات اليومية بأمان وفي أقرب وقت ممكن، كما ينبغي الحفاظ على الوصول الإنساني لتحقيق ذلك وضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين.

وتتولى الأمم المتحدة دورا هاما فيما تعمل مع المنظمات غير الحكومية التي تستجيب للوضع ميدانيا. ونشجع دعم جهودها بقوة، بما في ذلك من خلال الاستجابة لاحتياجات النازحين داخليا والفارين من القتال.

كما نشجع كافة الأطراف على التعاون مع المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك لتحديد مصير ومكان سجناء النظام المفرج عنهم من السجون في جنوب حلب.

لقد ضم هؤلاء السجناء معتقلين سياسيين مسجونين بشكل تعسفي. وسنواصل الوقوف إلى جانب الضحايا والأسر والناجين الذين يطلبون دعمنا، والأهم من ذلك يطالبون بالمساءلة.

حضرات الزملاء، إن حقيقة إدراج هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة لا تبرر ارتكاب نظام الأسد وداعميه الروس المزيد من الفظائع.

> **سنواصل الدفاع عن الأفراد الأمريكيين والمواقع العسكرية الأمريكية في شمال شرق سوريا**

فقد شن النظام وداعموه الروس هجمات على مدارس ومستشفيات في كل من إدلب وحلب منذ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مما تسبب بسقوط ضحايا في صفوف المدنيين.

ويجب أن يرفع المجلس الصوت موحدا ويطلب من كافة الأطراف وقف الهجمات الجوية الوحشية والالتزام بالقانون الدولي.

ويتعين على هذا المجلس أيضا تجديد مطالبته للنظام بعدم شن أي هجوم بالأسلحة الكيميائية، وهو أمر شهدناه أكثر من خمسين مرة على مدى الصراع الدائر. وعلينا أن نواصل محاسبة النظام وداعميه على أعمالهم المروعة.

لقد أعار نظام الأسد بلاده لحزب الله وغيره من الجماعات المسلحة المدعومة من إيران لفترة طويلة جدا بدلا من المشاركة مع المعارضة. وقد دعمت روسيا تعنت الأسد وعرقلت مرارا وتكرارا سبل عقد محادثات بوساطة أممية.

وتذكرنا الأحداث الأخيرة بشكل صارخ بأن سوريا لن تنعم يوما بالسلام قبل أن يقبل الأسد بتسوية تمنح السوريين صوتا ليقرروا مستقبل بلادهم.

وأكرر أن الولايات المتحدة ستواصل الدفاع عن الأفراد الأمريكيين والمواقع العسكرية الأمريكية في شمال شرق سوريا وحمايتها، إذ تبقى هذه المهمة ضرورية لضمان عدم عودة تنظيم داعش للظهور مرة أخرى.

وسنواصل التنسيق الوثيق مع شركائنا في المنطقة للتخفيف من تصعيد التوترات، كما سنواصل دعم التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التي من شأنها أن تحقق قدرا من السلام والاستقرار في سوريا وتوفر حماية للمدنيين، بما فيهم الأقليات الدينية.

بيان مشترك بشأن التطورات في سوريا

صدر نص البيان التالي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ عن حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لمناقشة الوضع الحالي في سوريا:

إننا نراقب عن كثب التطورات في سوريا ونحث جميع الأطـراف على وقف التصعيد وحماية المدنيين والبنية التحتية لمنع المزيد من النزوح وتوقف وصول المساعدات الإنسانية. ويؤكد التصعيد الحالي الحاجة الملحة إلى حل سياسي للصراع بقيادة سورية، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤.

واشنطن:سنواصل الدفاع عن أفرادنا والمواقع العسكرية الأمريكية وحمايتها

بيان للمتحدث باسم مجلس الأمن القومي شون سافيت بشأن سوريا

نحن نراقب الوضع في سوريا عن كثب، وقد تواصلنا مع العواصم الإقليمية في خلال الساعات الثمانية والأربعين الأخيرة. لقد تسبب رفض نظام الأسد المتواصل للمشاركة في العملية السياسية الموضحة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ واعتماده على روسيا وإيران بخلق ظروف تتكشف فصولها الآن، بما في ذلك انهيار خطوط نظام الأسد في شمال غرب سوريا.

ونشير في الوقت عينه إلى أنه ليس للولايات المتحدة أي علاقة بهذا الهجوم الذي تقوده هيئة تحرير الشام، وهي منظمة إرهابية مدرجة على قوائم الإرهاب.

وتحث الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها على التخفيف من التصعيد، وحماية المدنيين والأقليات، والشروع في عملية سياسية جدية وموثوقة قادرة على إنهاء الحرب الأهلية بشكل دائم من خلال تسوية سياسية تتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤.

وسنواصل أيضا الدفاع عن الأفراد الأمريكيين والمواقع العسكرية الأمريكية وحمايتها بشكل كامل، إذ تبقى هذه المهمة ضرورية لضمان عدم عودة تنظيم داعش للظهور في سوريا مرة أخرى.

البيت الأبيض

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤

الجيش الامريكي: مهمتنا في سوريا «تظل دون تغيير»

الى ذلك قالت القيادة المركزية الامريكية يوم (الأربعاء) إن مهمة الولايات المتحدة في سوريا تظل دون تغيير، وذلك بعدما نفَّذت ضربة أمس قالت إنها دمرت خلالها أنظمة أسلحة بالقرب من موقع للدعم العسكري في شمال شرقي البلاد.

وأشارت القيادة المركزية في حسابها على منصة «إكس» إلى أن الأسلحة التي دمرتها في محيط موقع الفرات شملت ٣ منصات صواريخ متحركة، ودبابة من طراز «تي-٦٤» وناقلة جند مدرعة، وقذائف «هاون»، معتبرة أن تلك الأسلحة «شكَّلت تهديداً واضحاً ووشيكاً للقوات الامريكية وقوات التحالف».

وأوضحت أن هذه الضربة التي وصفتها بأنها «دفاع عن النفس»، جاءت عقب إطلاق صواريخ وقذائف باتجاه القوات الامريكية، مؤكدة أن العمليات في سوريا لا علاقة لها بالأحداث الأخيرة في شمال غربي البلاد؛ حيث شنت فصائل مسلحة بقيادة «هيئة تحرير الشام» هجوماً عسكرياً سيطرت خلاله على حلب وإدلب.

وأضافت: «المهمة الامريكية في سوريا تظل دون تغيير، في ظل استمرار قوات الولايات المتحدة والتحالف في التركيز على إلحاق الهزيمة الدائمة بتنظيم (داعش)... تواصل قوات القيادة المركزية الامريكية مراقبة الوضع، وتبقى على اتصال مستمر بقواتها الأخرى في المنطقة مع تطور الأوضاع».

السوداني لأردوغان: العراق لن يقف متفرجاً أمام التداعيات الخطيرة بسوريا

أوصل رئيس الـوزراء محمّد شياع السوداني يوم الثلاثاء، رسالة بالغة الأهميَّة لدول المنطقة والعالم، وبلغةٍ حازمةٍ، لا تقبل الشكَّ أو التأويل، مفادها بأنَّ «العراق لنْ يقف متفرِّجاً على التداعيات الخطيرة الحاصلة في سوريا».

رسالة رئيس الوزراء البالغة الأهميَّة، جاءتْ خلال إجرائه مباحثاتٍ هاتفيَّة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تركّزت على آخر التطوّرات الأمنيَّة والميدانيَّة في سوريا والمنطقة.

وبحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، فإنَّ السوداني أبلغ أردوغان أنَّ «العراق لنْ يقف متفرِّجاً على التداعيات الخطيرة الحاصلة في سوريا، خصوصاً عمليات التطهير العرقي للمكوِّنات والمذاهب هناك»، مشدِّداً على أنَّ «العراق سبق أنْ تضرَّر من الإرهاب ونتائج سيطرة التنظيمات المتطرِّفة على مناطق في سوريا، ولنْ يسمح بتكرار ذلك». كما أكّد «أهميَّة احترام وحدة سوريا وسيادتها، وأنَّ العراق سيبذل كلَّ الجهود من أجل الحفاظ على أمنه وأمن سوريا».

كذلك شدَّد على أنَّ «الدول الإسلاميَّة ليستْ بحاجةٍ إلى انقسامٍ داخليّ، وأنَّ ما يحدث في سوريا اليوم يصبّ في مصلحة الكيان الصهيوني، الذي تعمّد قصف مواقع للجيش السوري بشكلٍ مهَّد للجماعات الإرهابيَّة السيطرة على مناطق إضافيَّةٍ في سوريا، فضلاً عن كون تلك التنظيمات لم يكنْ لها أيّ موقفٍ داعمٍ لشعبنا الفلسطيني، أو أيّ إدانةٍ واضحةٍ للعدوان على غزّة». وذكر البيان أنَّ «الاتصال شهد التأكيد على أهميَّة التنسيق المشترك بين الجانبين، وضرورة دعم الأمن والاستقرار في سوريا، كونه يؤثر بشكلٍ مباشرٍ في أمن واستقرار العراق وجميع بلدان المنطقة». وكان السوداني قد أكّد خلال جلسة مجلس الوزراء أمس أنَّ «الحكومة عملتْ منذ تشكيلها على رفع مستوى جهوزيَّة القوّات الأمنيَّة، وتحصين الحدود العراقيَّة». ومن المقرَّر أنْ يستضيف مجلس النوّاب في جلسته اليوم، رئيس الوزراء.

تصعيد الصراع: دوافع وتداعيات هجمات الفصائل المسلحة في سوريا

*ترينديز للبحوث والاستشارات/إدارة البحوث

شهدت الساحة السورية تصعيدًا عسكريًا جديدًا يعكس -كما يبدو- تحولاً جذريًا في مسار الصراع في سوريا، الذي بدأ منذ أكثر من ١٣ عامًا، وخلف أكثر من نصف مليون قتيل وما يزيد على ١٢ مليون نازح داخليًا وخارجيًا. وقد جاء هذا التحول على يد المعارضة المسلحة، بقيادة هيئة تحرير الشام، حيث شنت هجومًا مباغتًا، هو الأكبر من نوعه منذ اتفاق وقف إطلاق النار في مارس ٢٠٢٠، سيطرت فيه على حلب وكامل محافظة إدلب، وتستمر في تقدمها نحو حماة. وقد أسهم اتفاق وقف إطلاق النار المذكور، بوساطة روسيا وتركيا، في تهدئة الوضع لفترة.

بيد أنّ التطورات الأخيرة تُظهر أن التوترات ماتزال قائمة، وأن "هيئة تحرير الشام" تسعى لإعادة تشكيل موازين القوى في سوريا.

تأسست هيئة تحرير الشام"، التي تقود هذا الهجوم، عام ٢٠١١ تحت اسم "جبهة النصرة" كفرع لتنظيم القاعدة قبل أن تنفصل عنه عام ٢٠١٦ بقيادة أبو محمد الجولاني. وقد أصبحت الهيئة القوة المهيمنة في محافظة إدلب، التي يقطنها نحو أربعة ملايين شخص، أغلبهم نازحون، حيث تدير الإدارة المحلية بحكم الأمر الواقع، رغم اتهامها بانتهاكات لحقوق الإنسان. ومنذ انفصالها عن القاعدة، ركزت الهيئة على إقامة حكم إسلامي في سوريا بدلاً من السعي لإقامة خلافة عالمية، كما حاول تنظيم داعش.

وفي العملية العسكرية التي يُطلق عليها "ردع العدوان" في عدة مناطق في شمال غربي سوريا، تتحالف عدة فصائل، أبرزها الجبهة الوطنية للتحرير وجيش العزة وبعض فصائل الجيش الوطني السوري الموالي لتركيا، مع هيئة تحرير الشام.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل أبعاد العملية العسكرية الأخيرة للمعارضة المسلحة في شمال غرب سوريا، عن طريق استعراض التطورات الميدانية، والأسباب الكامنة وراء التصعيد العسكري، وتداعياته السياسية والإقليمية المحتملة. كما تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على التحولات في ديناميات الصراع السوري وسيناريوهاته المستقبلية.

أولًا- العملية العسكرية وأهدافها وتطوراتها:

في تطور مفاجئ هو الأكبر منذ سنوات، شنت عدة فصائل سورية مسلحة بقيادة "هيئة تحرير الشام"، في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، هجومًا واسع النطاق على القوات السورية؛ ما أدى إلى سيطرتها على حلب، ثاني أكبر مدن سوريا، وكامل محافظة إدلب، والتقدم نحو حماة جنوبًا.

وأعلنت الفصائل المسلحة أنّ هدفها توجيه "ضربة استباقية لقوات النظام السوري وميليشياته"، والدفاع عن المدنيين في وجه تهديد الحشود العسكرية للقوات السورية، وإعادة المهجّرين إلى ديارهم. كما أعلنت الفصائل أيضًا أنها تسعى لإبعاد نفوذ القوات السورية والميليشيات الإيرانية والشيعية المتحالفة معها عن مناطق سيطرة الفصائل بشمال غربي سوريا.

وقد حققت هذه الفصائل تقدمًا سريعًا خلال الأيام الأولى، حيث تمكنت المعارضة من إحكام سيطرتها على مناطق واسعة شملت وسط مدينة حلب ومعظم أحيائها الغربية و٧٠ موقعًا عسكريًا في ريفي حلب وإدلب، إضافة إلى مواقع بارزة مثل قلعة حلب، والجامع الأموي، ومبنى محافظة حلب.

وبعد إحكام السيطرة على معظم حلب، أعلنت فصائل المعارضة السورية المسلحة عن بدء توغلها في مدينة حماة، مشيرة إلى انسحاب القوات السورية من المدينة. في المقابل، نفت وزارة الدفاع السورية هذه الادعاءات، مؤكدة أن قواتها لم تنسحب من حماة، وأنها -بالتعاون مع القوات الروسية- تشن غارات تستهدف ما وصفته بـ"المجموعات الإرهابية" وخطوط إمدادها، وأنها تمكنت من استعادة السيطرة على قرى بريف حماة كانت قد سيطرت عليها هذه المجموعات.

وقد أطلقت فصائل مسلحة سورية موالية لأنقرة، أبرزها الجيش الوطني، عملية عسكرية أخرى باسم "فجر الحرية"، في ٣٠ نوفمبر الفائت، بريف حلب الشرقي والشمالي، ضد القوات السورية وقوات سوريا الديمقراطية "قسد".

وقد تمكن الجيش الوطني والفصائل الموالية لتركيا من السيطرة على بلدتي السفيرة وخناصر الاستراتيجيتين، إضافة إلى مطار كويرس العسكري، بعد اشتباكات خاضتها مع قوات الجيش السوري، وكذلك السيطرة على مدينة تل رفعت الاستراتيجية وانتزاعها من أيدي القوات الكردية.

يُذكر أنّ تحرك الجيش الوطني الموالي لتركيا جاء خشية أنْ تستغل قوات قسد التطورات في شمال سوريا، وتنشئ ممرًّا يصل مدينة تل رفعت الواقعة شمال مدينة حلب بمناطق شمال شرقي سوريا.

وقد لاحظ المراقبون التفكك السريع للجيش السوري وانهيار خطوطه الأمامية ومواقعه الدفاعية وانسحاب قواته من دون الكثير من المقاومة أمام هجوم الفصائل السورية، التي كانت تتقدم جنوبًا نحو مدينة حماة، بعد سيطرتها على مدينة حلب، باستثناء حيين يقطنهما الكرد وتسيطر عليهما "قسد".

والواقع أنّ هجوم السابع والعشرين من نوفمبر يُعد أول اختراق رئيسي لخطوط التماس في محافظة إدلب، منذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي رعته روسيا وتركيا في مارس ٢٠٢٠.

وجاء الهجوم المفاجئ على حلب بعد هدوء نسبي دام ٤ سنوات، حيث استقرت سيطرة الجيش السوري على المدن

الكبرى بدعم من القوة الجوية الروسية والميليشيات الإيرانية وحزب الله اللبناني.

وبرغم إصدارها تعليمات لقواتها بالانسحاب الآمن من المناطق التي سيطرت عليها المعارضة، فقد اتخذت الحكومة السورية وحلفاؤها عدة إجراءات عسكرية لاحتواء الموقف، حيث شنت الطائرات الحربية الروسية والسورية غارات مكثفة على مواقع المعارضة في حلب وإدلب وريف حماة الجنوبي والشمالي، هي الأولى من نوعها منذ عام ٢٠١٦.

وأعلنت الحكومة السورية عن إرسال تعزيزات عسكرية إلى حماة؛ لتعزيز خطوط الدفاع واستعادة المناطق التي خسرتها. وقد أكد الكرملين دعمه لاستعادة الحكومة السورية السيطرة على المناطق التي فقدتها.

ثانيًا- توقيت هجمات المتمردين وأسبابها:

وقبل الحديث عن تداعيات هجمات المعارضة السورية المسلحة، يثور التساؤل عن توقيت هذه الهجمات عقب دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله حيز التنفيذ مباشرة.

لا شك أن اختيار المعارضة السورية المسلحة هذا التوقيت لتنفيذ هجماتها ضد القوات السورية لم يكن عشوائيًا، بل جاء نتيجة عوامل داخلية وإقليمية ودولية متشابكة وفرت لها فرصة استراتيجية للقيام بعملية عسكرية واسعة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال النقاط التالية:

١. ضعف قدرات حلفاء سوريا: إيران وحزب الله:

فقد شهدت الشهور الأخيرة تراجعًا واضحًا في قوة حليفَيْ الحكومة السوريّة الأساسيين ونفوذهما؛ وهما إيران وحزب الله.

فالحزب ركز جهوده، منذ أكثر من عام، على مواجهة التصعيد الإسرائيلي في لبنان؛ ما أجبره على سحب جزء كبير من قواته من سوريا للتركيز على الجبهة اللبنانية.

وهذا الانسحاب ترك فراغًا كبيرًا في الجبهة السورية. وتعرضت إيران لضغوط كبيرة؛ بسبب الضربات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت قياداتها العسكرية ومواقعها الاستراتيجية في سوريا؛ ما أضعف قدراتها اللوجستية والعسكرية، إضافة إلى أنّ تصاعد المواجهة بينها وبين إسرائيل أثر على دعمها للقوات السورية في معارك حاسمة، مثل تلك التي شهدتها حلب؛ ولعل ذلك هو ما أغرى المعارضة المسلحة باستغلال اللحظة لتوسيع نفوذها.

ولن يكون بمقدور إيران دعم سوريا بنفس الزخم الذي حدث من قبل في عام ٢٠١٥ أو ما بعدها. أضف إلى ذلك معاناة الجيش السوري من تفشي الفساد وضعف التنسيق بين قواته، فضلاً عن سيادة تصوُّر خاطئ لدى القيادة السورية بأنّ الحرب انتهت لمصلحتها، وأنّ إدلب لم تعد مصدر تهديد رئيسي؛ ما جعل جيشها غير قادر على الصمود أمام الهجوم الأخير.

٢. انشغال روسيا في حرب أوكرانيا:

أدى انشغال روسيا بحربها في أوكرانيا منذ عام ٢٠٢٢ إلى تقليص اهتمامها بالمشهد السوري، ومن ثَمّ تقليص دعمها المباشر للحكومة السورية، حيث سحبت أنظمة دفاع جوي متقدمة، مثل نظام S-٣٠٠، ووجهت مواردها نحو الجبهة الأوكرانية.

وقد ولجت الحرب الروسية-الأوكرانية في مرحلةٍ غير مسبوقةٍ من التصعيد العسكري منذ ١٧ نوفمبر المنصرم؛ ففي تغير رئيسي لسياستها تجاه الحرب، سمحت الولايات المتحدة للقوات الأوكرانية باستخدام الصواريخ الأمريكية بعيدة

المدى من طراز "أتاكمز" لضرب أهدافٍ في العمق الروسي، ثم تبعتها المملكة المتحدة وفرنسا، اللتان أعطتا الإذن لأوكرانيا باستخدام صواريخ "ستورم شادو".

ولم تتردد أوكرانيا في استخدام الصواريخ الغربية الطويلة المدى ضد أهداف في كورسك وأوريان سك المجاورة. وقد ردت روسيا على القرارات الغربية بتعديل عقيدتها النووية، ومن ثم التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد أوكرانيا ومن يساندها، وبتكثيف حملتها الجوية والصاروخية على مناطق واسعة في أوكرانيا، بما في ذلك العاصمة كييف، وتوظيف الصاروخ الباليستي المتوسط المدى "أوريشنك" لأول مرة في الحرب ضد مدينة دنيبرو الأوكرانية.

وتبادل الطرفان الروسي والأوكراني ضربات جوية مكثفة، ضد البنية التحتية والأهداف العسكرية واللوجستية لعبت فيها الطائرات المسيّرة دورًا رئيسيًّا، وإن كانت الضربات الروسية أكثر كثافةً وأوسع نطاقًا.

ومن ثم، فإن الدعم الجوي الروسي، الذي كان حجر الزاوية في انتصارات الحكومة السورية السابقة، أصبح أقل فعّالية. فقد لوحظ أنّ قاعدتي طرطوس واللاذقية الروسيتين لم تؤديا دورًا مؤثرًا في العمليات العسكرية ضد الفصائل المسلحة بقيادة جبهة تحرير الشام، خاصة في حلب؛ وهو ما جعل الجيش السوري أكثر عرضة للهجمات.

وقد رافق هذا التصعيدَ في حرب أوكرانيا زيادةٌ في مستوى الصراع بين روسيا والدول الغربية إلى درجةٍ غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة. والخلاصة أنّ تركيز روسيا على صراعاتها الأوروبية خلق فراغًا في سوريا يمكن للمعارضة استغلاله لتحقيق مكاسب ميدانية.

٣. التغيرات الإقليمية:

ربما عمدت الفصائل السورية المسلحة إلى استباق أية مصالحة سورية-تركية محتمَلة لتعزيز مواقعها قبل أن تتغير موازين القوى الإقليمية. وربما كان لتطبيع العلاقات بين سوريا والدول العربية، وخصوصًا تقوية علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، دور في محاولة الحكومة السورية تقليل اعتمادها على إيران وحزب الله.

كما لعب التهديد الإسرائيلي أيضًا دورًا في تقليل الوجود الإيراني في ريف حلب. على الجانب الآخر، دعمت تركيا -رغم محاولات تهدئة الوضع- المعارضة المسلحة الموالية لها للحفاظ على توازن القوى ضد النفوذين الإيراني والكردي في شمال سوريا. وهناك من يرى أنّ مثل هذا الهجوم لم يكن ليتم دون معرفة تركيا، بالنظر إلى نفوذها الكبير في المنطقة. وقد تكون أنقرة رأت في هذا التصعيد فرصة لتعزيز نفوذها في الشمال السوري وتخفيف التهديدات الأمنية على حدودها، في حين استغل التحالف الجديد هشاشة الموقف العسكري للحكومة السورية لإحداث هذا الاختراق المفاجئ.

٤. غياب الاهتمام الدولي:

كما أن تراجع الاهتمام الدولي عمومًا بالأزمة السورية قد لعب دورًا كذلك في تعزيز الفوضى داخل البلاد. ومع انشغال المجتمع الدولي بقضايا أخرى مثل الحرب في أوكرانيا والصراعات الإقليمية الأخرى، أصبحت سوريا ساحة مفتوحة للقوى الإقليمية، مثل تركيا وإيران وروسيا. هذا الغياب الدولي شجع المعارضة على استغلال الظروف المحلية والإقليمية لإعادة ترتيب صفوفها والمبادرة بالتصعيد الميداني.

ثالثًا- تداعيات هجوم ٢٧ نوفمبر وآفاقه:

ربما يكون أول تداعيات هجوم الفصائل المسلحة في ٢٧ نوفمبر هو تغيير خريطة السيطرة العسكرية في شمال وشمال غرب سوريا؛ فمنذ فبراير ٢٠٢٠، استقرت خريطة السيطرة العسكرية في سوريا دون تغييرات كبيرة في خطوط

التماس بين الأطراف المتصارعة، لكنّ الهجمات الأخيرة للمتمردين أدت إلى تحركات ميدانية لافتة، أبرزها سيطرة المعارضة المسلحة على مدينة حلب.

وتتوزع مناطق السيطرة الحالية كما يلي:

المعارضة المسلحة:

عدا سيطرتها على حلب، توسعت مناطق نفوذها لتشمل أجزاء كبيرة من شمال وشمال غرب سوريا، بما في ذلك أجزاء من محافظات إدلب وحلب وربما حماة. ففي اليوم الثالث للعملية، حيث كان التقدُّم أسرع من اليومين السابقين بسبب الانهيارات الواسعة في صفوف قوات الحكومة السورية، التي وجَّهت مجموعاتها في مدينة حلب إلى الانسحاب إلى مدينة السفيرة، أعلنت الفصائل المسلحة السورية المعارضة عن دخول مدينة حلب ثم مدينة سراقب.

قوات الحكومة السورية:

تسيطر على العاصمة دمشق ومحيطها، بالإضافة إلى مناطق في وسط وجنوب البلاد، مثل حمص وحماة ودرعا.

قوات سوريا الديمقراطية (قسد):

تسيطر على معظم مناطق شمال شرق سوريا، بما في ذلك أجزاء من محافظات الحسكة والرقة ودير الزور.

القوات الأجنبية:

تحتفظ كل من الولايات المتحدة وتركيا وروسيا وإيران بوجود عسكري في مناطق مختلفة من سوريا، حيث تمتلك روسيا ٢١ قاعدة و٩٣ نقطة عسكرية موزعة على عدة محافظات، بينما تراجع عدد المواقع العسكرية الإيرانية من ٥٧٠ إلى ٥٢٩ موقعًا، انظر الخريطة التالية:

خريطة السيطرة العسكرية في شمال غرب سوريا

وبالإضافة إلى تغيير خريطة السيطرة العسكرية، أعاد النجاح السريع لهجوم الفصائل المسلحة بزعامة "هيئة تحرير الشام" صياغة دينامية الحرب الأهلية السورية. ويبدو أنّ الأزمة المركَّبة في سوريا تشهد تحولاً كبيرًا يتعلق أساسًا بموازين القوة الهشة في البلاد، عقب تقدم الفصائل المسلحة في ريفَيْ حلب وحماة.

فقد تمكنت الأخيرة من استعادة زمام المبادرة بعد سنوات من الجمود النسبي والحرب الموضعية. كما أنّ نجاح المعارضة المسلحة في تحقيق مكاسب ميدانية كبيرة يشير إلى قدرة متزايدة على التنسيق واستغلال نقاط الضعف لدى قوات الحكومة السورية وحلفائها؛ ما يهدد توازن القوى الحالي، ويعيد فتح ملفات الصراع المعقدة.

لا يثير تصاعد القتال في شمال سوريا المخاوف من احتمالات إعادة فتح جبهة عنيفة أخرى في الشرق الأوسط وحسب، لكنه يلفت الانتباه أيضًا إلى الكيفية التي سعى بها أبو محمد الجولاني، زعيم "هيئة تحرير الشام"، لإعادة تشكيل تنظيمه داخل سوريا؛ فخلال السنوات الأخيرة قاد الجولاني تحولات جذرية عن طريق تحالفات مع الفصائل المحلية، وإعادة هيكلة المجلس العسكري تحت مسمى "غرفة الفتح المبين"، التي تضم أكثر من ٢٦ فصيلاً.

وركز الجولاني تنظيمه على تعزيز ما يسمى "حكومة الإنقاذ" داخل المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وشن حملة صارمة

على بعض الجماعات المتطرفة هناك، عقب إعلانه فك الارتباط مع تنظيم القاعدة. كما أخذ الجولاني يصور نفسه على أنه حامي الديانات الأخرى، حتى أنه سمح العام الماضي بإقامة أول قداس مسيحي في مدينة إدلب منذ سنوات. ومع ذلك، من الصعوبة بمكان التصديق بأن فصيله قد تخلص بالفعل من أيديولوجيته المتطرفة.

كما أن سيطرة المعارضة على مواقع استراتيجية تكشف عن ضعف تمركز القوات السورية، التي تواجه تحديات لوجستية ومعنويات متراجعة. وهذا الضعف يعكس الضغوط الاقتصادية والسياسية على الحكومة السورية، إضافة إلى الإنهاك الطويل الأمد لقواتها، وهو ما قد يمنح المعارضة فرصة لمواصلة الضغط وتوسيع سيطرتها.

وقد تستغل المعارضة نجاحها الأخير لتحقيق مكاسب إضافية، في حين أن الحكومة السورية تسعى لتعويض خسائرها بهجمات مضادة بدعم من روسيا وإيران؛ ما يعني أننا أمام تصعيد جديد في الصراع، مع احتمالات استمرار القتال، وربما تغييرات جذرية على الأرض تدفع نحو تسوية سياسية.

والأخطر من ذلك أنّ هذه التطورات العسكرية في شمال سوريا، سواء على صعيد عملية "ردع العدوان" أو عملية "فجر الحرية"، التي تتزامن مع هجمات لمجموعاتٍ مسلحة محلية في السويداء ودرعا جنوبي البلاد على قوات الجيش السوري ومقرات أمنية، تُهدد بتجدد الحرب الأهلية السورية في جولةٍ ثانية، سوف يكون المدنيون أكبر ضحاياها.

وتشير المعطيات الراهنة داخل سوريا إلى أن الصراع الجاري له عواقب وخيمة حقًّا، بل وربما يغير قواعد اللعبة إذا أثبتت قوات الحكومة السورية عدم قدرتها على الصمود. وستشمل هذه المخاطر تنظيم داعش الذي قد يرى مقاتلوه أن ما يحدث الآن يُعدُّ فرصة مواتية يتعين عليهم انتهازها واستغلالها.

وهناك تقارير تتحدث عن محاولات من الحرس الثوري الإيراني لإعادة ترتيب صفوفه، بالاستعانة بالمجموعات العراقية التي سينقلها من المناطق الشرقية إلى محافظة حلب.

ومن التداعيات الأخرى، ستهدد هذه الهجمات خطوط الإمداد الإيرانية إلى لبنان، والتي تعد بالغة الأهمية لقدرة طهران على إعادة تسليح وإمداد حزب الله في لبنان بعد حربه مع إسرائيل. كما قد يصبح التماسك الداخلي للحكومة السورية موضع تساؤل وسط عجز الجيش السوري عن صد الانتفاضات المحتملة الأخرى في جميع أنحاء البلاد.

الخاتمة:

من المرجح، مع استمرار تطور هجوم ٢٧ نوفمبر، أن تقع أجزاء كبيرة من الأراضي السورية تحت سيطرت الفصائل المسلحة بقيادة جبهة تحرير الشام، قبل أن يصلوا إلى الإرهاق العملياتي، ومع ذلك، فإنّ قدرة هذه الفصائل على الحفاظ على مكاسبها تظل موضع تساؤل.

ومن المرجح أيضًا أن تتمكن الفصائل المسلحة الموالية لتركيا من توسيع مناطق سيطرتها في الشمال السوري، وأن تمنع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" من تعزيز نفوذها في الشمال الشرقي. وربما يكون ذلك تنفيذًا لهدف أنقرة بتأسيس منطقة عازلة في الأراضي السورية لحماية حدودها من تهديدات حزب العمال الكردستاني والفصائل الكردية السورية المتحالفة معه، إلا إذا تم تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، واتفقتا على خطة بديلة لتأمين الحدود المشتركة والعمل ضد قوات "قسد".

لكن التغيير الجاري في شمال سوريا يطرح تساؤلات حول مدى ارتباطه بالتغيير المحتمل في السياسة الأمريكية تجاه سوريا، وأن الفصائل المسلحة وداعميها، وعلى رأسهم تركيا، ربما أرادت استباق تنصيب الرئيس دونالد ترامب، وهي تعلم أنه يحبذ سحب القوات الأمريكية من شمال سوريا، وقد سعى من قبل إلى سحبها في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

د.محمد نور الدين:

توقعات تركية بـ«يوم تالٍ» قاتم: سوريا نحو «سيفر» جديدة؟

تحاول الفصائل السورية المسلحة مواصلة تقدُّمها في اتجاه محافظة حماة وريفها، بعدما أكملت سيطرتها على حلب، في وقت يستعدّ فيه الجيش السوري للانتقال إلى مرحلة الهجوم المضاد. وممّا يجري، يبدو أن تركيا تسعى من وراء الهجمات المسلحة الأخيرة، إلى تحقيق هدفَين أساسيَّين: الأول، احتلال أوسع مساحة ممكنة من الأرض الخاضعة لسيطرة الدولة السورية قبل أن يتمكّن ثالوث أستانا، مضافاً إليه قطر، من وقف القتال والبحث عن حلول سلمية للمستجدات. أمّا الثاني، فهو العمل على «تنظيف» المنطقة الواقعة غرب الفرات من أيّ تواجد كردي مسلح أو غير مسلح. وعلى غرار ما جرى في عفرين، فإن المعارضة المسلحة، ولا سيما «الجيش الوطني» المدعوم من تركيا، نجحت في إخراج عناصر «قوات سوريا الديموقراطية» وعشرات الآلاف من المدنيين الكرد من الأحياء التي كانوا موجودين فيها في حلب وتل رفعت، إلى مناطق شرق الفرات، في انتظار تصفية مَن تبقّى منهم في مناطق أخرى، ومنها منبج.

وإذا ما حقّقت هذين الهدفين، تكون تركيا، وفقاً لتصريحات مسؤوليها، قد أحكمت سيطرتها على جميع مناطق غرب الفرات التي تقع خارج سيطرة الدولة، وحالت دون أن يؤسّس الكرد كوريدوراً جغرافياً متّصلاً من الرقة إلى حلب وتل رفعت ومنبج. وفي ظلّ تلك المتغيرات،

> ما لم تحققه تركيا بالسلم تحاول تحقيقه بالقوة

تصبح تركيا، كما تعتقد، في موقع ميداني أقوى من ذي قبل، في انتظار تسلّم السلطة من قبل دونالد ترامب، الذي لا تزال أنقرة تأمل في أن يتّخذ قراراً بالانسحاب من سوريا، لتتمكّن هي من تصفية الوجود الكردي المسلح، وملء «الفراغ» الذي سيخلّفه خروج امريكا من اللعبة.

أمّا البعد السياسي المتعلق بالنظام، فهو فرض الشروط التي تناسب تركيا والتي يتضمّنها القرار ٢٢٥٤، ويكرّرها دائماً وزير الدفاع التركي، ياشار غولر، من وجوب تحقيق المصالحة بين دمشق والمعارضة عبر إجراء انتخابات وإقرار دستور وتشكيل حكومة «شرعية»، وما يعنيه ذلك من انتخاب رئيس جديد للجمهورية. ويأتي كل هذا، في وقت دعت فيه ثلاث دول غربية رئيسية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، في بيان، إلى «خفض التوترات» في سوريا وتطبيق القرار ٢٢٥٤، في ما يشير إلى بداية مرحلة جديدة لفرض تطبيق القرار الدولي، وتصفية النظام السوري بما يتناسب مع مصالح تركيا والغرب، وهو ما يمثّل أيضاً مصلحة إسرائيلية قصوى، لأن من شأن ما تقدّم، أن يقطع الممرّ السوري أمام إمداد «حزب الله» في لبنان بالسلاح والمساعدات الإيرانية.

ووفقاً لصحيفة «جمهوريات»، فإن إسرائيل كانت تركّز هجماتها المسلحة على قواعد ومطارات ومنشآت سورية تقع بين حلب وحماة تحديداً، وهو ما كان بمنزلة تمهيد للأرضية الميدانية لفصائل إدلب لبدء هجومها الواسع، يوم الخميس الماضي.

وفي سياق «توضيح» أهداف هجمات المعارضة، أشار عبد القادر سيلفي، في صحيفة «حرييات»، إلى أن الرئيس السوري، بشار الأسد، «رفض بإصرار، منذ سنة، مصافحة إردوغان الذي كان يمدّ له اليد تكراراً. والأسد الآن يدفع ثمن عدم مبادلة إردوغان بالمثل. ولم يَعُد يسيطر سوى على اللاذقية ودمشق. لكن الوقت لم يفت بعد، ويمكن للأسد في المرحلة الجديدة مصافحة يد إردوغان الممدودة له».

وبالتالي، فإن ما لم تحقّقه تركيا بالسلم، تحاول الآن تحقيقه بالقوّة. ومنطق القوة هذا، يبدو أنه لا يجد صدًى لدى القيادة السورية التي أعلن رئيسها أن الإرهاب «لا يفهم سوى لغة القوة»، معتمداً في ذلك على الجيش السوري الذي يريد استعادة زمام المبادرة في الميدان، وعلى ما يمكن أن تقدّمه له كل من إيران وروسيا من دعم، ولا سيما بعد زيارة وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إلى دمشق.

وفي الوقت نفسه، تستمرّ المساعي الإيرانية – الروسية لبحث إحياء مسار أستانا، والتمهيد لاجتماع جديد لثلاثيتها، إضافة إلى قطر.

وبطبيعة الحال، فإن التطورات الميدانية قد تجاوزت قرارات ثلاثي أستانا السابقة، حيث لم تَعُد الأمور تتعلّق بفتح طريق هنا (أم٤) أو انسحاب من هناك (تل رفعت ومنبج... إلخ)، بل لا بد أن يبدأ البحث من نقطة الصفر وما يتضمّنه ذلك من مساومات جديدة وعسيرة في شأن ملامح الحلّ بين دمشق وأنقرة، التي تمتاز الآن برجاحة الموقع في المعادلة الميدانية والاجتماعية، مع ارتياح الأتراك لمغادرة الكرد، وانحسار السيطرة السورية على حلب وريفها والاقتراب من حماة. وترى أوساط إردوغان أن الطريق بات ممهّداً لعودة اللاجئين إلى حلب، والأهم «عودة» حلب إلى ديموغرافيتها المذهبية بعد محاولة «طمس» هويتها.

ويكتب مراد يتكين، من جهته، أن لتركيا في سوريا الآن، ثلاث أولويات: منع حصول موجة نزوح جديدة،

ومنع الكرد من كسب أيّ مواقع جديدة، وإنهاء الأزمة بالديبلوماسية مع القوى الأساسية (إيـران وروسيا). ويقول الكاتب إن إردوغان حذّر، مع بداية تشرين الثاني الماضي، من أن القوات المسلحة التركية ستكون ملزمة بالقيام بعملية شاملة تضمّ العراق وسوريا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك. فهل يعني ما تقدّم نهاية مسار أستانا؟ وفقاً ليتكين، نقلاً عن مصدر ديبلوماسي تركي، فإن «هذا المسار موجود أصلاً في الثلاجة. ومن غير الممكن القطع بأنه سينتهي أم سيعاد إحياؤه».

وتستعيد هاندي فرات، في «حرييات»، بدورها، ما قاله إردوغان قبل مدة، من أن جهود تركيا لإقامة منطقة آمنة خالية من الإرهاب على امتداد حدودها من البحر المتوسط إلى الحدود الإيرانية، في طريقها إلى التحقُّق خطوة خطوة، وأن ٢٠٢٥ سيكون عام تتويج هذه الجهود بـ«الديبلوماسية، وبالقوّة العسكرية».

وتقول الكاتبة إن أنقرة تستكمل استعداداتها منذ مدة؛ إذ وتبعاً لمصدر رفيع المستوى، فإن «رفض الأسد الاستجابة لنداءات إردوغـان، ورفضه المصالحة مع المعارضة، وهجمات الجيش السوري على المدنيين في إدلب، ووجود بؤر الحرب في أوكرانيا وإسرائيل، كل ذلك كان سبباً لتخريب الوضع في سوريا.

ونظراً إلى ما تقدم، فإن الاستخبارات التركية، برئاسة إبراهيم قالين، تراقب بكلّ دقّة تطوّرات الميدان منذ ثلاثة أشهر، وقامت بكل التحضيرات لمواجهة الوضع. وبعدما بدأت هيئة تحرير الشام هجومها، نزلت الاستخبارات التركية بكلّ قوّتها على الأرض.

وكان هدفها تنظيف تل رفعت عبر الجيش الوطني السوري، وهذا ما حصل. وقد أعلمت تركيا، روسيا بالأمر قبلاً، لأن هناك قوات روسية ولو قليلة العدد في تل رفعت، وقد سحبت روسيا جنودها من هناك فوراً. كذلك، غادرت العناصر الكردية المسلّحة تل رفعت في اتجاه الجنوب وشرق الفرات.

> **بعض الأتراك : الحل إما حكومة مؤقتة أو تقسيم سوريا**

لكن القوات التركية قطعت الطريق بين تل رفعت والرقة ومنعت وصول تعزيزات إلى منبج التي تحاصرها قوات الجيش الوطني تمهيداً لإسقاطها». وتنهي الكاتبة مقالتها بالقول إن «أنقرة كانت تنتظر باهتمام ما إذا كان وزير الخارجية الإيراني يحمل أيّ رسالة من الأسد للقاء مع الأتراك. لكن تبيّن أن عراقجي لم ينقل إلى الأسد أيّ رسالة أو نصيحة في شأن اللقاء بين الأتراك والسوريين».

وفيما تعتبر صحيفة «تركيا» الموالية إلى أن الحلّ هو إمّا «حكومة مؤقتة بين النظام والمعارضة، أو تقسيم سوريا»، يكتب مصطفى بالباي، في «جمهورييات»، محذّراً من أن الولايات المتحدة وإسرائيل قرّرتا تقسيم سوريا بدءاً من سيطرة إسرائيل على جنوبها، ثم إحداث الفوضى الحالية في الشمال، مضيفاً: «سوريا الآن بحكم المقسمة إلى أربع مناطق: الجنوب تحت سيطرة إسرائيل، ومنطقة قسد، ومنطقة هيئة تحرير الشام، والمنطقة العلوية. هذا يعني سيفر سوريّة»، في إشارة إلى الاتفاقية التي قسّمت تركيا والأناضول بعد الحرب العالمية الأولى، عام ١٩٢٠.

ويتابع بلباي: «عندما ننظر إلى سوريا من تركيا، فإن الوضع أكثر فوضوية. وفي مناخ صمت العالم الإسلامي، وبحث إيران عن التمدّد عبر العراق، وتعاون موسكو مع دمشق، والاستعداد لتسلّم ترامب، والألاعيب الإسرائيلية، فإن على تركيا القيام بشيء واحد: أن تحمي نفسها. وهذا لا يكون بالانحياز إلى طرف دون آخر».

حلب في أيدي «تحرير الشام»و الحرب على الكرد والإدارة الذاتية

*المركز الكردي للدراسات

أطلقت هيئة تحرير الشام وفصائل جهادية أخرى متحالفة معها عملية عسكرية واسعة حملت اسم «ردع العدوان» في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي تمكنت خلالها من السيطرة على مدينة حلب، ثاني أكبر مدن سوريا، بالإضافة إلى عشرات المدن والبلدات في كل من محافظتي حلب وادلب، ومستولية على كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد من مخازن الجيش السوري وقواعده العسكرية بعد انسحاب الجنود النظاميين منها.

وبالموازاة مع التوغل السهل للجهاديين في أرياف حلب وادلب ودخولهم وسط مدينة حلب والسيطرة على مقار ومؤسسات الدولة فيها (بينها مطار حلب الدولي)، بدأت المجموعات والفصائل الجهادية بالتوغل في ريف حماة مسيطرة على عدة بلدات، ومتجهة صوب مركز المدينة الواقعة تحت سيطرة القوات النظامية السورية.

وما تزال التطورات تتواصل والأعمال القتالية جارية على الأرض من جهة تقدم الفصائل الجهادية في أرياف المحافظات الثلاث: حلب وادلب وحماة، وتثبيت سيطرتها على أحياء مدينة حلب والمقار الأمنية والعسكرية ودوائر الدولة التي غادرتها كل من قوات الجيش النظامي والمظاهر المدنية التابعة لحكومة دمشق. وبعد التوغل السريع للفصائل الجهادية في المدن والبلدات (السيطرة على أكثر من ٧٤٠ كم في حلب وادلب) والانهيار الواضح لدفاعات النظام السوري، بدأت الطائرات الحربية السورية والروسية بشن هجمات جوية على مواقع الفصائل الجهادية، في حين تحدثت مصادر رسمية سورية عن

إرسال النظام في دمشق تعزيزات عسكرية لمنع سقوط مدينة حماة، معلنة تحول قوات الجيش السوري قريباً إلى الهجوم المضاد لإستعادة المناطق من هيئة تحرير الشام والفصائل الجهادية المتعاونة معها. ووصلت قوات من الحشد الشعبي العراقي إلى الداخل السوري وبدأت في الاشتباك مع الفصائل الجهادية في ريف حلب الجنوبي الشرقي. وفيما يتعلق بالخسائر البشرية، تحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مقتل أكثر من ٥١٥ شخصاً غالبيتهم مقاتلون من طرفي النزاع.

تطورات إقليمية

تتضارب التحليلات حول أسباب قيام الهيئة بهذه العملية العسكرية واسعة النطاق. منها من يربط العملية بالتطورات والمستجدات على الصعيد الإقليمي بعد ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، والناتجة عن الحرب بين إسرائيل وكل من حركة حماس وحزب الله، ومن ورائهما إيران والميليشيات التابعة لها في كل من سوريا والعراق واليمن، والتي أسفرت عن إلحاق ضربات كبيرة ومؤثرة بالمحور الإيراني لجهة تنفيذ الدولة العبرية اغتيالات وتصفيات لقادة هذا المحور وتدمير القدرة العسكرية لأذرعه وقصف الداخل الإيراني نفسه.

وهو ما عنى إضعاف محور إيران وحزب الله في سوريا وظهور معالم تفكيك الحضور العسكري الإيراني وتدني معنويات الميليشيات الموالية لطهران جرّاء الضربات التي ألحقتها إسرائيل بأذرع هذا المحور.

لقد فهمت الهيئة والفصائل الجهادية واقع إلحاق إسرائيل والولايات المتحدة ضربات بالمحور الإيراني في المنطقة وانعكاس ذلك على الحضور العسكري لكل من إيران وحزب الله في سوريا على أنه ضعف واضح ينبغي استغلاله في شن هجمات واسعة ومباغتة لقضم الأرض والتوسع في مناطق «خفض التصعيد» التي اتفق عليها الروس والأتراك والإيرانيون في الأعوام العشرة الماضية. وقالت الهيئة في بيان أصدرته عند إطلاق العملية إن الهدف من الهجوم هو تسديد «ضربة استباقية لقوات

> **من نزوح إلى نزوح.. رحلة مؤلمة للكرد المهجرين من عفرين**

النظام السوري» بسبب «الهجمات المتواصلة من قبل قوات النظام وروسيا» على مناطق التفاهم التركي-الروسي والتي ظهرت بشكل خاص بعد الاتفاق بين موسكو وأنقرة لوقف إطلاق النار بين النظام والفصائل المعارضة في مارس/آذار ٢٠٢٠. وتقول الهيئة إن النظام واصل قصف مناطق تقع تحت سيطرتها بالمسيّرات والطائرات، فيما لم تنقطع الغارات الجوية الروسية على أرياف إدلب الواقعة تحت سيطرة الجبهة وحلفائها.

رأت هيئة تحرير الشام والفصائل الجهادية المتحالفة معها بأن النظام السوري بات محاصراً وضعيفاً نتيجة مجموعة من العوامل منها الضربات التي تلقاها حليفه الإيراني وحزب الله اللبناني، والتي أثرت في حضورهما العسكري الميداني في سوريا، ناهيك عن تردي الأوضاع الاقتصادية ومعاناة قطاعات واسعة، منهم جنود وأفراد الأجهزة الشرطية والأمنية، فضلاً عن الفساد المتفشي في مؤسسات الدولة وغياب المحاسبة والعدالة. ساهمت كل هذه التطورات في تردي معنويات الجنود على جبهات القتال وشعورهم بالعجز والضعف جراء الضربات التي سددتها إسرائيل داخل وخارج سوريا واستهدفت ظهيرهم إيران وحلفائها.

كذلك، قرأت الهيئة التطورات في الحرب الروسية-الأوكرانية وفهمت منها مدى انشغال روسيا بحيثيات وتفاصيل الحرب وفقدان الملف السوري الأهمية بشكل متدرج لدى موسكو، مع ظهور أولويات أخرى، على رأسها تطورات الجبهة والميدان في أوكرانيا في ظل إمداد الغرب وحلف الناتو الجيش الأوكراني بأسلحة متطورة ونوعيّة قد

> تتضارب التحليلات حول أسباب قيام الهيئة بهذه العملية العسكرية واسعة النطاق

تعرقل التقدم العسكري الروسي في الأراضي الأوكرانية وتهدد بهجوم مضاد لكييف وتوغل داخل روسيا نفسها، وبالتالي التسبب بإلحاق خسائر كبيرة في صفوف الجنود الروس. بدت التطورات في أوكرانيا وتأزم علاقات روسيا مع الغرب (التهديد بالحرب النووية) فرصة لهجوم موسع تقوم بها الهيئة والفصائل المتعاونة معها دون مخافة ردة فعل قوية وحاسمة من الآلة العسكرية الروسية المتمركزة في سوريا.

وفي ربط للعملية بالمستجدات السياسية الأخرى في الملف السوري، فإنه من الواضح أن الهيئة والفصائل المتحالفة معها قرأت المشهد العام فيما يخص المساعي العربية الهادفة لتأهيل النظام السوري وإجراء مصالحة معه، وأرادت أن تمنع هذا التطور بإشعال الجبهات في سوريا. هدفت الهيئة إلى إبقاء النظام السوري معزولاً عن محيطه العربي، عبر تسخين الساحة السورية وتحقيق ضربات استباقية عسكرية في الميدان تفشل كل الجهود السياسية العربية الساعية للتقارب مع دمشق، وفي نفس الوقت الحيلولة دون حدوث أي مصالحة تركية- سورية يُمهد لها في الكواليس، أو عرقلتها وجعلها أكثر صعوبة وبعداً عن التحقيق.

الدور التركي

هناك محللون يربطون العملية العسكرية الواسعة للجهاديين بأجندة الدولة التركية، وبالتالي ينفون الاستقلالية والمبادرة الذاتية عن الهيئة، مستندين إلى ضعف قدرتها والفصائل المتحالفة معها على شن عملية كبيرة بهذا الشكل من دون دعم ورعاية تركية، ومن دون تغطية عسكرية ولوجستية وإعلامية وسياسية متواصلة وعلى مدار الساعة من أنقرة. ثمة ربط بين هذه العملية وبين القراءة الجديدة التي يقوم بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ترتيب وتقوية أوراقه والاستحواذ على المزيد من الأراضي في سوريا لصالح حلفاءه قبل حلول موعد تسلم الرئيس الامريكي دونالد ترامب رسمياً السلطة، وبعد أشهر من محاولات حثيثة قام بها الرئيس التركي للتقارب مع النظام السوري لجأ فيها إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لكي يلعب دور الوسيط بينه وبين الأسد بغية عقد لقاء قمة وإجـراء مصالحة بين البلدين يتمكن أردوغـان من خلالها من إعادة ملايين اللاجئين السوريين وشرعنة المكاسب التي حققها في سوريا والحضور العسكري والإداري التركي فيها على شكل اتفاقيات رسمية بينه وبين النظام في دمشق، أي الدولة السورية بالمفهوم الدولي. أراد أردوغان وضع ختم دمشق الرسمي على الحضور/الاحتلال التركي في سوريا عبر اتفاقية رسمية تشبه اتفاقية أضنة عام ١٩٩٨، ولكن بشكل أشمل وأكثر وضوحاً.

وبعد رفض النظام السوري دعـوات التقارب مع أردوغان ما لم تنسحب تركيا من الأراضي السورية التي احتلتها أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠١٩، وفي ظل بقاء ملف اللاجئين السوريين في تركيا معلقاً حيث استفادت منه المعارضة (تحديداً حزب الشعب الجمهوري) في التقدم سياسياً على حساب حزب العدالة والتنمية، وإثر تراجع الدور الإيراني بعد تلقي طهران وحلفائها ضربات قاصمة من الدولة العبرية، عمد أردوغان إلى تفعيل دور الهيئة والفصائل الجهادية المحلية والأجنبية المتحالفة معها (أبرزها الجيش التركستاني وحراس الدين ومجموعات الأوزبك والطاجيك) ودفعها للقيام بعملية عسكرية واسعة تستهدف مناطق سيطرة قوات الجيش النظامي السوري والميليشيات الإيرانية المتحالفة معها.

وهنا، يمكن ملاحظة الدور التركي من خلال حجم العملية والاستعداد لها، والذي استغرق أشهراً، بالإضافة

إلى مشاركة عشرات آلاف الجهاديين المدربين والتجهيزات اللوجستية ونوعية الأسلحة والأعتدة المستخدمة، ناهيك عن استخدام أنقرة لحلفائها ضمن ما يسمى بـ«الجيش الوطني السوري» في تأمين الطرق وإحكام الحصار على قوات النظام السوري في حلب وريفها. وتتحدث مصادر عن وجود ضباط أتراك يشرفون على العمليات العسكرية وعـن معلومات استخباراتية تصل إلـى الجهاديين المهاجمين مصدرها الاستخبارات التركية التي تتابع سير العمليات العسكرية، فيما تستمر وسائل الإعلام التركية، وتلك الناطقة بالعربية التي تمولها الحكومة في أنقرة، في الترويج للعملية على أنها «تقدم للثوار» والتغطية على هوية ورموز الفصائل الجهادية المشاركة وحظر نشر المقاطع التي تظهر هويات ولغات ورموز الجهاديين الأجانب، من أجل تمرير العملية على أنها «تحرير» وجزء من «الثورة السورية» ضد النظام في دمشق.

ويُظهر شعار العملية العسكرية التي أطلقتها هيئة تحرير الشام، وهو «رد العدوان»، وقعاً سياسياً لجهة الادعاء في كونها عملية دفاع عن النفس حيال هجمات وانتهاكات الطرف المقابل، وهو هنا النظام السوري وحليفه الروسي، وليست عملية هجومية واسعة أعد لها منذ أشهر. إنه عنوان قريب من عناوين العمليات العسكرية التركية التي أطلقت لاحتلال أجزاء من سوريا، مثل «غصن الزيتون» عام ٢٠١٨، والتي انتهت باحتلال مدينة عفرين وتهجير المكون الكردي منها في تطهير عرقي شامل، و«نبع السلام» عام ٢٠١٩ والتي احتلت فيها أنقرة والجماعات الموالية لها مدينتي رأس العين وتل أبيض، وما رافق ذلك من عمليات تهجير كبيرة للمكون الكردي. تبدو العناوين الثلاث مستقاة من نفس المصدر. من القاموس العسكري التركي.

الحرب على الكرد والإدارة الذاتية

في غمرة الانشغال والتكهن بسياسة وموقف هيئة تحرير الشام إزاء المكون الكردي الموجود في حيي الأشرفية والشيخ مقصود بمدينة حلب بعد سيطرة الهيئة

> **رأت الفصائل بأن النظام السوري بات محاصراً وضعيفاً**

على المدينة والموقف من الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، أوعزت تركيا للفصائل الموالية لها والمنضوية تحت ما يسمى بـ«الجيش الوطني السوري» بالتحرك سريعاً وشن هجمات واسعة مدعومة بالقصف الجوي للطائرات الحربية التركية استهدفت منطقة الشهباء التي يتواجد فيها الآلاف من مهجري عفرين وحلب، وشن هجوم على مدينة تل رفعت وقطع الطرق بين هاتين المنطقتين ومدينة حلب، حيث يعيش حوالي ربع مليون مواطن كردي في حيي الأشرفية والشيخ مقصود.

أطلقت الفصائل الموالية لتركيا عملية عسكرية جديدة ضد الشعب الكردي اسمتها «فجر الحرية» بعد التقدم والسيطرة على مواقع للجيش النظامي السوري والاستحواذ على كل من مطار كويرس ومدينة السفيرة والمحطة الحرارية شرق مدينة حلب والفوج ١١١ والتوجه نحو تل رفعت ومطار منغ العسكري، وبالتالي قطع الطرق الرئيسية الواصلة بين مدينة حلب ومراكز محافظات الرقة ودير الزور والحسكة. والمسار التركي في توجيه العدوان من قبل هذه الفصائل ضد الكرد يشير إلى محاولتها دمج عملية هيئة تحرير الشام مع الخطة التأسيسية لسياسات الجمهورية التركية تجاه الكرد، وهي خطة إصلاحات الشرق أو إصلاح شرق الأناضول التي تعود للعام ١٩٢٥.

وحذر رامي عبد الرحمن، مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، من مخاطر ارتكاب فصائل موالية لتركيا مجازر وعمليات تصفية جماعية بحق المكون الكردي، مشيراً إلى أن هناك حوالي ٢٠٠ ألف مواطن كردي في شمال محافظة حلب محاصرون من قبل الفصائل الموالية لتركيا،

> محللون يربطون العملية العسكرية بأجندة الدولة التركية

وأن حياة هؤلاء في خطر جراء عمليات انتقام وتصفية قد ترتكبها فصائل معينة موالية لتركيا . وناشد عبد الرحمن في تصريحات نشرتها منابر إعلامية الرئيس التركي التدخل لدى الفصائل الموالية لحكومته والحيلولة دون ارتكابها لمجازر وعمليات تصفية على الهوية بحق المواطنين الكرد.

وفيما تحاول الفصائل الموالية لتركيا استغلال التقدم السريع لهيئة تحرير الشام بعد انهيار قطعات الجيش السوري، في شن عمليات عسكرية بتغطية جوية ومدفعية تركية ضد قوات سوريا الديمقراطية وقوات تحرير عفرين وقطع الطرق واعتقال المواطنين الكرد والتنكيل بهم وتصوير ذلك في مقاطع ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، أعلنت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا التعبئة العامة ورصد كل الجهود والإمكانات للتصدي للهجمات التي تقودها الدولة التركية والفصائل الموالية لها التي تهدف إلى احتلال المزيد من المناطق السورية وضمها لتركيا وتحقيق «الميثاق الملي». وطالبت الإدارة الذاتية الجميع الوقوف خلف قوات سوريا الديمقراطية، وناشدت المجتمع الدولي التدخل لإيقاف عدوان تركيا والفصائل الموالية لها والحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية كبرى. كما أصدرت قوات سوريا الديمقراطية بياناً تعهدت فيه بالدفاع عن كل المكونات في وجه المجموعات المسلحة المدفوعة من الدولة التركية والتصدي لمخطط الإبادة الذي يستهدف المدنيين في مناطق الشهباء وحلب، داعية الشباب الكردي والعربي والسرياني والآشوري والأرمني والشركسي إلى الانضمام إلى صفوف المقاومة الشعبية وحمل السلاح للدفاع عن كرامتهم وحياتهم وأرضهم ضد الاحتلال التركي ومرتزقته.

وبالتوازي مع بيان قوات سوريا الديمقراطية، صرح فرهاد شامي، مدير المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية، أن قواتهم لم تقبل الانسحاب من حيي الأشرفية والشيخ مقصود، وأن التوجه هو التحشيد والتعبئة وإعلان المقاومة الشعبية الثورية لمواجهة المجموعات الإرهابية.

تسعى الدولة التركية إلى استغلال عملية هيئة تحرير الشام وانهيار دفاعات الجيش السوري والتوغل السريع لقوات الهيئة في محافظات حلب وادلب وحماة في شن هجمات ضد الإدارة الذاتية وإطلاق يد الفصائل المؤتمرة بأمرها لحصار المواطنين الكرد والتنكيل بهم وتخريب ونهب ممتلكاتهم. وتواصل الطائرات الحربية والمدفعية التركية قصف مواقع قوات سوريا الديمقراطية وقوات تحرير عفرين تمهيداً لعمليات هجوم وتوغل بري تقوم بها الفصائل الموالية لأنقرة.

تهدف تركيا إلى استغلال انشغال العالم باستحواذ هيئة تحرير الشام على مدينة حلب، ثاني أكبر مدن سوريا، في شن هجوم شامل على تل رفعت والشهباء وشمال وشرق ريف حلب والتنكيل بالمواطنين الكرد وتهجيرهم من مناطقهم ووضع اليد على ممتلكاتهم ودورهم، أي تكرار ما حدث في كل من عفرين ورأس العين وتل أبيض عندما هجرت أنقرة والفصائل الموالية لها مئات الآلاف من المواطنين الكرد بعد الاستيلاء على أملاكهم، في عملية تطهير عرقي وتهجير جماعي كبيرة. الآن، الأعين على المدنيين الكرد المحاصرين في الشهباء وحلب، وهم بمئات الآلاف . وقد قطعت الفصائل الموالية لتركيا الطريق على هؤلاء للتوجه إلى مدن ومناطق الإدارة الذاتية، ولا تكتف بعدّهم رهائن بل تنكل بهم وتقتل وتعتقل من تعتقد إنه على علاقة بمؤسسات الإدارة الذاتية العسكرية والمدنية.

وعلى الرغم من سياسة التنكيل والبطش هذه وقتل الفصائل التابعة لتركيا لمواطنين كرد (منهم مسنين ومرضى)، إلاّ أن طريقاً تم فتحه بين منطقة الشهباء ومناطق الإدارة الذاتية، حيث بدأت قوافل المهجرين الكرد

من أهل عفرين في مخيمات الشهباء تصل إلى مدينة الطبقة في مقاطعة الرقة، فيما استنفرت مؤسسات الإدارة الذاتية لإيواء عشرات آلاف القادمين وتأمين مستلزمات الحياة لهم. وتواصل الفصائل حصار كل من حيي الأشرفية والشيخ مقصود في حلب وتمنع الخروج منه أو الدخول إليه. وكان مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، نشر في حسابه على منصة «إكس» بأن القوات واجهت هجمات مكثفة من عدة جهات مع انهيار وانسحاب الجيش السوري وحلفائه. وعلى إثره، تدخلت لفتح ممر إنساني بين المناطق الشرقية وحلب ومنطقة تل رفعت لحماية المدنيين من وقوع مجازر بحقهم، موضحاً أن هجمات المجموعات المسلحة المدعومة من الاحتلال التركي قطعت الممر الإنساني، وأنهم يواصلون الاتصال مع الجهات الفاعلة في سوريا لتأمين خروج المدنيين من تل رفعت والشهباء باتجاه مناطق الإدارة الذاتية، فيما يواصل المقاتلون المدافعون عن الأحياء الكردية في مدينة حلب الدفاع عنها في وجه المهاجمين الراغبين بدخول تلك الأحياء.

تعتقد الدولة التركية أن الظرف الحالي مناسب لمواصلة خططها في احتلال المزيد من الأراضي السورية والمضي قدماً في تهجير الكرد من مناطق تواجدهم التاريخي في محافظة حلب، وبالتالي إنجاح مخطط التطهير العرقي والاحلال السكاني، بالإضافة إلى النيل من مشروع الإدارة الذاتية لصالح ترسيخ المناطق التي تديرها الفصائل الموالية لها وتمثلها شكلياً ما تسمى «الحكومة المؤقتة» التي يديرها «الائتلاف السوري» المعارض، الواجهة السياسية للمجموعات المسلحة التي ترتكب الجرائم بحق المواطنين الكرد.

تربط أنقرة بين توغل هيئة تحرير الشام في مناطق شاسعة على حساب الحكومة السورية واعتبار قطاعات واسعة من الأهالي ذلك التوغل «تحريراً» من النظام والميليشيات الإيرانية المتحالفة معه، وبين ما تقوم بها فصائلها من جرائم تنكيل وتهجير وتطهير عرقي بحق المكون الكردي. وتعمل على إدماج الأمرين معاً وإدراجهما

> **تعتقد الدولة التركية أن الظرف الحالي مناسب لمواصلة خططها**

ضمن «الثورة» ضد النظام السوري والميليشيات الإيرانية والأجنبية الأخرى. تريد تركيا تأليب السوريين على الكرد بعد تخوينهم واتهامهم بالعمالة للنظام السوري والمحور الإيراني وإشعال حرب عرقية بغية تمرير مشروعها في تدمير الإدارة الذاتية ومؤسساتها وتهجير مئات الآلاف من المواطنين الكرد وتمكين الفصائل الموالية لها.

من الواضح أن رغبة أنقرة في تعزيز حضورها في الملف السوري والاستفادة من تراجع النظام وتقلص الدور الإيراني تتمحور حول هدف رئيسي هو النيل من الكرد ومن مشروع الإدارة الذاتية الذي تراه الخطر الأكبر عليها وتريد تدميره وتوطيد مشروعها المتمثل في المناطق التي تسيطر عليها وتديرها الفصائل المسلحة الموالية لها، حيث اللون العرقي والديني والطائفي الواحد، وحيث حملات التتريك والربط الإداري والاقتصادي بالداخل التركي، تمهيداً لإلحاقها بتركيا.

وكل ذلك ضمن مشروعها الأكبر المتمثل في «الميثاق الملي» الذي يهدف لاقتطاع مناطق شاسعة من سوريا والعراق وإلحاقها بالدولة التركية بعد تدمير وتفكيك تلك المناطق من خلال تفعيل دور الجهاديين والميليشيات المرتبطة بها. وقبل حدوث ذلك، لابد أن يكون قد تم تهجير المكون الكردي (حملات الإبادة والاحتلال والتهجير ما بين ٢٠١٤ و٢٠٢٤ في كل من شنكال وكوباني وعفرين ورأس العين وتل أبيض وحلب) فتقضي تركيا على التواجد الكردي وتؤسس لأرضية شعبية تقبل الإلحاق بـ«الميثاق الملي» تخلصاً من جحيم الفوضى وسيطرة الميليشيات وغياب الدولة المركزية.

صافيناز محمد أحمد:

هيئة تحرير الشام والتمدد نحو حلب... لماذا الآن؟

*مركز الاهرام للدراسات

لم يكن الهجوم الكبير الذى شنته هيئة تحرير الشام، فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، ضد قوات النظام السورى فى حلب انطلاقاً من إدلب مفاجئاً بمقاييس الرصد السياسى لتطورات العام الماضى، فيما يتعلق بتفاعلات الهيئة داخل محافظة إدلب شمال غرب سوريا التى تخضع لسيطرتها بصورة كاملة؛ فالمراقب لهذه التطورات يلحظ أن قيام الفصائل التابعة للهيئة وأخرى حليفة لها باجتياح محافظة حلب، تحت مسمى عملية «ردع العدوان»، ما هو إلا تطور طبيعى لمسارات رسمتها الهيئة خلال العام الماضى، نتيجة عدة تطورات ارتبطت جميعها بالحدث الإقليمى الأبرز وهو الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣.

إذ خططت هيئة تحرير الشام فعلياً لعمليات «حرب حلب» الحالية ضد قوات النظام السورى والمليشيات الإيرانية الداعمة له، بهدف إعادة رسم خطوط التماس فى المدينة بينها وبين قوات النظام السورى، على خلفية الضغط الذى يتعرض له النظام وحلفاؤه الإيرانيون فى سياق الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان. أو بمعنى أكثر تفصيلاً، فإن التمدد العسكرى من قبل هيئة تحرير الشام تجاه حلب لم يكن وليد اللحظة، وإنما كان نتيجة لتراكم عدة عمليات سبق وأن

شنتها فصائل الهيئة على مناطق محددة فيها على مدار العام الماضى، استغلالاً لانشغال القوى الدولية بالحرب على غزة ولبنان، وانشغال روسيا بتطورات نوعية فى حربها ضد أوكرانيا، لدرجة دفعتها إلى تسليم بعض نقاط المراقبة العسكرية لها داخل سوريا لقوات تابعة لإيران، فى الوقت الذى اضطرت فيه الأخيرة إلى إجراء تعديلات على خريطة انتشارها فى الأراضى السورية نتيجة تداعيات حالة الإسناد لحليفها حزب الله ضد العدوان الذى شنته إسرائيل على الجنوب اللبنانى فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤.

تشير هيئة تحرير الشام إلى أن عملية التمدد نحو حلب جاءت رداً على «العدوان» الروسى-السورى المشترك ضدها على مدار شهر أكتوبر ٢٠٢٤، حيث شنت روسيا والنظام السورى هجوماً كبيراً على فصائل الهيئة فى إدلب بهدف إجهاض محاولاتها التمدد خارجها، لكن تلك الفصائل عادت إلى مد النفوذ والسيطرة فعلياً نحو حلب انطلاقاً من إدلب فى نوفمبر ٢٠٢٤، وهو تطور يحمل العديد من الدلالات، ويعكس الكثير من المتغيرات التى تشى بأن سوريا باتت على شفا حرب جديدة تهدد حالة «الاستقرار النسبى» الذى شهدته منذ عام ٢٠١٧، عندما نجحت صيغة آستانا الثلاثية فى فرض آلية «خفض التصعيد» برعاية روسيا؛ مع ملاحظة أن هيئة تحرير الشام ظلت رافضة لهذه الصيغة التى حاولت تركيا وروسيا إلزامها بها عبر اتفاقين أمنيين لخفض التصعيد فى إدلب وهما؛ اتفاقى سبتمبر ٢٠١٨ ومارس ٢٠٢٠.

لماذا الآن؟

أسفر الهجوم الذى شنته هيئة تحرير الشام على قوات النظام السورى فى مدينة سراقب بإدلب وفى محافظة حلب مؤخراً، عن سيطرة الهيئة - بعد يومين فقط من بدء الهجوم - على الطريق الدولى (إم ٥)، الذى يربط حلب بالعاصمة دمشق وبغرب اللاذقية، فضلاً عن سيطرتها على حوالى نصف أراضى المدينة. وقد تزامن هذا الهجوم مع عدة تطورات على الساحة الإقليمية، شكلت معطيات يمكن من خلالها تفسير لماذا أقبلت هيئة تحرير الشام على مثل هذه الخطوة النوعية ومنها:

١- اتفاق وقف اطلاق النار بين حزب الله اللبنانى وإسرائيل ودخوله حيز التنفيذ فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، ما يشير إلى سريان التهدئة على ساحة إسناد مهمة لمحور المقاومة وهى جبهة الجنوب اللبنانى بما سينعكس بالضرور على استراتيجية إيران فى المرحلة المقبلة، كأن تتجه إلى إعادة ترتيب أورقها فى الساحة السورية مثلاً، وهو الأمر الذى تحسبت له هيئة تحرير الشام، ومن ثم فإن شنها للهجوم على خطوط الجيش السورى والمليشيات الإيرانية الداعمة له فى ريفى إدلب وحلب يمثل محاولة استباقية من الهيئة لإجهاض مساعى إيران نحو إعادة ترتيب أوضاع مليشياتها فى الأراضى السورية وتحديداً فى حلب، بدليل أن التقدم السريع الذى أحرزته الفصائل التابعة لهيئة تحرير الشام داخل حلب وبعد يومين فقط من الاجتياح، يرجع إلى عدم وجود عدد كافٍ من المسلحين المدعومين من إيران فى المحافظة، ما يشير إلى محدودية عمل وحركة الفصائل الإيرانية فى مناطق تمركزها فى حلب. هذا بخلاف ما أعلنته وكالة أنباء «تسنيم» الإيرانية بشأن مقتل «قائد كبير» من فيلق القدس التابع للحرس

الثورى الإيرانى خلال الاشتباكات التى جرت فى حلب أثناء اجتياح فصائل الهيئة للمدينة.

٢- الزيارة التى قام بها الرئيس السورى بشار الأسد لروسيا في ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤، أى فى اليوم التالى مباشرة على بدء اجتياح فصائل هيئة تحرير الشام لمدينة حلب؛ حيث استهدفت مناقشة إعادة ترتيب أوراق وملفات التعاون الروسى-السورى بعد اتفاق وقف اطلاق النار فى الجنوب اللبنانى بين حزب الله وإسرائيل من ناحية، ومراجعة الدور العسكرى الإيرانى فى سوريا بالتنسيق مع روسيا من ناحية ثانية، وكذلك ضبط نمط التعاون السورى مع مطلب تطبيع العلاقات مع تركيا من ناحية ثالثة. ومن ثم فإن هيئة تحرير الشام رغبت فى توصيل رسالة للطرفين الروسى والسورى المجتمعين فى روسيا مؤداها أنها بصدد كسب مزيد من الأراضى فى حلب على حساب كل من النظام والمليشيات الداعمة له، وأن الهجوم بمثابة رد اعتبار على الهجمات التى شنها الطيران الحربى الروسى-السورى المشترك على إدلب طوال شهر أكتوبر ٢٠٢٤.

٣- استباق هيئة تحرير الشام مساعى روسيا بشأن التوصل لصيغة «مفيدة» بخصوص تطبيع العلاقات بين النظام السورى وتركيا؛ باعتبار أن هذا من شأنه ترتيب الأوضاع فى سوريا لصالح مزيد من التعاون التركى-الروسى المشترك. فثمة احتمالات تتزايد حظوظها تشير إلى أن تركيا ربما تسمح للحكومة السورية – فى حالة تطبيع العلاقات بينهما- باستعادة السيطرة على مناطق المعارضة المسلحة شمال سوريا، لاسيما فى إدلب وحلب حيث المناطق التى تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، وهو ما تحسبت له الهيئة بتنظيم هجوم عسكرى استباقى واسع على مساحة ٦٠ كيلومتر وبعمق ٣٠ كيلومتر داخل حلب.

٤- محاولة هيئة تحرير الشام استباق أى سياسة أمريكية جديدة تخص الوجود العسكرى الأمريكى فى شمال شرق سوريا، وذلك بفرض أمر واقع جديد قبل تولى الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب مقاليد السلطة فى يناير ٢٠٢٥، عبر طرح نفسها كرقم مهم على معادلة الأزمة وعلى أى تسوية سياسية إقليمية مقبلة بشأنها. ويلاحظ هنا أن مناطق النفوذ الأمريكية فى سوريا تقع فى مناطق الشمال الشرقى، وليست فى مناطق الشمال الغربى حيث نفوذ هيئة تحرير الشام، لكن الأخيرة تستهدف طرح نفسها على معادلة التسوية برمتها، وهى التسوية التى ستكون أطرافها القوى الثلاثة: روسيا والولايات المتحدة وتركيا.

المواقف الإقليمية والدولية

الخطوة النوعية التى قامت بها هيئة تحرير الشام بشن هجوم واسع على قوات النظام السورى والمليشيات الإيرانية فى حلب تستدعى التساؤل حول موقف القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة السورية، وهى روسيا وتركيا والولايات المتحدة وإيران، لاسيما مع وجود أنباء تشير إلى رغبة أوروبية-أمريكية في فتح جبهة جديدة ضد روسيا عبر الأراضى السورية، حتى وإن كان ذلك عن طريق «توظيف عدو مشترك» ومصنف ضمن قوائم الإرهاب الدولية، وأن ثمة رغبة لدى أبو محمد الجولانى، زعيم هيئة تحرير الشام، في الترويج لنفسه كبديل قوى لنظام الأسد أمام العالم، وقادر فى الوقت نفسه على تهديد المصالح الروسية فى مناطق إدلب وحلب، وفى حالة نجاحه فى إحكام السيطرة الكاملة على حلب فمن المحتمل أن يستهدف حماة واللاذقية وطرطوس، بما يعيد روسيا للانشغال بمصالحها فى سوريا ويخفف من حدة نشاطها العسكرى ضد أوكرانيا.

١- الموقف الروسى:

شنت روسيا هجوماً بالطيران الحربى على إدلب وحلب واستهدفت هيئة تحرير الشام والفصائل التابعة لها، رداً على هجومها الأخير على مواقع تابعة لقوات النظام السورى. لكن على الأرض كان تحرك فصائل الهيئة أكبر وأسرع، وهو ما يعكس المعطيات السابق ذكرها بخصوص استغلال حالة الفراغ الميدانى التى كانت عليها مواقع تابعة للمليشيات الإيرانية؛ نظراً لإخلائها منذ فترة نتيجة لتوجه المليشيات إلى جبهة إسناد حزب الله فى الجنوب اللبنانى. وقد استهدف الهجوم الروسى الجوى على مدينة إدلب ضرب تمركزات الهيئة ومخازن أسلحتها وممرات الإمداد، أما هجوم قوات النظام السورى فشمل تعزيز نقاط الاشتباك مع فصائل المعارضة المسلحة غرب مدينة حلب شمال سوريا. وقد عكس التوسع السريع لقوات هيئة تحرير الشام حقيقة عجز قوات النظام السورى عن مواجهتها على الأرض، وهنا تكمن المعضلة؛ لأن المعادلة العسكرية الخاصة بحلفاء النظام السورى كانت تقوم على استعمال وتوظيف روسيا لسلاح الجو فى استهداف الفصائل، بينما تتجه المليشيات الإيرانية وقوات النظام إلى ترجمة هذا التفوق الجوى الروسى على الأرض بإحكام السيطرة فى المناطق التى تستهدفها روسيا جواً، لكن ومع سحب بعض الفصائل التابعة لإيران وتوجيهها لمناطق أخرى ضمن جبهة اسناد حزب الله اللبنانى، حدث نوع من الانكشاف الأمنى لقوات النظام السورى التى بدت فى مواجهة «شبه منفردة» مع هيئة تحرير الشام وفصائلها. هذه المعطيات قد تدفع روسيا لاتخاذ رد فعل يتجاوز الاستهداف العسكرى الجوى بهدف تغيير مسار الحرب فى حلب لصالح النظام السورى، لكن حتى اللحظة لا يوجد مؤشرات تؤكد أو تعكس احتمالات ممكنة فى هذا الشأن.

٢- الموقف الإيرانى:

تبدو المليشيات الإيرانية أو تلك التابعة لإيران والعاملة فى سوريا، لاسيما المتمركزة فى حلب، أمام «مأزق ميدانى» حقيقى نتيجة تمدد فصائل هيئة تحرير الشام خارج إدلب ونحو حلب؛ خاصة مع سيطرتها على طريق (إم ٥) الدولى الذى يصل حلب بمسارين مهمين أحدهما نحو العاصمة دمشق والآخر نحو اللاذقية (الحاضنة الاجتماعية للنظام السورى). هذا المأزق ألقى بتاثيراته المباشرة بوضوح فى تصريحات وزير الخارجية الإيرانى عباس عراقجى حينما علق على الهجوم بقوله أن إسرائيل والولايات المتحدة هما المحركان له، وأن عملية «ردع العدوان» التى قامت بها هيئة تحرير الشام ما هى إلا «خطة أمريكية صهيونية بعد هزيمة النظام الصهيونى فى لبنان وفلسطين». وميدانياً، تعمل إيران حالياً على تدارك حجم التراجع الميدانى لمليشياتها على الأرض فى حلب، من خلال توجيه مليشيات «لواء الباقر» وهى مليشيات سورية موالية للحرس الثورى الإيرانى، لتنتقل من مناطق تمركزها فى دير الزور شرق سوريا إلى ساحة المواجهة مع فصائل هيئة تحرير الشام فى حلب.

٣- الموقف التركى:

أعلنت وزارة الخارجية التركية عبر المتحدث الرسمى أن هجوم هيئة تحرير الشام على قوات النظام السورى فى حلب بشمال غرب سوريا يعد «تصعيداً غير مرغوب فيه للتوتر»، وأن «تجنب المزيد من الاضطراب فى المنطقة أولوية

لتركيا». وتؤكد أنقرة أن المواجهات العسكرية المندلعة بين الهيئة وبين قوات النظام السورى فى ريفىَ إدلب وحلب منذ ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، من شأنها تقويض اتفاقات خفض التصعيد فى المنطقتين التى أبرمتها مع روسيا والتى كان آخرها فى مارس ٢٠٢٠. لكنها فى الوقت نفسه اتهمت النظام السورى بالتسبب فى هذا التصعيد نتيجة للاستهدافات الواسعة التى قام بها الجيش ضد فصائل المعارضة فى إدلب وحلب على مدار شهر أكتوبر ٢٠٢٤، وأنه السبب كذلك فى تعريض اتفاقات خفض التصعيد للخرق. مقابل ذلك، ثمة آراء تقول أن تركيا تحاول توظيف الحدث للضغط على النظام السورى لانتهاج خطوات أكثر إيجابية تجاه مسار التطبيع معها برعاية روسيا. إذ بإمكان تركيا تحجيم هيئة تحرير الشام التى كانت تحظى بدعمها عسكرياً، وذلك قبل أن تتجه الهيئة لمحاربة «الجيش السورى الحر» التابع مباشرة لتركيا على الأرض السورية فى عام ٢٠٢١.

٤- الموقف الأمريكى:

ثمة رصد لمؤشرات تفيد بوجود تراجع فى عمليات الاستهداف الأمريكية لقيادات من هيئة تحرير الشام منذ فترة طويلة، لكن ومع اندلاع المواجهات بين الهيئة وبين قوات النظام السورى فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، نتيجة تمدد الأولى فى حلب، بدا أن تغييراً ما قد يشهده الموقف الأمريكى، لكنه سيظل رهناً بمدى اهتمام الرئيس الجديد بإبقاء القوات الأمريكية – من عدمه – فى الشمال السورى وتحديداً فى مناطق الشرق منه، لأن استمرار الوجود العسكرى الأمريكى فى سوريا، حتى وإن كان فى منطقة بعيدة عن أحداث حلب وإدلب، إلا إنه سيمثل قيداً على كافة القوى المنخرطة فى الأزمة كتركيا وروسيا وإيران من ناحية، وعلى تفاعلات التنظيمات التابعة للمعارضة السورية وتحديداً المصنفة على قوائم الإرهاب من ناحية ثانية. فضلاً عن أنه قد يسعى إلى توظيف هذا الوجود وخيارات تقليصه أو سحبه كورقة ضغط على الجانب الروسى حال تطور الأوضاع نحو تسوية محتملة للأزمة مستقبلاً من ناحية ثالثة. فثمة تصورات تشير إلى أنه وفى حالة تم التوصل لوقف شامل لإطلاق النار فى غزة، فمن المحتمل أن يكون للرئيس الأمريكى الجديد دونالد ترامب توجه نحو إغلاق العديد من ملفات التشابك الإقليمى فى المنطقة، ومن بينها الأزمة السورية، وإن ظلت هذه التصورات ضمن التكهنات حتى اللحظة.

فى الأخير،

يمكن القول إن شن هيئة تحرير الشام هجوماً على قوات النظام السورى فى حلب بقدر ما يمثل فرصة لها فى ظل الأوضاع والتطورات على الجبهة اللبنانية، وارتدادتها على الأوضاع الأمنية فى سوريا، بقدر ما يمثل قيداً عليها أيضاً؛ لأنها ستواجه بقورة ردع عسكرية مزدوجة من قبل روسيا والنظام السورى؛ مما قد يترتب عليه اتجاه روسيا إلى شن عملية عسكرية شاملة – تختلف عن حملتها الحالية – ضد هيئة تحرير الشام فى الشمال، بحيث تمنعها من تنفيذ خططها بشأن حلب. وفى خضم كل هذه التطورات، تظل الأطراف الإقليمية والدولية متغيراً رئيسياً فى تحديد ملامح المرحلة المقبلة فى سوريا فى ضوء ما ستفضى إليه الحرب الإسرائيلية على غزة من نتائج.

*خبيرة متخصصة فى الشئون السياسية العربية ورئيس تحرير دورية بدائل – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

محمد جواد ظريف:

رؤية إيران لتحقيق السلام

مجلة»فورين افيرز»الامريكية/الترجمة: محمد شيخ عثمان

في ٣٠ يوليو، أدى مسعود بزشكيان اليمين الدستورية كرئيس جديد لإيران ،بعد ساعات قليلة من الحفل، اغتيل إسماعيل هنية، رئيس الوزراء السابق للسلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس المكتب السياسي لحماس، على يد إسرائيل في دار ضيافة بالقرب من المجمع الرئاسي. لقد دُعي هنية لحضور حفل التنصيب، وألقى مقتله على

> الجمهورية الإيرانية منفتحة على المفاوضات، بما في ذلك مع امريكا

الأراضي الإيرانية بظلاله على الإجراءات. كما ألقى الضوء على التحديات التي سيواجهها بزيشكيان في سعيه لتحقيق طموحاته في السياسة الخارجية.

لكن بزيشكيان مستعد جيدًا للتعامل مع كل الصعوبات التي ستنشأ على مدى السنوات القادمة. يدرك بزيشكيان أن العالم ينتقل إلى عصر ما بعد القطبية حيث يمكن للجهات الفاعلة العالمية التعاون والتنافس في نفس الوقت عبر مجالات مختلفة. لقد تبنى سياسة خارجية مرنة، مع إعطاء الأولوية للمشاركة الدبلوماسية والحوار البناء بدلاً من الاعتماد على نماذج عفا عليها الزمن. رؤيته لأمن إيران شاملة، تشمل كل من القدرات الدفاعية التقليدية وتعزيز الأمن البشري من خلال التحسينات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

بزيشكيان يريد الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، وكذلك التعاون مع الدول العربية المجاورة وتعزيز العلاقات مع حلفاء إيران. لكنه يريد أيضًا المشاركة البناءة مع الغرب.

حكومته مستعدة لإدارة التوترات مع الولايات المتحدة، التي انتخبت للتو رئيسًا جديدًا أيضًا. ويأمل بزيشكيان في إجراء مفاوضات متكافئة بشأن الاتفاق النووي - وربما أكثر.

ولكن كما أوضح بزيشكيان، فإن إيران لن تستسلم للمطالب غير المعقولة وسوف تقف البلاد دائما في وجه العدوان الإسرائيلي ولن تتراجع عن حماية مصالحها الوطنية.

السياسة محلية

هذه لحظة تاريخية للاستقرار لا ينبغي للعالم أن يفوتها. وطهران بالتأكيد لن تفوّت ذلك. فبعد أكثر من قرنين من الضعف، أثبتت إيران ــ تحت قيادة المرشد الأعلى علي خامنئي ــ أخيرا أنها قادرة على الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي.

وللارتقاء بهذا الإنجاز إلى المستوى التالي، تخطط إيـران، تحت إدارتها الجديدة، لتحسين العلاقات مع الدول المجاورة للمساعدة في خلق نظام إقليمي يعزز الاستقرار والثروة والأمن.

لقد عانت منطقتنا لفترة طويلة للغاية من التدخل الأجنبي والحروب والصراعات الطائفية والإرهاب والاتجار بالمخدرات وندرة المياه وأزمات اللاجئين والتدهور البيئي. ولمعالجة هذه التحديات، سنعمل على متابعة التكامل الاقتصادي وأمن الطاقة وحرية الملاحة وحماية البيئة والحوار بين الأديان.

وفي نهاية المطاف، قد تؤدي هذه الجهود إلى ترتيب إقليمي جديد يقلل من اعتماد الخليج الفارسي على القوى الخارجية ويشجع أصحاب المصلحة على معالجة الصراعات من خلال آليات حل النزاعات.

وللقيام بذلك، قد تسعى دول المنطقة إلى إبرام المعاهدات وإنشاء المؤسسات وتشريع السياسات وتمرير التدابير التشريعية. ويمكن لإيران وجيرانها أن يبدأوا بمحاكاة عملية هلسنكي، التي أدت إلى تشكيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكنهم استخدام التفويض الذي لم يتم تنفيذه قط والذي منحه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٨٧، بموجب القرار ٥٩٨.

وقد دعا ذلك القرار، الذي أنهى الحرب بين إيران والعراق، الأمين العام إلى التشاور مع إيران والعراق ودول إقليمية أخرى لاستكشاف التدابير التي من شأنها

أن تعزز الأمن والاستقرار في الخليج الفارسي.

وتعتقد إدارة بزيشكيان أن هذا البند يمكن أن يكون بمثابة الأساس القانوني للمحادثات الإقليمية الشاملة.

بطبيعة الحال، هناك عقبات يجب على إيران وجيرانها التغلب عليها لتعزيز نظام إقليمي سلمي ومتكامل. إن بعض الاختلافات مع جيرانها ترجع إلى جذور عميقة، تشكلت بفعل تفسيرات متباينة للتاريخ.

وتنشأ خلافات أخرى عن مفاهيم خاطئة، ترجع في الأساس إلى ضعف أو عدم كفاية التواصل. وهناك خلافات أخرى تعود إلى تصورات سياسية زرعتها قوى خارجية، مثل الادعـاءات المتعلقة بطبيعة وهدف البرنامج النووي الإيراني.

ولكن يتعين على الخليج الفارسي أن يتحرك إلى الأمام. ذلك أن رؤية إيران تتوافق مع مصالح البلدان العربية، التي تريد جميعها أيضاً منطقة أكثر استقراراً وازدهاراً من أجل الأجيال القادمة.

وبالتالي، ينبغي لإيران والعالم العربي أن يعملا على حل خلافاتهما.

ومـن الممكن أن يساعد دعـم إيـران للمقاومة الفلسطينية في تحفيز مثل هذا التعاون. ذلك أن العالم العربي متحد مع إيران في دعمها لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

بعد أكثر من عشرين عاما من القيود الاقتصادية، يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أن يدركوا أن إيران لا تستجيب للضغوط. فقد كانت تدابيرهم القسرية المتزايدة تأتي بنتائج عكسية باستمرار.

ففي ذروة أحدث حملة ضغط قصوى شنتها واشنطن ـ وبعد أيام قليلة من اغتيال إسرائيل للعالم النووي الإيراني البارز محسن فخري زاده ـ أقر البرلمان الإيراني قانونا يوجه الحكومة إلى التقدم السريع في برنامجها النووي والحد من المراقبة الدولية.

وقد زاد عدد أجهزة الطرد المركزي في إيران بشكل

> **الجمهورية الإيرانية منفتحة على المفاوضات، بما في ذلك مع امريكا**

كبير منذ عام ٢٠١٨ ـ عندما انسحب الرئيس الامريكي دونالد ترمب من الاتفاق النووي ـ وارتفعت مستويات التخصيب من ٣٫٥٪ إلى أكثر من ٦٠٪. ومن الصعب أن نتخيل أن أيا من هذا كان ليحدث لو لم يتخل الغرب عن نهجه التعاوني. وفي هذا الصدد، يتحمل ترمب، الذي سيتولى منصبه مرة أخرى في يناير/كانون الثاني، وشركاء واشنطن في أوروبا المسؤولية عن استمرار التقدم النووي الإيراني.

بدلا من زيادة الضغوط على إيران، ينبغي للغرب أن يسعى إلى حلول إيجابية. إن الاتفاق النووي يوفر مثالا فريدا، وينبغي للغرب أن يسعى إلى إحيائه.

ولكن للقيام بذلك، يجب أن يتخذ إجراءات ملموسة وعملية - بما في ذلك التدابير السياسية والتشريعية والاستثمارية ذات المنفعة المتبادلة - للتأكد من أن إيران يمكن أن تستفيد اقتصاديا من الاتفاق، كما وعد. إذا قرر ترامب اتخاذ مثل هذه الخطوات، فإن إيران على استعداد لإجراء حوار من شأنه أن يعود بالنفع على طهران وواشنطن.

على نطاق أوسـع، يجب على صناع السياسات الغربيين الاعتراف بأن الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحريض إيران والدول العربية ضد بعضها البعض من خلال دعم مبادرات مثل ما يسمى اتفاقيات إبراهيم (التي عملت على تطبيع العلاقات بين مختلف الدول العربية وإسرائيل) أثبتت عدم فعاليتها في الماضي ولن تنجح في المستقبل. يحتاج الغرب إلى نهج أكثر بناءً -

> هذه لحظة تاريخية للاستقرار لا ينبغي للعالم أن يفوتها

نهج يستفيد من ثقة إيران التي اكتسبتها بشق الأنفس، ويقبل إيران كجزء لا يتجزأ من الاستقرار الإقليمي، ويسعى إلى حلول تعاونية للتحديات المشتركة.

وقد تدفع مثل هذه التحديات المشتركة طهران وواشنطن إلى الانخراط في إدارة الصراع بدلاً من التصعيد الأسّي. إن جميع البلدان، بما في ذلك إيران والولايات المتحدة، لديها مصلحة مشتركة في معالجة الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات الإقليمية.

إن هذا يعني أن كل البلدان لديها مصلحة في وقف الاحتلال الإسرائيلي. ويتعين عليها أن تدرك أن القتال والغضب سوف يستمران إلى أن ينتهي الاحتلال. وربما تتصور إسرائيل أنها قادرة على تحقيق انتصار دائم على الفلسطينيين، ولكنها لا تستطيع ذلك؛ ذلك أن الشعب الذي ليس لديه ما يخسره لا يمكن هزيمته.

والواقع أن المنظمات مثل حزب الله وحماس تمثل حركات تحرير شعبية نشأت رداً على الاحتلال، وسوف تستمر في الاضطلاع بدور مهم ما دامت الظروف الكامنة وراء ذلك قائمة ـ وهذا يعني إلى أن يتحقق حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ومن الممكن أن تتخذ خطوات وسيطة، بما في ذلك وقف إطلاق النار الفوري في لبنان وغزة.

وبوسع إيران أن تستمر في الاضطلاع بدور بناء في إنهاء الكابوس الإنساني الحالي في غزة، وأن تعمل مع المجتمع الدولي على السعي إلى التوصل إلى حل دائم وديمقراطي للصراع. إن إيران سوف توافق على أي حل مقبول للفلسطينيين، ولكن حكومتنا تعتقد أن أفضل وسيلة للخروج من هذه المحنة التي دامت قرناً من الزمان تتمثل في إجراء استفتاء يتمكن فيه كل من يعيش بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط ـ المسلمون والمسيحيون واليهود ـ والفلسطينيون الذين طردوا إلى الشتات في القرن العشرين (مع ذريتهم) من تحديد نظام حكم مستقبلي قابل للاستمرار.

وهذا يتماشى مع القانون الدولي ومن شأنه أن يبني على النجاح الذي حققته جنوب أفريقيا، حيث تحول نظام الفصل العنصري إلى دولة ديمقراطية قابلة للاستمرار.

إن المشاركة البناءة مع إيران، إلى جانب الالتزام بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، من شأنها أن تساعد في بناء إطار للأمن والاستقرار العالميين في الخليج الفارسي.

وبالتالي فإنها قادرة على الحد من التوترات وتعزيز الرخاء والتنمية على المدى الطويل. وهذا التحول يشكل أهمية بالغة للتغلب على الصراعات الراسخة.

ورغم أن إيران اليوم واثقة من قدرتها على القتال للدفاع عن نفسها، فإنها تريد السلام، وهي عازمة على بناء مستقبل أفضل. ويمكن لإيران أن تكون شريكاً قادراً وراغباً، طالما كانت شراكاتها قائمة على الاحترام المتبادل والمساواة. لا ينبغي لنا أن نفوت هذه الفرصة لبداية جديدة.

*محمد جواد ظريف أستاذ مشارك للدراسات العالمية في جامعة طهران. يشغل منصب نائب الرئيس الإيراني للشؤون الاستراتيجية منذ أغسطس ٢٠٢٤. شغل منصب وزير خارجية إيران من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢١. وكان كبير المفاوضين النوويين للبلاد من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥ وسفيرها لدى الأمم المتحدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧.

نسرين مالك:

العالم العربي يتغير إلى درجة يصعب التعرف عليه

صحيفة» الغارديان»البريطانية/الترجمة:محمد شيخ عثمان

على مدى الأشهر القليلة الماضية، كانت هناك طقوس جديدة قاتمة كلما التقيت بأشخاص من بعض الدول العربية.

إنها نوع من التعاطف المتبادل والاطمئنان. كيف حالك؟ أين عائلتك؟ أتمنى أن تكون بأمان، وآمل أن يكونوا بأمان. أتمنى أن تكون بخير. نحن معك.

> إذا ابتعدنا أكثر، فإن المشهد في جميع أنحاء العالم العربي يبدو قاتما تاريخيا

هناك راحة في ذلك، وفي نفس الوقت حرج، راحة لأن الكلمات جادة، والتضامن ذو معنى لا يطاق تقريبًا.

محرج لأن حجم ما يتحمله الكثيرون أكبر من أن يتم التعبير عنه في تلك الكلمات. كل شيء يبدو ملطخًا بذنب الناجي، ولكن أيضًا بقليل من العزم على معرفة أن الكوارث التي تمزق دولنا قد أغلقت المسافات بيننا.

في قلب كل هذا توجد فلسطين - صدمة مفتوحة تطارد التفاعلات. لقد ساد الصمت، حيث كان هناك من قبل غضب وصدمة. أضف إلى هذا لبنان.

قبل وقف إطلاق النار، أخبرني صديق لبناني أنه من الغريب أن تشعر بأنك قد لا يكون لديك بلد للعودة إليه قريبًا. «لعنة»، قالت أخرى، عندما سألتها عن الوضع الذي تعيشه أسرتها في بيروت. ثم انتقلنا إلى موضوع آخر.

في الوقت نفسه، دخلت السودان عام ونصف العام في حرب وحشية محيرة.

وحتى في الضفة الغربية المحتلة، سألني كل فلسطيني التقيت به تقريبًا عن السودان، حيث تفاقم شعورهم بالحرب هناك بسبب تجربتهم الخاصة.

قال لي أحد الرجال: «إنه لأمر مخز للغاية، وغير ضروري على الإطلاق. إن قادتنا هم الذين يريدون القتال دائمًا، وليس الشعب». أينما كان الأمر، يبدو الأمر وكأنه حرب واحدة، وأسبابها معقدة، لكن عواقبها على أولئك الذين يختبرونها بسيطة. نحن جميعًا في ورطة مألوفة.

إذا ابتعدنا أكثر، فإن المشهد في جميع أنحاء العالم العربي يبدو قاتمًا تاريخيًا، فالحرائق الكبيرة والصغيرة تحترق في كل مكان.

والعديد من البلدان ــ ليبيا والعراق واليمن وسوريا ــ إما منقسمة بسبب صراعات منخفضة الدرجة (سوريا تتصاعد مرة أخرى)، أو تكافح من خلال الأزمات الإنسانية.

إن خسائر السنوات القليلة الماضية مذهلة ولكن هذا لا يعني الموت فحسب، بل وأيضاً التشريد، فقد تكررت مشاهد مئات الآلاف من اللبنانيين الفارين من القتال على مدى الأشهر السابقة في مختلف أنحاء المنطقة.

والواقع أن الإرث الذي خلفه هذا الصراع هو رحلة مؤلمة من التنقل والانقسام وإعادة التوطين غير المستقرة.

ويكاد يكون كل سوداني أعرفه، داخل السودان وخارجه، يعيش مع أفراد آخرين من أسرته في ظروف مؤقتة، ويعيش في حقيبة سفر، في انتظار المرة التالية التي يتعين عليه فيها الانتقال مرة أخرى. وهم المحظوظون، الذين نجوا من التطهير العرقي والمجاعة في أجزاء أخرى من البلاد.

ولكن هناك ثمن آخر أقل إلحاحاً عندما يتعلق الأمر بالحياة والموت. فالمدن التاريخية الكبرى تتعرض للتدمير، وتجري عملية محو حضاري.

فقد تضررت أو دمرت جميع المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو في سوريا. ودمر جيش الدفاع الإسرائيلي المسجد العمري الكبير في غزة، الذي يعود تاريخه إلى القرن الخامس، والذي وصف بأنه «قلب غزة التاريخي».

كما صنفت مدينة صنعاء القديمة في اليمن، التي يسكنها السكان منذ أكثر من ٢٥٠٠ عام، على أنها «في خطر» منذ عام ٢٠١٥.

وفي السودان هذا العام، تعرضت عشرات الآلاف من القطع الأثرية، بعضها يعود إلى العصر الفرعوني، للنهب. ومن الممكن إعادة بناء المدن، ولكن التراث لا يمكن تعويضه.

حتى الـدول المستقرة مثل مصر لم تنج من هذا التخريب الثقافي، فالمواقع التراثية يجري هدمها لإفساح المجال للتنمية الحضرية من قبل حكومة تسارع إلى إعادة

بناء مصر بما يتوافق مع ثقافتها الأحادية للحكم العسكري.

في هذا تشبيه ينطبق على المنطقة بأسرها. فمن أجل ترسيخ السلطة، يسعد المؤسسة السياسية بتخريب الهوية.

حتى في ذهني، أستطيع أن أشعر بأن معالم الثقافة تتلاشى مع اختفاء العمارة المادية.

ومع هذا، يتم محو العديد من الأشياء الأخرى – الشعور بالتجذر، والاستمرارية، والمستقبل. أنظر إلى أطفالي وأشعر بالرعب من إدراك أن تضاريس السودان، والعالم العربي كما اختبرته من خلال الأدب والفن والسفر، هي شيء لن يعرفوه أبدًا، بالنسبة لهم، فإن الروابط التي تربطهم بوالديهم، كما ربطوني بوالدي، قد انقطعت.

أبدو الآن وكأنني امرأة عجوز حنينية، كما أعلم. تغني بلوز المنفى، وتمجد الماضي الذي كان دائمًا بعيدًا عن المثالية، وعلى استعداد لإزعاج جيل جديد وإخبارهم أنه لم يكن دائمًا على هذا النحو، لأنني كنت ذات يوم من ذلك الجيل الجديد، أستمع إلى كبار السن وهم يدخنون سجائر مارلبورو ريدز ويشربون الشاي ويقولون لي إنه من العار أنك لم تشهد العصر الذهبي، عندما كنا ندرس الطب في بغداد مجانًا، ونذهب إلى المسرح في دمشق، ونستضيف مالكولم إكس في أم درمان.

عندما كانت لدينا دور نشر عملاقة وتضامن عربي. اعتدت أن أفكر، حسنًا، أليس هذا الفشل فشلك أيضًا؟ لأن طبقتك لم تتمكن من ترجمة ذلك إلى مشروع سياسي لم يتم اختطافه باستمرار من قبل العسكريين والدكتاتوريين.

مع تحول مركز القوة السياسية والاقتصادية في المنطقة إلى دول الخليج الغنية بالنفط، والتي أصبحت تعبيرات مركزة عن الاستهلاك المفرط والحداثة، يمكنني أن أسمع نفسي أقول أيضًا: «لم يكن الأمر دائمًا على هذا النحو».

لم تكن عروض الأزياء دائمًا، مثل العرض الذي أقامه المصمم اللبناني إيلي صعب في الرياض الشهر الماضي، والتي هيمنت على وسائل التواصل الاجتماعي مع مقاطع فيديو لجيه لو وسيلين ديون وهما تغنيان أغانيهما الناجحة

> **أفضل ما يمكن أن تأمله هو بداية جديدة، وليس إعادة تأهيل الماضي**

للمؤثرين المحليين والعالميين.

ولكن في الوقت نفسه، لم يكن هناك أي شيء آخر غير الأحداث الرياضية الصاخبة والمهرجانات الصاخبة، أو الأحداث الرياضية الصاخبة والمهرجانات المبهرة، أو حفلات العنف في أماكن أخرى.

ولم يكن الأمر يتعلق دائما بالرغبة في تحديد مكانتنا وفقا لمدى قربنا من القوى العظمى، أو هذا التعطش لإظهار أذواقنا العالمية.

لقد أصبحت أكثر تسامحا الآن مع هؤلاء الشيوخ، وأريد أيضا أن أقول لهم: إنكم لم تدركوا مدى نجاحكم. أستطيع أن أرى الآن أن ما اعتقدته على أنه فشلهم كان شيئا أكبر بكثير، وأكثر ارتباطا بالتحالفات العالمية والتحالفات المحلية التي منعت ظهور الانتفاضة الشعبية، أو سحقتها عندما اندلعت. كانت كل الاحتجاجات تدور ضد وكلاء.

لقد عرضت علي صديقة عراقية مؤخرا بعض العزاء بشأن السودان وقد أخبرتني أن بغداد بدأت تشعر بأنها طبيعية، لأول مرة منذ عشرين عاما. كانت الأمور بعيدة كل البعد عن المثالية، ولكن كان هناك احتمال أن تتاح الفرصة في غضون بضعة عقود لبداية جديدة.

وربما يكون أفضل ما يمكن أن تأمله هو بداية جديدة، وليس إعادة تأهيل الماضي.

في هذه الأثناء، كل ما يمكن قوله للأصدقاء والغرباء، وكل من هم الآن مواطنون، هو: أتمنى أن تكونوا في أمان. أتمنى أن تكونوا بخير. نحن معكم.

* كاتبة عمود في صحيفة الغارديان

اسباب الأزمة السياسية بكوريا الجنوبية واتجاهاتها

أدخل إعلان الرئيس، يون سوك يول، المفاجئ بفرض الأحكام العرفية، ليل الثلاثاء-الأربعاء، كوريا الجنوبية في أزمة سياسية حادة لم تشهد البلاد مثيلا لها منذ عقود.

ودفعت الأزمة المتصاعدة بين يون والمعارضة بشأن الميزانية العامة الرئيس لاتخاذ خطوته المفاجئة، مبررا إياها بمواجهة «قوى معادية» وتهديدات من الجارة الشمالية، غير أن محاولته انتهت بالفشل بعد ساعات، تحت وطأة ضغوط شعبية وسياسية، إذ سارع البرلمان، الذي تهيمن عليه المعارضة، إلى عقد جلسة طارئة صوّت خلالها على رفض الأحكام العرفية.

وتطورت الأزمة سريعا مع تحرك المعارضة أيضا للتصويت على عزل الرئيس، واصفة قراره بـ»السلوك التمردي» الذي يهدد الديمقراطية في البلاد.

كيف وصلت كوريا إلى هذه الأزمة؟

تعود جذور الأزمة الحالية إلى لحظة وصول يون إلى السلطة في ٢٠٢٢، في انتخابات تاريخية شهدت أضيق هامش فوز، منذ انتهاء الحكم العسكري في الثمانينيات.

وبفارق لم يتجاوز ٠٫٨ بالمئة، اعتلى المدعي

> دفعت الأزمة بشأن الميزانية العامة الرئيس لاتخاذ خطوته المفاجئة

العام السابق المتشدد منصب الرئاسة، في انتصار يصفه محللون بأنه جاء تعبيرا عن رفض سلفه الليبرالي أكثر من كونه تأييدا لسياساته.

ومنذ أبريل الماضي، تراجع نفوذ يون السياسي بشكل حاد بعد خسارته الانتخابات العامة للبلاد، وهيمنة المعارضة بأغلبية ساحقة على البرلمان.

وأعقب نتائج الانتخابات استقالات جماعية، شملت رئيس الوزراء وعددا من كبار مساعديه وحلفائه السابقين.

ومنذ خسارته البرلمان، لم تتمكن حكومته من تمرير القوانين التي أرادتها واقتصر دورها على نقض مشاريع القوانين التي أقرتها المعارضة الليبرالية، ليتصاعد التوتر بين الطرفين إلى مستويات غير مسبوقة، وصلت حد وصفه للبرلمان بأنه «وحش يدمر الديمقراطية».

وتراجعت نسب تأييد الرئيس الكوري إلى مستويات قياسية، لا تتجاوز ١٩ بالمئة، خلال الأشهر الماضية، خاصة مع تورطه في العديد من فضائح الفساد هذا العام، بما في ذلك واحدة تتعلق بقبول السيدة الأولى حقيبة من العلامة التجارية الفاخرة «ديور»، وأخرى بشأن التلاعب المزعوم بالأسهم.

وأثار إعلان الرئيس الكوري الجنوبي، يون سوك يول، فرض الأحكام العرفية، ليل الثلاثاء-الأربعاء، أزمة سياسية حادة، هي الأولى من نوعها في البلاد منذ عقود.

وفي الشهر الماضي فقط، اضطر إلى إصدار اعتذار على التلفزيون الوطني، قائلا إنه يقوم بإنشاء مكتب للإشراف على واجبات السيدة الأولى. لكنه رفض إجراء تحقيق أوسع، وهو ما كانت تطالب به أحزاب المعارضة.

وفي الأسبوع الماضي، أقرّ نواب المعارضة في لجنة نيابية مقترح ميزانية مخفّضة بشكل كبير. واقتطعت المعارضة نحو ٤٫١ تريليونات وون (٢,٨ مليار دولار) من الميزانية التي اقترحها رئيس الجمهورية، وخفّضت صندوق الاحتياط الحكومي وميزانيات النشاطات لمكتب الرئيس والادعاء والشرطة ووكالة التدقيق التابعة للدولة.

واتهم يون، وهو مدعٍ عام سابق، نواب المعارضة باقتطاع «كل الميزانيات الضرورية لوظائف الدولة الأساسية، مثل مكافحة جرائم المخدرات والحفاظ على السلامة العامة»، وبالتالي «تحويل البلاد الى ملاذ آمن للمخدرات وحال من الفوضى في السلامة العامة».

وفي الوقت نفسه، تحركت المعارضة أيضا

> أنها أكبر تحدٍ للنظام الديمقراطي في كوريا منذ عقود

لعزل أعضاء في مجلس الـوزراء وعدة مدعين عامين كبار، بما في ذلك رئيس وكالة التدقيق الحكومية، بسبب ما اعتبرتها فشلهم في التحقيق مع السيدة الأولى.

ماذا الآن؟

وأعلنت أحزاب المعارضة في كوريا الجنوبية، الأربـعـاء، أنها تقدمت بطلب لعزل الرئيس. وسيتعين على البرلمان التصويت بحلول يوم السبت على ما إذا كان سيفعل ذلك.

وقال ممثلون لستة أحزاب يتقدمها الحزب الديموقراطي، وهو أبرز أحزاب المعارضة، في خطاب مباشر «لقد تقدمنا بطلب عزل تمّ تحضيره على عجل»، مشيرين إلى أنهم سيدرسون موعد طرحه على التصويت.

وتبقى عملية العزل بسيطة نسبياً في كوريا الجنوبية، إذ أن نجاحها، يتطلب دعماً من أكثر من ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٣٠٠ عضو – على الأقل ٢٠٠ صوت.

وبمجرد الموافقة على العزل، تُعقد محاكمة أمام المحكمة الدستورية – مجلس من تسعة أعضاء يشرف على فـروع الحكومة في كوريا الجنوبية.

وإذا صوت ستة من أعضاء المحكمة لتأييد العزل، يتم إقالة الرئيس من منصبه.

وفي حال نجاح خطوة المعارضة لعزل الرئيس، فلن تكون سابقة في البلاد. إذ أنه في عام ٢٠١٦، تم عزل الرئيسة، بارك جون هاي، بعد اتهامها بمساعدة صديقة في عملية ابتزاز.

وفي عام ٢٠٠٤، تم عزل رئيس آخر، روه مو هيون، وتعليق منصبه لمدة شهرين، قبل أن تعيده المحكمة الدستورية لاحقاً إلى منصبه.

ويرى كثيرون أحداث هذا الأسبوع على أنها أكبر تحدٍ للنظام الديمقراطي في كوريا منذ عقود.

وقال الخبير ليف-إريك إيزلي من جامعة إيوا في سيول: «بدا إعلان يون للأحكام العرفية تجاوزاً قانونياً وخطأً سياسياً، مما يعرض اقتصاد كوريا الجنوبية وأمنها للخطر دون داعٍ».

وتابع في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»: «بدا الرئيس كسياسي تحت الحصار، يقوم بخطوة يائسة ضد فضائح متزايدة، وعرقلة مؤسسية ودعوات للعزل، والتي من المرجح أن تتكشف جميعها الآن.»

*موقع فضائية»الحرة «الامريكية

جيمس بالمر:

كيف رفض الكوريون الجنوبيون الأحكام العرفية

*مجلة»فورين بوليسي»الامريكية/الترجمة: محمد شيخ عثمان

أعلن الرئيس الكوري الجنوبي المحاصر يون سوك يول الأحكام العرفية يوم الثلاثاء في محاولة غير عادية لتعزيز سلطته.

ولكن بعد أن صوتت الجمعية الوطنية في كوريا الجنوبية بالإجماع على رفض هذه الخطوة، انتهت محاولة انقلاب يون الذاتية إلى فشل مهين.

سعى يون إلى استخدام جيش كوريا الجنوبية لمنع الجمعية الوطنية من التصويت، لكن الساسة من جميع الأحزاب تحدوا هذه الخطوة، وشكل المتظاهرون حواجز بشرية ضد الجنود.

ولو أطاعت القوات يون، لكانت الأزمة قد تفاقمت، بما في ذلك المواجهات بين الجيش والجمهور.

ولكن بدلاً من ذلك، انسحب الجيش من الجمعية الوطنية، وأعلن يون أنه سيرفع الأحكام العرفية رسمياً في الصباح ومن المرجح الآن أن تنتهي الأزمة بعزل يون.

كان يون في مواجهة بشأن الميزانية، والتي تصاعدت الأسبوع الماضي، مع الهيئة التشريعية، حيث عانى حزبه قوة الشعب من خسائر فادحة في الانتخابات هذا العام،

> سعى يون إلى استخدام جيش كوريا الجنوبية لمنع الجمعية الوطنية من التصويت

ويحتفظ الحزب الديمقراطي الآن بأغلبية ثابتة.

واستشهد يون بالمواجهة في إعلانه يوم الثلاثاء، قائلاً إنها «سلوك واضح مناهض للدولة يهدف إلى التحريض على التمرد» واتهم الحزب الديمقراطي بأنه «قوى معادية للدولة موالية للشمال بلا خجل».

كان إعلان يون للأحكام العرفية خطوة غير متوقعة إلى حد كبير. فقد انتشرت شائعات لعدة أشهر بأن يون قد يقدم على مثل هذه المحاولة، لكن المحللين السياسيين السائدين صوروها على أنها نظريات مؤامرة هامشية.

وكـان من المتصور أن الأحكام العرفية في ظل الديمقراطية الكورية الجنوبية مجرد رد على الحرب أو المواجهة الكبرى مع كوريا الشمالية. ولكن في حين اتخذت بيونج يانج بعض الخطوات المثيرة للقلق في الأشهر الأخيرة ــ بما في ذلك إرسال جنود لمساعدة روسيا في حربها في أوكرانيا ــ فإن الأزمة العسكرية لم تندلع.

إن المادة ٧٧ من الدستور الكوري الجنوبي تمنح الرئيس القدرة على إعلان الأحكام العرفية وتنفيذ «تدابير خاصة» مؤقتة على حرية التعبير والتجمع والحريات الأخرى أثناء حالة الطوارئ الوطنية.

ولكن الجمعية الوطنية لديها أيضاً الحق في مطالبة الرئيس بإلغاء الأحكام العرفية من خلال تصويت بسيط بالموافقة أو الرفض، كما فعلت بعد ساعات فقط من إعلان يون.

من الناحية الدستورية، كان يون ملزماً بطاعة الهيئة التشريعية، لكنه اتخذ خطوات لمحاولة منعها من التصرف. أصدر رئيس أركان الجيش الكوري الجنوبي بارك أن سو، وهو حليف يون وقائد الأحكام العرفية المعين، إعلاناً بمنع النشاط السياسي، بما في ذلك نشاط الجمعية الوطنية، والسيطرة على وسائل الإعلام.

لم تمتثل وسائل الإعـلام الكورية الجنوبية، في حين طلب زعيم الحزب الديمقراطي لي جاي ميونج من السياسيين والجمهور التجمع في مبنى الجمعية الوطنية في سيول.

من المرجح أن يكون استخدام الجيش ضد الجمعية الوطنية غير قانوني حتى في ظل الأحكام العرفية في كوريا الجنوبية، لأن المادة ٧٧ تسمح للرئيس فقط باتخاذ تدابير تؤثر على السلطتين التنفيذية والقضائية، وليس الهيئة التشريعية وكان يون يحاول القيام بانقلاب ذاتي، حيث يستولي زعيم جالس على السلطة الدكتاتورية.

كان إعلان الأحكام العرفية خطوة يائسة من قبل سياسي غير محبوب يعاني من الأزمة منذ الانتخابات البرلمانية في كوريا الجنوبية في أبريل. يواجه يون، الذي تولى منصبه في مايو ٢٠٢٢، فضيحة خطيرة تتعلق باستغلال النفوذ، والتي ساهمت في انخفاض معدلات تأييده. في الآونة الأخيرة، حصل بانتظام على أقل من ٢٠ في المائة بين الجمهور.

ومع ذلك، احتفظ يون بجمهور في واشنطن بسبب موقفه الصارم من كوريا الشمالية.

وقال كارل فريدريك هوف، زميل السياسة الآسيوية في مجلس شيكاغو للشؤون العالمية: «لقد كان دائمًا غير محبوب للغاية». «لكن بالنسبة لأولئك في العاصمة، كان يقول ويفعل كل الأشياء الصحيحة.

عاد إلى خطاب الحرب الباردة - واصفًا التقدميين بالمتعاطفين مع كوريا الشمالية، على سبيل المثال. هذا شيء يتماشى مع وجهة نظر العديد من الناس في العاصمة حول [الرئيس الكوري الجنوبي السابق] مون جاي إن».

أعلن العديد من أعضاء حزب يون معارضتهم للأحكام العرفية في كوريا الجنوبية، بما في ذلك الزعيم هان دونج هون، وكان التصويت النهائي لإلغاء الإعلان بالإجماع بين جميع الأعضاء البالغ عددهم ١٩٠ الذين وصلوا إلى الهيئة التشريعية للتصويت.

وعلى الرغم من أن هان كان تلميذًا ليون، إلا أنه ظهر كمنافس سياسي في العام الماضي. ومن المرجح أن ينضم أعضاء حزب قوة الشعب مثل هان إلى المعارضة في عزل الرئيس، الأمر الذي يتطلب تصويت ٢٠٠ من أعضائه البالغ عددهم ٣٠٠ عضو للعزل. وقال روبرت مانينغ، زميل في مركز ستيمسون: «أتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى إعطاء المعارضة – التي تتمتع بموقع جيد للفوز بالبيت الأزرق في عام ٢٠٢٧ – المزيد من الزخم». وقد تجمع الجمهور الكوري الجنوبي بأعداد كبيرة للاحتجاج على خطوة يون ومن المرجح أن يظل في الشوارع حتى يرحل.

إن فكرة الأحكام العرفية غير شعبية على الإطلاق في كوريا الجنوبية، حيث يتذكر العديد من كبار السن استخدامها في عام ١٩٨٠ في ظل الدكتاتورية العسكرية لتشون دو هوان، وهو جنرال استولى على السلطة بعد اغتيال الدكتاتور السابق بارك تشونج هي. وفي مايو/أيار ١٩٨٠، قتل الجيش الكوري الجنوبي عشرات المحتجين في غوانغجو، وهو الحدث الذي يتم الاحتفال به الآن في كوريا الجنوبية.

كما تمتلك كوريا الجنوبية بنية تحتية احتجاجية فعالة ومتطورة – مبنية على تجربة الحياة في ظل الدكتاتورية، وعقود من الاحتجاج ضد الوجود العسكري الأمريكي في البلاد، والحركة الجماهيرية التي أطاحت بالرئيسة المحافظة بارك كون هيه في عام ٢٠١٧، حيث نزل أكثر من ١٦ مليون شخص إلى الشوارع.

تشكل القوات المجندة، التي قد تكون أكثر عدم رغبة من الجنود الآخرين في استخدام القوة ضد المتظاهرين، أغلبية ضئيلة في جيش كوريا الجنوبية.

إحدى عواقب الانقلاب الفاشل تقويض الجهود الأمريكية لتحقيق المصالحة

حاولت بارك استخدام قيادة الأمن الدفاعي آنذاك، وهي قوة مكافحة التجسس، لقمع أعدائها السياسيين واقتربت من محاولة فرض الأحكام العرفية بنفسها وسط الاحتجاجات في عام ٢٠١٦.

من غير المرجح أن تلعب السياسة الأمريكية دورًا رئيسيًا في قرار يون بإعلان الأحكام العرفية. على الرغم من أن الحكومة الكورية الجنوبية حاولت بناء علاقات مع الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، إلا أن الرئيس جو بايدن لا يزال لديه أكثر من شهر متبقي في منصبه؛ ومن المرجح أن تتطور الأحداث في سيول بسرعة. أصدرت إدارة بايدن بيانًا غير متماسك، إما لدعم يون أو إدانته بكل إخلاص.

ستكون إحدى عواقب الانقلاب الفاشل تقويض الجهود الأمريكية لتحقيق المصالحة بين اليابان وكوريا الجنوبية، والتي لعب فيها يون دورًا رئيسيًا – وهو ما كلفه أيضًا سياسيًا في الداخل. قال فريدهوف: «في واشنطن العاصمة، لم يكن هناك تفكير كافٍ في الكيفية التي قد يخلف بها فشل السياسة المحلية آثارًا غير مباشرة على السياسة الخارجية».

*جيمس بالمر نائب رئيس تحرير فورين بوليسي. X: @BeijingPalmer

*نُشرت هذه المقالة قبل وقت قصير من رفع الأحكام العرفية. وقد تم تحديثها لتعكس الأحداث الجارية.

بەدروشمی

(لە پێناو شکۆی وشەدا، گەلاوێژ بەردەوامە)

بیست و حەوتەمین فێستیڤاڵی نێودەوڵەتی گەلاوێژ

سازدەکرێت

ڕۆژانی ٥-٢٠٢٤/١٢/٧

شوێن: تەلاری هونەر

٠٧٧٧٤٥٣٢٣٣٩

galawezh1996@gmail.com